

التقرير السنوي

20

21







حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه





سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت





سمو الشيخ
صباح خالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



المحتويات

61

الفصل الثالث العمليات الاستثمارية

- 62 1. خدمة المستثمرين
- 62 2. آلية تقييم الطلبات
- 63 3. اجراءات الترخيص والتعاون
مع جهات الاختصاص
- 64 4. متابعة الكيانات الاستثمارية
- 64 5. متابعة المزايا الممنوحة
من قبل الهيئة
- 65 6. الضبطية القضائية
- 65 7. الشركات والمكاتب المعتمدة
- 65 8. برنامج العمليات المقابلة
«الوفاست»
- 67 9. المناطق الاقتصادية والحررة
والقسائم التجارية
- 68 10. مبنى الهيئة

29

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

31

كلمة مدير عام الهيئة

32

المقدمة - ملخص تنفيذي

39

الفصل الأول مجلس الإدارة

- 42 1. شؤون المجلس
- 42 2. شؤون الهيئة

49

الفصل الثاني التقرير الإحصائي

- 50 1. الاستثمارات الجديدة
الموافق عليها في السنة
المالية 2020 / 2021
- 51 2. الاستثمارات المباشرة
الواردة الموافق عليها تراكميا
- 51 3. الأثر الاقتصادي

91

الفصل الخامس تحسين بيئة الأعمال والتنافسية

- 92 1. تحسين بيئة الأعمال
- 93 2. تعزيز التنافسية

99

الفصل السادس الأنشطة المساندة

- 100 1. استراتيجية الهيئة
- 103 2. متابعة مشاريع الهيئة
في الخطة الإنمائية
- 103 3. تطوير القدرة البحثية
(معلومات السوق) للهيئة
- 104 4. نظم إدارة الجودة
والأداء المؤسسي
- 105 5. تنمية الموارد البشرية
- 106 6. الشؤون القانونية
- 107 7. نظم المعلومات
- 107 8. الشؤون المالية
- 108 9. الشؤون الإدارية
- 110 10. المراجعة الداخلية
- 110 11. الخدمة العسكرية الوطنية

73

الفصل الرابع الأنشطة الترويجية

- 74 1. الأنشطة الترويجية
- 74 2. جولات ترويجية خارجية
- 74 3. لقاءات واجتماعات
- 74 4. لجان ثنائية ومجالس أعمال
- 75 5. مذكرات التفاهم
- 76 6. المشاركة في فعاليات
- 77 7. تنظيم فعاليات
- 77 8. استهداف المستثمرين
- 78 9. العلاقات الإعلامية
- 79 10. الموقع الشبكي
- 80 11. وسائل التواصل الاجتماعي
- 82 12. العلاقات العامة



مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر



خليفة مساعد حمادة
وزير المالية ووزير الدولة للشؤون
الاقتصادية والاستثمار



مناف عبدالعزيز الهاجري
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر



وفاء أحمد القطامي
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة
تشجيع الاستثمار المباشر



د. عادل عيسى اليوسفي
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر



م. أحمد عبدالله المنفوشي
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر



عبدالكريم تقي عبدالكريم
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر



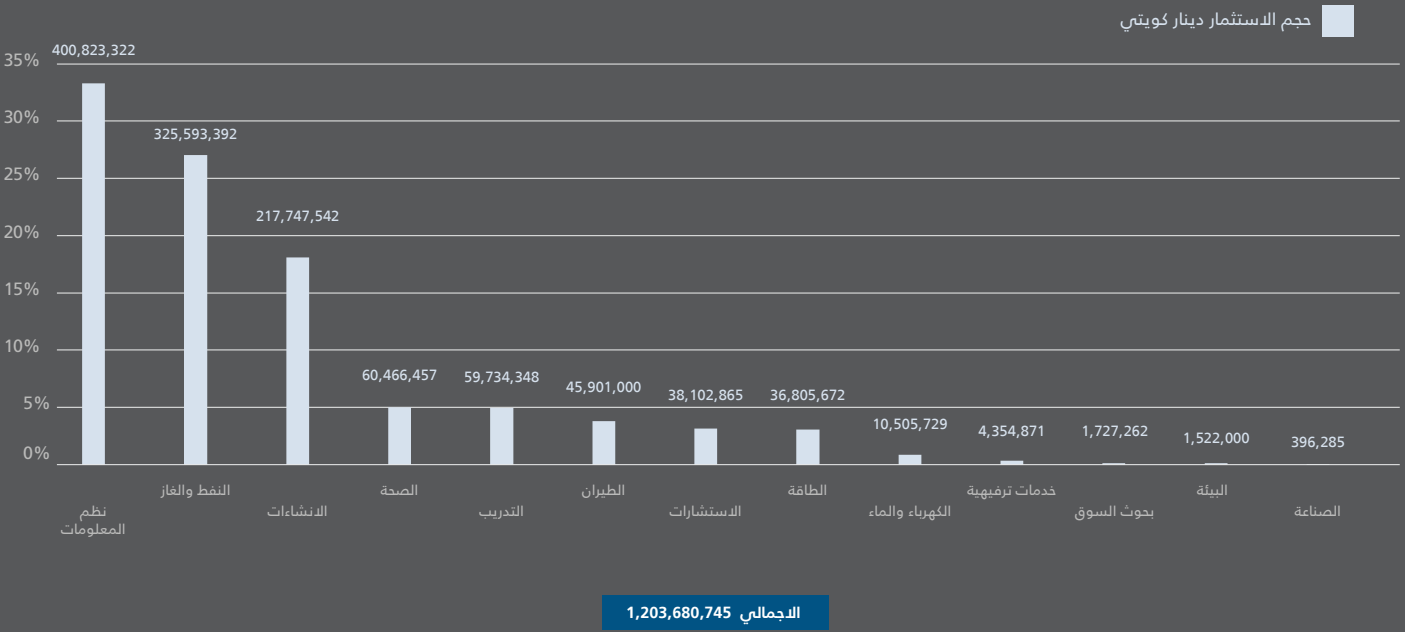
أسيل السعد المنيفي
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر

الكيانات الاستثمارية الموافق عليها للسنة المالية 2021/2020 (دينار كويتي)

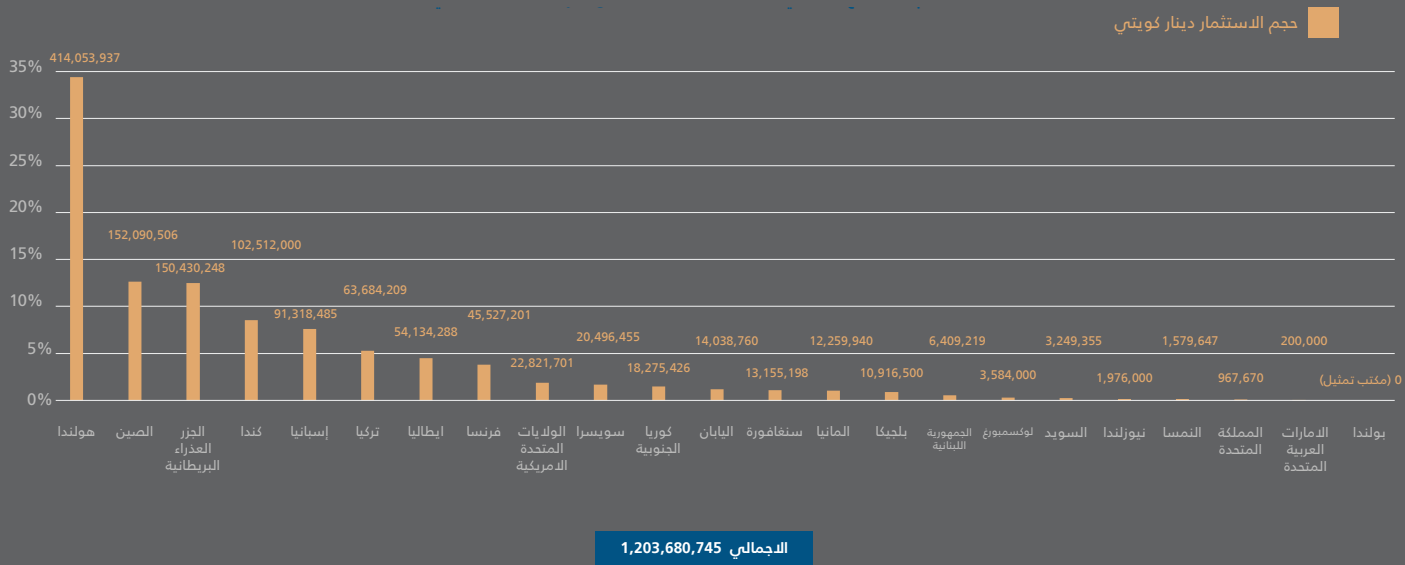
الدولة	نوع الكيان القانوني	حصة ملكية الأجنبي	حجم الاستثمار (دينار كويتي)	
جزر العذراء البريطانية	فرع	100%	62,176,431	 وذرفورد أويل توول ميدل إيست ليمتد النفط والغاز
إيطاليا	(ش.ش.و)	100%	45,901,000	 ليوناردو لخدمات الطيران الطيران
الصين	فرع	100%	25,731,377	 أفيك انترناشيونال هوليدنيج كوربوريشن الانشاءات
سويسرا	(ش.ش.و)	100%	18,626,455	 أفيك انترناشيونال هوليدنيج كوربوريشن الصحة
النمسا	(ش.ش.و)	100%	1,579,647	 روش للتجار في الادوية والمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية الصحة
السويد	(ش.ش.و)	100%	3,249,355	 جي إتش بي انترناشيونال ايه بي الصحة
لوكسمبورغ	فرع	100%	3,584,000	 شركة أمازون ويب سيرفيسز إيميا إس إيه آر إل للخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية نظم المعلومات
الجمهورية اللبنانية	(ش.ش.و)	100%	2,054,348	 السيد عبدالقادر فوزي مكداش التدريب
هولندا	(ش.ش.و)	100%	396,285	 السيد روبيرت جيلتي الصناعة

الاجمالي 163,298,898

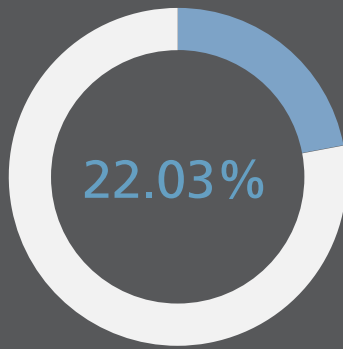
التوزيع القطاعي التراكمي (دينار كويتي)



التوزيع الجغرافي للكيانات الاستثمارية الموافق عليها تراكمياً (دينار كويتي)

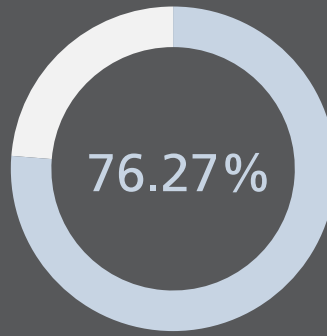


أنواع الكيانات القانونية تراكمياً (دينار كويتي)



● نوع الكيان:
فرع

العدد: 13



● نوع الكيان:
شركة كويتية

العدد: 45

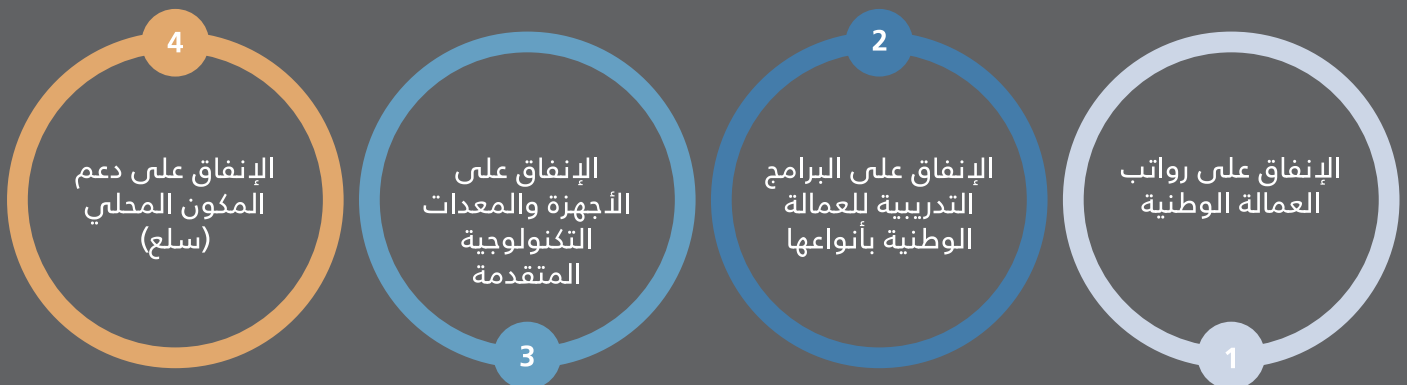


● نوع الكيان:
مكتب تمثيل

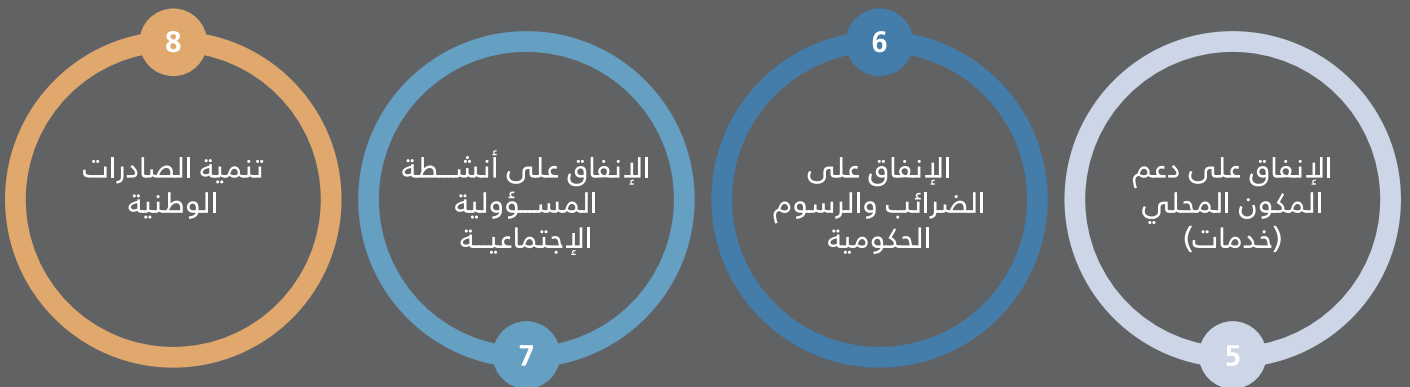
العدد: 1

الاجمالي 59

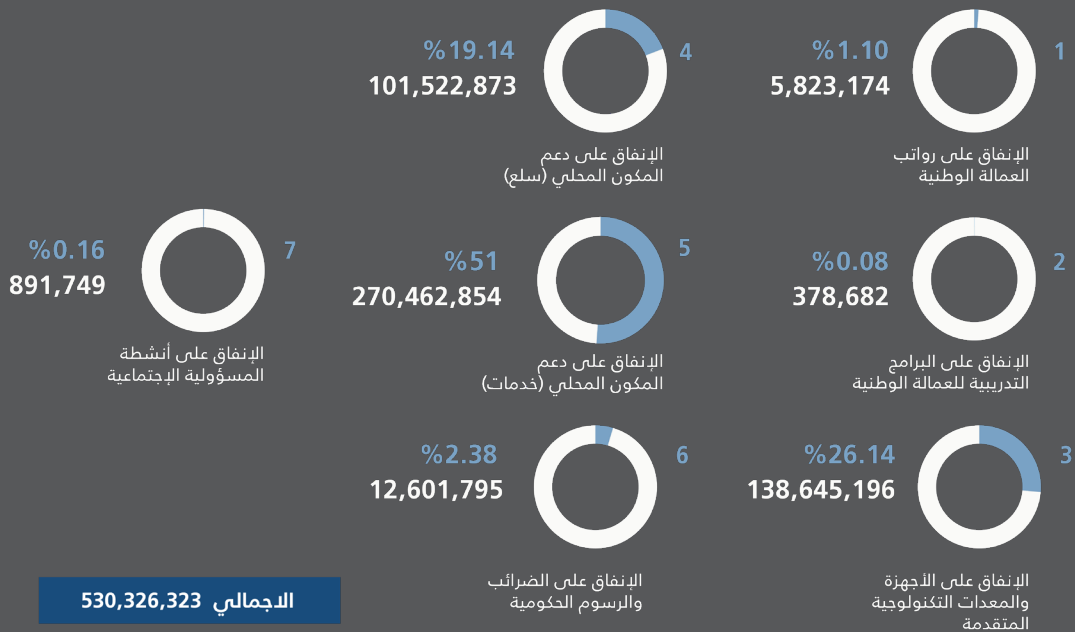
المعايير المعتمدة لقياس الأثر الإقتصادي من منظور الإنفاق



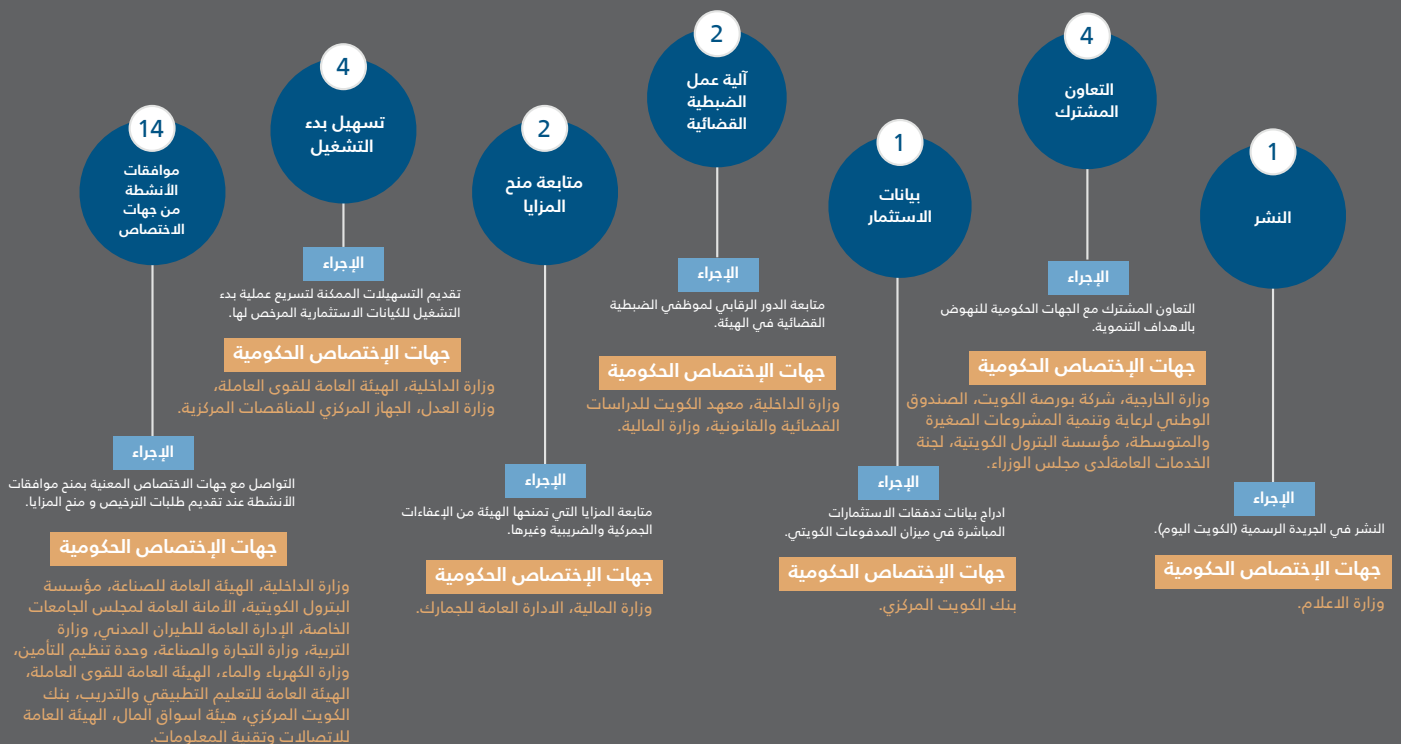
إعلانات التوظيف للكيانات الاستثمارية المرخص لها



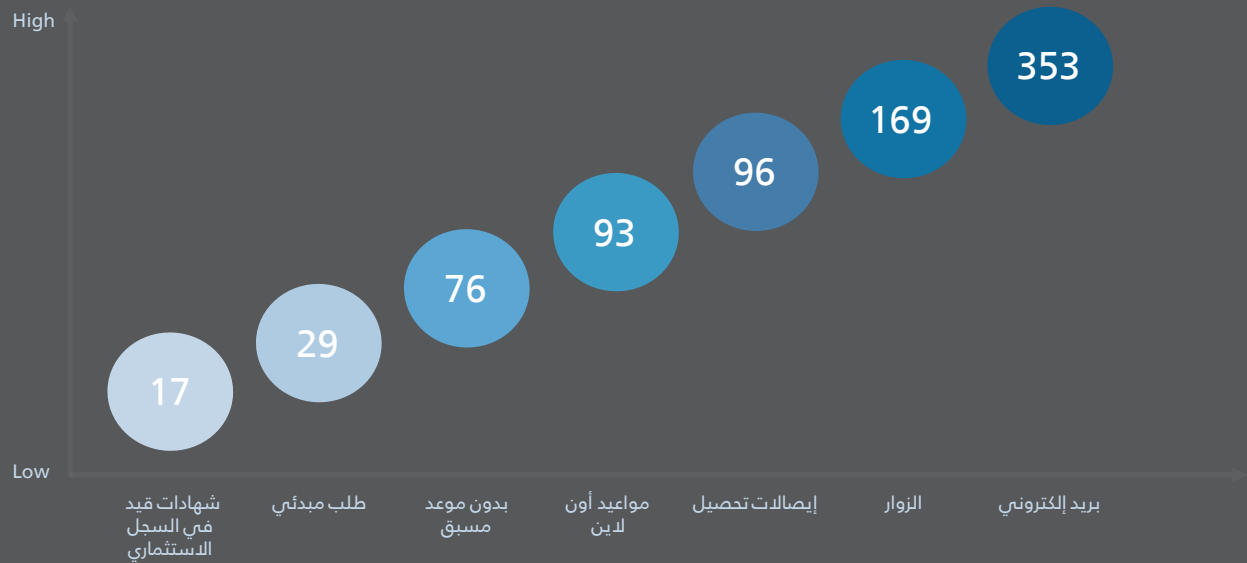
التقرير الثاني لقياس الأثر الاقتصادي التراكمي (دينار كويتي)



مجالات التعاون مع جهات الإختصاص الحكومية



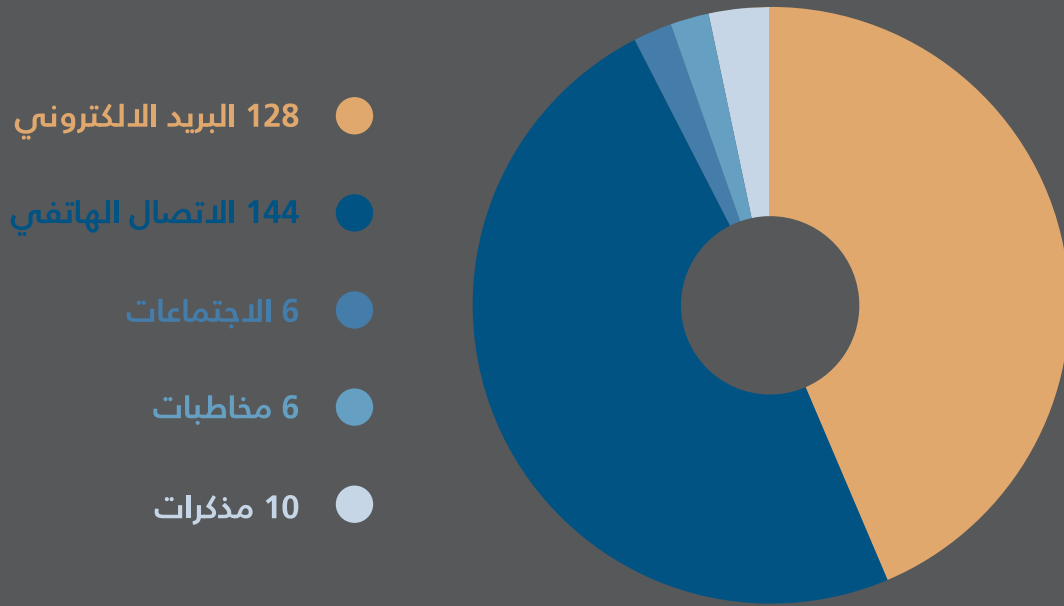
أنشطة مركز خدمة المستثمرين



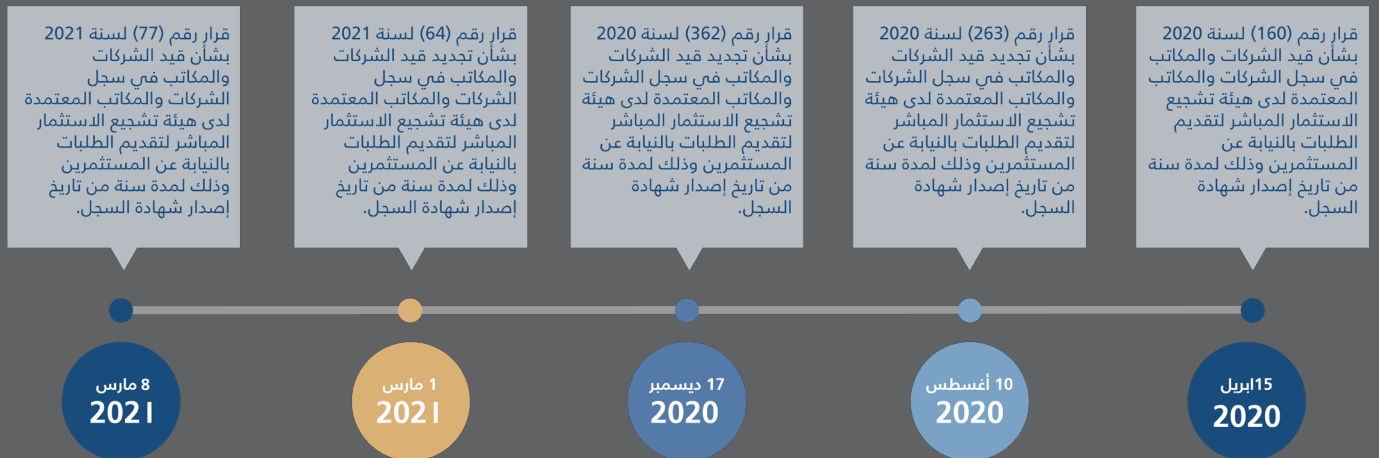
استجابة الكيانات الاستثمارية في تعبئة استبيان ميزان المدفوعات لدولة الكويت للسنة المالية 2021/2020 في ظل تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

البند	أبريل - يونيو 2020	يوليو - سبتمبر 2020	أكتوبر - ديسمبر 2020	يناير - مارس 2021
عدد الكيانات الاستثمارية التي تم إرسال الاستبيان لها	25	25	25	32
عدد الكيانات الاستثمارية التي قامت بتعبئة الاستبيان	9	12	19	12
الكيانات الاستثمارية التي وفرت بيانات وفق المطلوب	6	8	11	10
الكيانات الاستثمارية التي لم يتوفر لديها بيانات وفق المطلوب	3	4	8	2
نسبة الإستجابة (%)	%36	%48	%76	%37

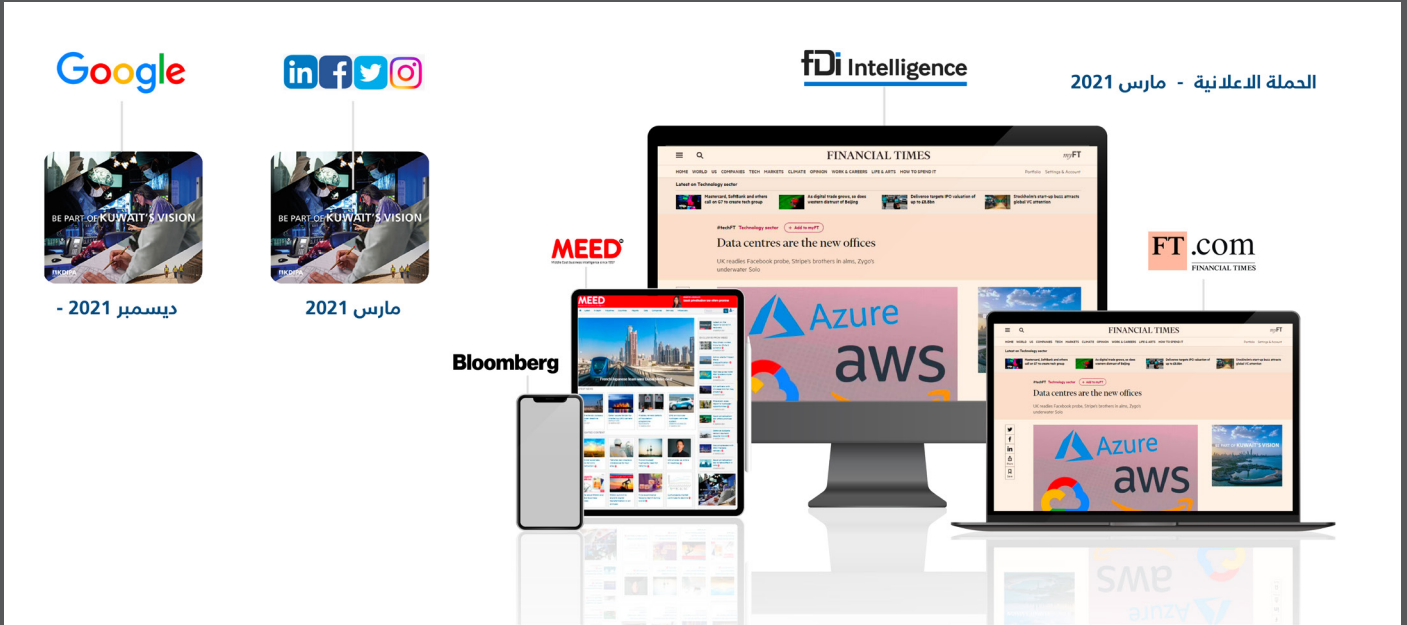
إجراءات التعامل مع الشكاوى والإقتراحات



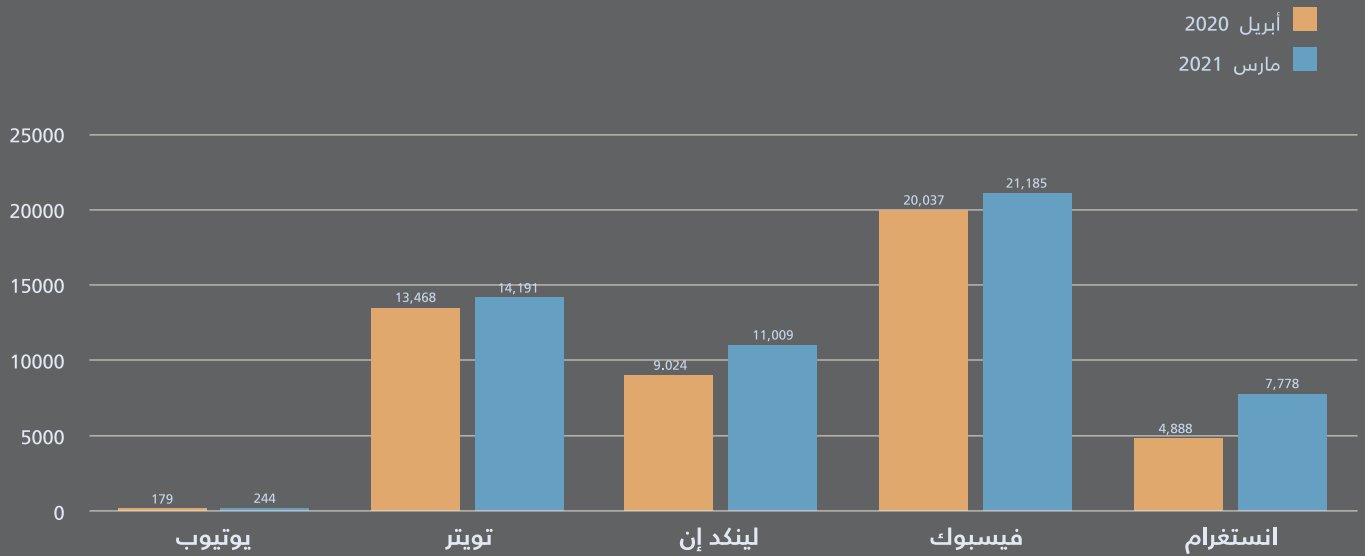
قرارات المدير العام للهيئة بشأن الشركات والمكاتب المعتمدة



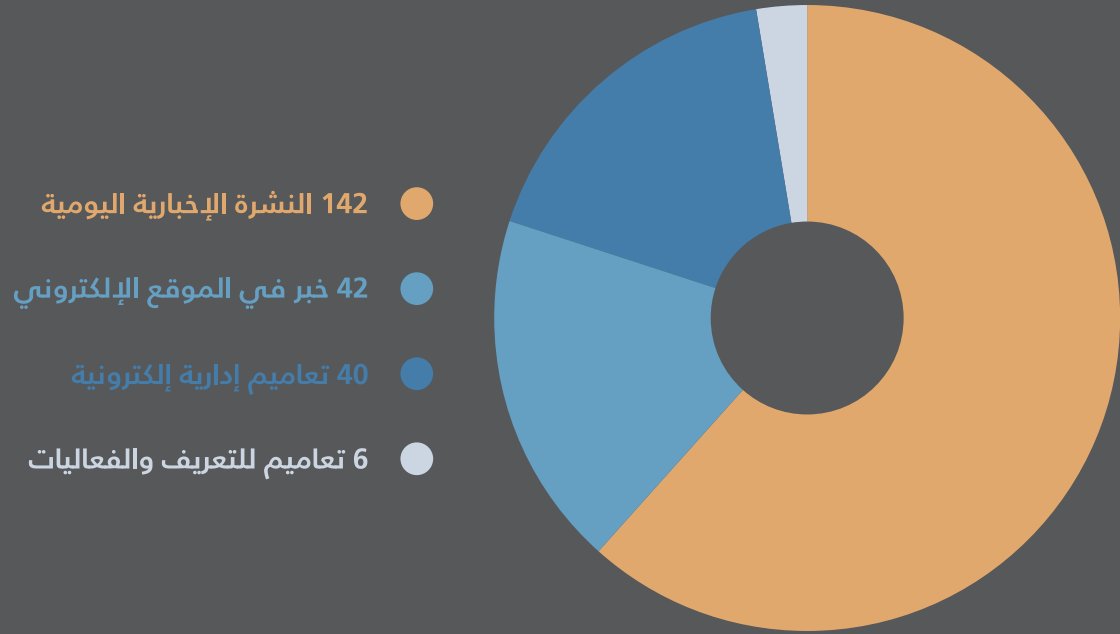
الإعلانات الترويجية الخاصة بالهيئة



بيانات المتابعين لوسائل التواصل الاجتماعي للهيئة من ابريل 2020- مارس 2021



ملخص أنشطة العلاقات العامة

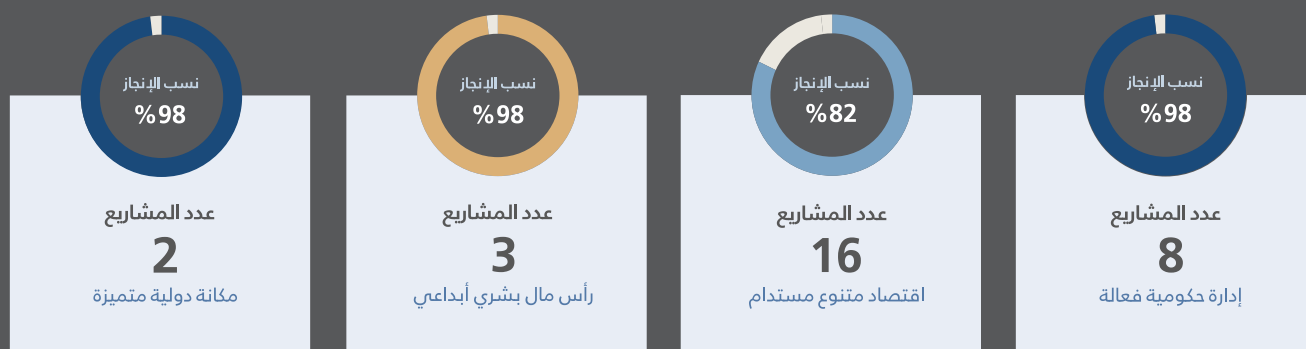


الأنشطة الاجتماعية والثقافية لموظفي الهيئة



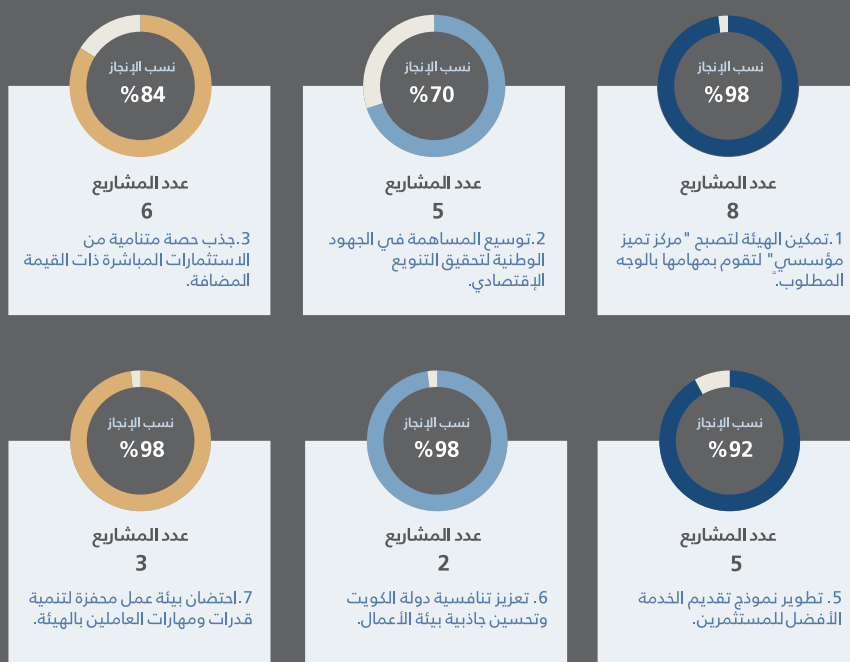
توزيع مشاريع الخطة الإستراتيجية الأولى على التوجهات الإستراتيجية وركائز الرؤية الوطنية 2035

ركائز الرؤية الوطنية 2035



توزيع مشاريع الخطة الإستراتيجية الأولى على التوجهات الإستراتيجية وركائز الرؤية الوطنية 2035

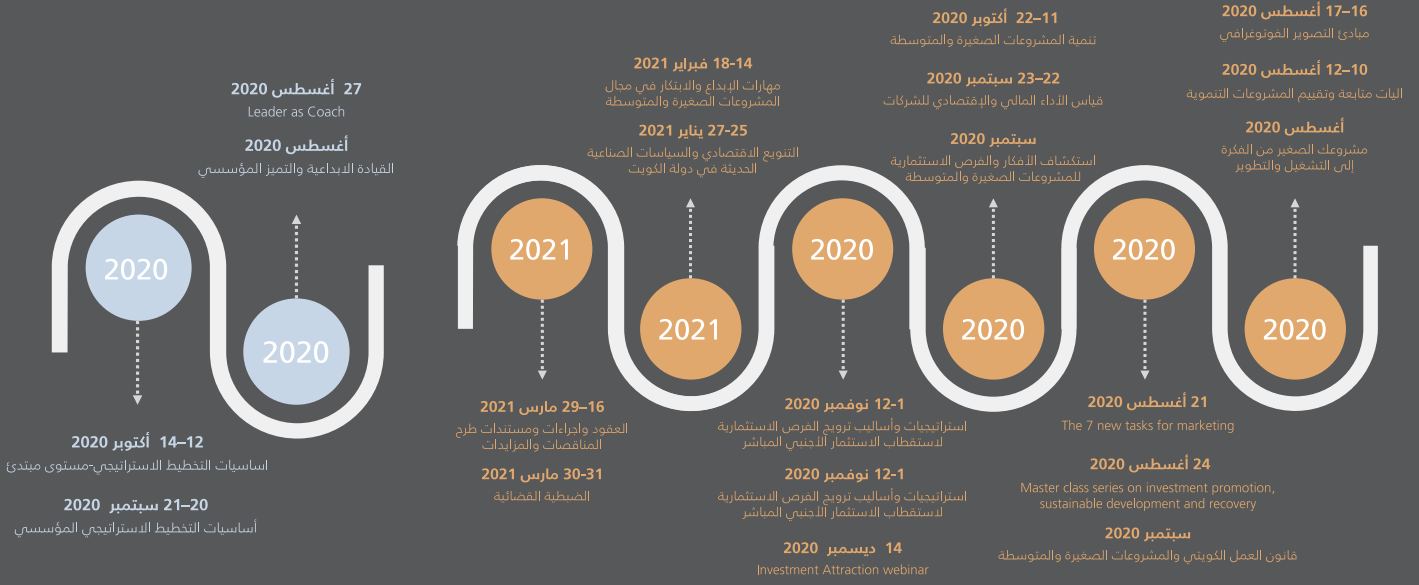
التوجهات الاستراتيجية



البرامج التدريبية المنفذة

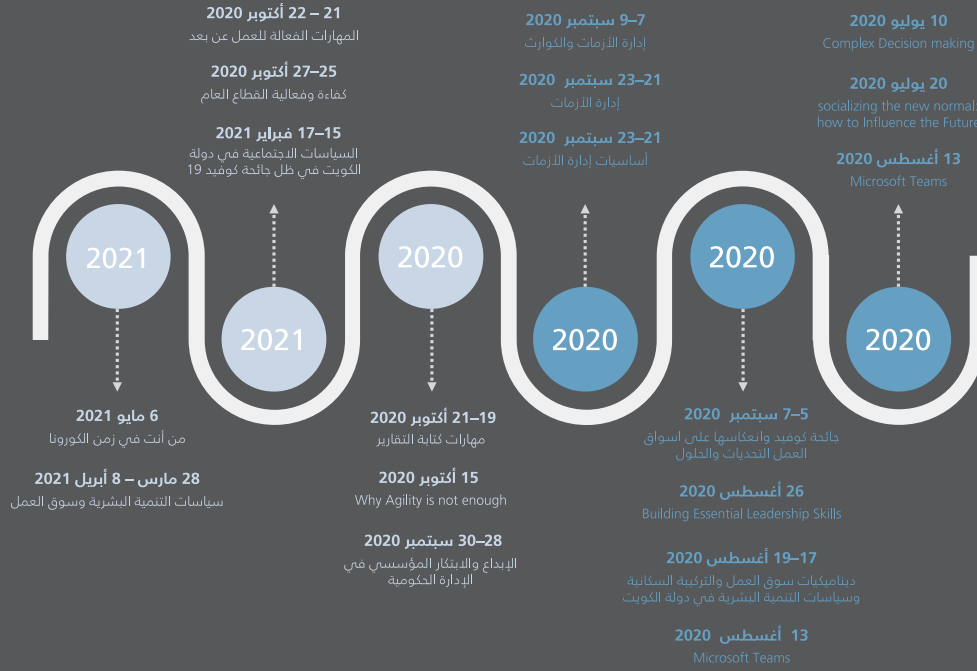
البرامج الاشرافية

البرامج التخصصية



البرامج التدريبية المنفذة

البرامج المنفذة محلياً



استقطبت الهيئة منذ مباشرتها العمل في 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2021 من استثمارات مباشرة إلى دولة الكويت مجمله بـ 1,203.6 مليون دينار كويتي شملت 59 كيانًا استثماريًا تركزت في قطاع الخدمات.



كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

خليفة مساعد حمادة

وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

يسرني أن ارفع لكم التقرير السنوي السادس لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الذي يبين أهم الإنجازات التي تحققت خلال السنة المالية 2021/2020 في سياق أداء الهيئة لاختصاصاتها والمهام المناطة بها بموجب قانون إنشائها رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، إضافة إلى تكاليفات مجلس الوزراء الموقر لها والقرارات ذات الصلة وتعديلاتها.

لقد شهدت دولة الكويت وبفنية دول العالم عاما صعبا بتأثير تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتوالي الإجراءات والتدابير الحكومية التي اتخذت في إطار مقابلة الاشتراطات الصحية التي تعلن عنها منظمة الصحة العالمية، وما نجم عنها من اغلاق وحظر تجول والعمل من المنزل والتواصل عن بعد والتباعد الاجتماعي واضطراب سلاسل التوريد العالمية مما اثر على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ودفع بالولوية الى الحفاظ على الصحة العامة والسلامة المجتمعية والامن الغذائي وتركيز الجهود الوطنية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وتغطية الاحتياجات الطارئة وتفعيل التعافي من آثارها بالحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف والاستجابة السريعة للمتغيرات المستجدة مع تسارع تبني التحول الرقمي في تسيير الاعمال.

ورغم صعوبة الظروف الصحية، فقد حرص مجلس الإدارة على مواصلة مسؤولياته في متابعة رسم السياسات العامة للهيئة وتوجيه مسار أنشطة قطاعاتها التنفيذية في إطار الاختصاصات المنوطة بها لتحقيق اهداف الرؤية الوطنية 2035 وتحديدًا تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق العام، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي ودعم وتمكين مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

لقد نجحت جهود الهيئة في استقطاب تدفقات جديدة من الاستثمارات المباشرة الى دولة الكويت رفعت حجم الاستثمارات الموافق عليها تراكميا منذ باشرت الهيئة عملها في 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2021، الى ما مجمله 1,203.6 مليون دينار كويتي شملت 59 كيانا استثماريا تركزت في قطاع الخدمات. وقد ارتفع الانفاق في الاقتصاد الوطني للكيانات الاستثمارية المرحص لها من قبل الهيئة (2015-2019) وفق المعايير المعتمدة لقياس الأثر الاقتصادي بنسبة 15.3% وبقيمة اجمالية بلغت 530.3 مليون ديناراً كويتياً مقارنة مع نتائج الفترة السابقة.

وأختم بالتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام بأسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الجابر الصباح، كما أتوجه بالشكر إلى نائب رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة مقدرا جهودهم المتواصلة في تقديم التوجيه والرأي، والشكر موصول إلى مدير عام الهيئة وكافة العاملين بها على حسن تعاونهم خلال هذه الفترة الصعبة لمواصلة القيام بمهامهم بتفانٍ واثقان، تحت شعار «استدامة الرخاء برغم التحديات».



سجلت الهيئة خلال السنة المالية 2021/2020 استثمارات
مباشرة واردة جديدة بلغ حجمها 163,298,898 دينار كويتي
تركز 14.4 % منها في القطاع الصحي.



كلمة مدير عام الهيئة

د. مشعل جابر الأحمد الصباح

رضا العملاء، وشكلت لجنة التنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية اتساقاً مع تعاميم ديوان الخدمة المدنية لتنظيم العمل خلال فترة الجائحة. كما عززت البرامج التدريبية عبر الاتصال المرئي لمواصلة تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية في الهيئة إيماناً بأنهم الثروة الحقيقية التي تصنع المستقبل المستدام.

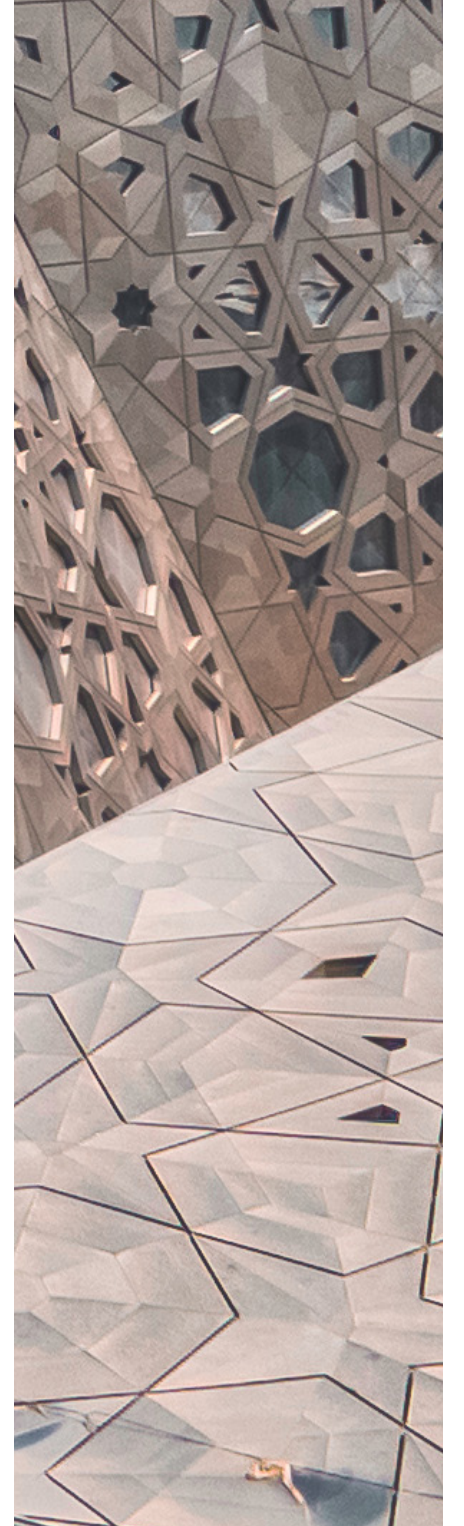
وختاماً، أتقدم بعميق التقدير لمعالي الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة شاكرًا لهم دعمهم المستمر وتوجيهاتهم، كما أتوجه بالشكر لإخواني وأخواتي العاملين في الهيئة على تعاونهم البناء لتجاوز هذه الفترة الصعبة، وعلى التزامهم بأداء مهامهم بحرص ومهنية، سواء من خلال التواجد الشخصي في مقر الهيئة أو من خلال العمل عن بعد، واضعين نصب أعينهم مصلحة الوطن ومصلحة اقتصاده الوطني وتعزيز مسار التنمية المستدامة استعداداً لمرحلة ما بعد الجائحة.

والله ولي التوفيق،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن السنة المالية 2021/2020 والذي يبرز أهم أنشطة الهيئة خلال الفترة من 1 إبريل 2020 إلى 31 مارس 2021، التي شهدت استقطاب استثمارات مباشرة جديدة بحجم 163,298,898 ديناراً كويتياً.

وبالرغم من استمرار الظروف الحرجة وتوسع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وبرز سلالات متحورة جديدة أكثر خطورة، استمرت الهيئة بالتصدي لمسؤولياتها وممارسة مهامها من خلال استخدام وسائل الاتصال المرئي والتطبيقات الإلكترونية لمواصلة تقديم الخدمات وتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، والمضي قدماً بتنفيذ أنشطتها الترويجية للتعريف بملاح بيئة الاستثمار في دولة الكويت والفرص الاستثمارية المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية في إطار الرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035.

وفي سياق متصل، نظمت الهيئة حملتها الترويجية الخارجية الثالثة (استثمر في الكويت) افتراضياً، وشاركت في العديد من الفعاليات الخارجية والمحلية واجتماعات اللجان الثنائية ومجالس الاعمال وتوقيع مذكرات التفاهم، واستكملت عدداً من مشاريعها الحيوية، وجددت التزامها بتطبيق نظم إدارة الجودة ومعالجة الشكاوى وزيادة



مقدمة

ملخص تنفيذي

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالميا ومحليا، استدعى أن تبادر السلطات الصحية والحكومية في دولة الكويت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية والاستباقية لتعزيز قدرة التحرك في مواجهة الجائحة والتكيف بمرونة للخروج بأقل الاضرار، وشملت غلق المعابر والمنافذ الحدودية والحد من حركة التنقل والتجارة الا للمستلزمات الضرورية للأمن الصحي والغذائي، وكذلك اغلاق الأنشطة وتعطيل المدارس والجامعات والعمل في القطاعين العام والخاص لفترات شهدت حظر تجول كلي أو جزئي أو استهدفت بعض المناطق الأكثر تعرضا للخطر. وبالتالي تم اضطراريا الغاء العديد من الأنشطة والفعاليات والحملات والزيارات والبرامج وتم التحول للعمل من المنزل (اون لاين) وتسريع استخدام الوسائل الالكترونية والتطبيقات الرقمية التي غطت كافة مناحي الحياة والعمل والتعليم والصحة والمشتريات وغيرها حتى ارتفعت تدريجيا نسبة العاملين في مقار العمل من 30% وصولا الى 50% ببلوغ المرحلة الرابعة من خطة العودة للحياة الطبيعية.

بالبهئية بالتعاون مع وزارة المالية لربط منح ميزة الإعفاء الضريبي بالأداء كما تم التعامل مع 3 ارساليات جمركية.

اتساع الاثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الاقتصاد المحلي للكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت تشغيل عملياتها من خلال خلق 20 فرصة عمل مباشرة للكوادر الوطنية في مختلف المجالات والمستويات الإدارية من قبل 5 كيانات استثمارية وتوفير عدة برامج تدريبية لتنمية رأس المال البشري للعمالة الوطنية الشابة عبر الاتصال المرئي استفاد ما يزيد على 853 من الكوادر الوطنية قام بها كيانين استثماريين. كما واصل كيان استثماري تطوير البحوث الطبية من خلال نقل التكنولوجيا لتوطين أحدث تقنية للبحوث والتجارب بالتعاون بين معهد دسمان للسكري مع جامعة مونتريال. وأدرجت شركة شمال الزور الأولى، وهي كيان استثماري مرخص له، في بورصة الكويت - السوق الأول - لتكون أول شركة خاصة لتوليد للطاقة وتحتلية المياه. وقامت 3 كيانات استثمارية بتقديم ورش عمل افتراضية مجانية للموظفين المهتمين لاكتساب مهارات القيادة وتقديم مختلف أنواع الدعم لوزارة الصحة والمساعدة في توفير المتطلبات اللازمة أثناء الجائحة.

يناير 2015 وحتى نهاية مارس 2021 ما مجمله 1,203,680,745 دينار كويتي شملت 59 كيانا استثماري من 23 جنسية مختلفة، تصدرتها القارة الأوروبية كمصدر للاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا بنسبة (67.17%)، تليها قارة آسيا (22.25%)، ثم قارة أمريكا الشمالية (10.41%)، وقارة أوقيانوسيا (0.17%).

استمرار التركيز في قطاع الخدمات اذ توزعت الاستثمارات المباشرة التراكمية في قطاع الخدمات بنسبة 99.6% والنسبة المتبقية في القطاع الصناعي، وقد تصدرها خدمات نظم المعلومات (33.3%) ثم النفط والغاز (27.05%) تليها الانشاءات (18.09%) وخدمات الصحة (5.02%)، لأول مرة اذ بدأ قطاع الصحة يأخذ حيزا مهما في جذب الاستثمارات المباشرة الواردة بالنظر لما فرضته الجائحة من دواعي لإيلاء الأولوية للأمن الصحي والامن الغذائي والالتفاف للاستثمار المستدام والتقنيات الصديقة للبيئة والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية المبكرة في دولة الكويت.

مواصلة منح المزايا اذ تم منح 6 شهادات إعفاء ضريبي مقابل أداء الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتزامها بمعايير آلية الإعفاء الضريبي الخاص

تقدم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التقرير السنوي السادس 2020 للسنة المالية 2021/2020 استنادا إلى ما نصت عليه المادة (31) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت فيما يخص إعداد التقرير السنوي والتقرير الإحصائي لتبيان أهم إنجازات الهيئة وأنشطتها ومشروعاتها التي قامت بها خلال السنة المالية المعنية على ضوء الاختصاصات والمهام الموكلة اليها لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة في اطار الرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035. ورغم صعوبة الظروف الصحية والوضع العام في البلاد والعالم، إلا أن الهيئة واصلت العمل وشهدت فترة التقرير محطات سجلت الهيئة فيها إنجازات تتلخص في الفقرات التالية.

تغير تبعية الهيئة للوزير المختص، بموجب المرسوم الاميري رقم (30) لسنة 2021 بتاريخ 10 مارس 2021، أصبحت الهيئة تابعة لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وبناء عليه أصبح وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الوزير المختص الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة اعتبارا من تاريخه.

الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بتحويل من قبل مجلس الإدارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية، قامت الهيئة باتخاذ التدابير المقترحة للتعامل مع مستجدات الجائحة وشملت تخفيض 50% من كلفة رسوم الهيئة المقررة مقابل الخدمات التي تقدمها، وتعديل قرار آلية منح الإعفاء الضريبي لإضافة الاستدامة، والسماح بتمديد العمل بالتراخيص الإستثمارية للشركات و الأفرع المرخصة بموجب أحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 المشار إليه و المنتهي مدة سريانها من بعد تاريخ 1 ابريل 2020 حتى 23 ديسمبر 2020. ومنح الكيانات الإستثمارية القائمة و الجديدة اعفاءات ضريبية و جمركية استثنائية. و تمديد تواريخ بدء التشغيل الفعلي لكافة الكيانات الإستثمارية الواقعة في عام 2020 إلى 1 يناير 2021.

تنامي الاستثمار المباشر في السوق الكويتي بالرغم من ظروف الجائحة، اذ استقطبت الهيئة استثمارات مباشرة جديدة موافق عليها بلغ حجمها 163,298,898 دينار كويتي وبالتالي سجلت حجم استثمارات مباشرة موافق عليها تراكميا منذ باشرت اعمالها في مطلع

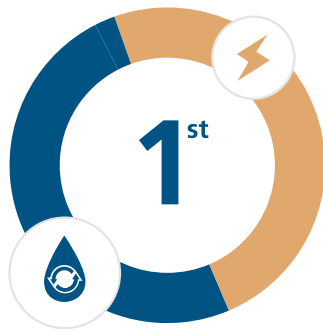
الاستثمارات المباشرة التراكمية

قطاع الخدمات

99.6%



خدمات الصحة	الانشاءات	النفط والغاز	خدمات نظم المعلومات
5.02%	18.09%	27.05%	33.3%



وأدرجت شركة شمال الزور الأولى، لتكون أول شركة خاصة لتوليد للطاقة وتحلية المياه

ارتفاع الأثر التراكمي للاستثمار المباشر في الكويت إذ أنه وفق التقرير الثاني لقياس الأثر التراكمي للاستثمار المباشر وفق منظور الانفاق، ارتفع انفاق الكيانات الاستثمارية المرمخص لها والتي باشرت التشغيل في الاقتصاد الكويتي وفق المعايير المعتمدة خلال الفترة من 2015-2019 بنسبة 15% وبلغ ما مجمله 530,326,323 مليون دينار كويتي توزع كالآتي:

معايير قياس الأثر الاقتصادي

الانفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية	الانفاق على الضرائب والرسوم الحكومية	الانفاق على دعم المكون المحلي (خدمات)	الانفاق على دعم المكون المحلي (سلع)	الانفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة	الانفاق على البرامج التدريبية للعمالة الوطنية بأنواعها	الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية
891,749	12,601,795	270,462,854	101,522,873	138,645,196	378,682	5,823,174
%0.16	%2.38	%51.00	%19.14	%26.14	%0.08	%1.10

530,326,323 دينار كويتي

تفعيل الضبطية القضائية وفق قانون رقم 116 لسنة 2013 باتخاذ الهيئة إجراءات جزائية لمخالفة اشتراطات الترخيص شملت ارسال إنذارات الى 3 كيانات استثمارية مرخص لها، وإيقاف اداري مؤقت لكيان استثماري مرخص له، بينما رفع الحرمان من ميزة الاعفاء الضريبي لكيان استثماري مرخص له ومدت مهلة بدء التشغيل لكيان استثماري مرخص له آخر.

متابعة رصد بيانات الاستثمار المباشر بمخاطبة 32 كيانا استثماريا مرخص له، لتعبئة نماذج استبيان «المسح المنسق للاستثمار المباشر لصندوق النقد الدولي» المستخدم في اعداد بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت مع السماح بتأجيل تقديم التقارير والبيانات المطلوبة لتخفيف العبء الإداري عن هذه الكيانات الاستثمارية التي باشرت التشغيل خلال ظروف الجائحة كدعم من قبل الهيئة لحين عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

مواصلة تنفيذ التزامات الاوفست من خلال قيام الهيئة بمتابعة والاشراف على استيفاء التزامات الاوفست القائمة لديها

على مجلس إدارة الهيئة بهدف مساندة الهيئة لتوصل لما يمكن تقديمه لهم من خدمات وتسهيلات بالتعاون مع الجهات المعنية.

تطوير العلاقة مع الجهات المعنية بمواصلة الهيئة وضع آليات للتنسيق الفعال مع جهات الاختصاص الحكومية المعنية لتسهيل إنجاز المعاملات واستكمال الإجراءات المطلوبة للعملية الاستثمارية للحد من تداعيات الجائحة على سير العملية الاستثمارية.

توطيد العلاقة مع الشركات والمكاتب المعتمدة مع تحديث القائمة المعتمدة من قبل الهيئة لما مجمله 52 شركة ومكتب استشاري تستطيع تمثيل الكيانات الاستثمارية في تعاملها مع الهيئة. وقد تمت دعوتها لحضور 3 ندوات تعريفية لاطلاعهم على المستجدات. وللمرة الثانية، تم ارسال استبيان لتقييم رضائهم بهدف متابعة تطوير الخدمات التي يتلقوها من الهيئة.

تعزيز خدمة المستثمرين الكترونيا باستقبال 169 مستثمرا قائما ومحتملا قام 93 منهم بحجز موعد الكتروني عبر البوابة الإلكترونية المخصصة للحجز على الإنترنت، وتم استلام 29 طلبا مبدئيا من مستثمرين محتملين واستلام 353 بريدا الكترونيا تمت الإجابة على ما جاء بها من تساؤلات وتقديم التوضيحات المطلوبة. واستلام 18 شكوى و5 مقترحات تم التعامل معها من خلال 294 إجراء شملت اجتماعات عبر الاتصال المرئي واتصالات هاتفية وبريد الكتروني ومخاطبات ومذكرات الكترونية للجهات الحكومية المعنية.

إطلاق تطبيق وبوابة الهيئة لخدمة المستثمر المرتبطين مع النظام الإلكتروني الداخلي لإدارة المحتوى لتسهيل عملية التعامل مع طلبات الترخيص الاستثماري. كما تم تم إعداد استبيان موجه للكيانات الاستثمارية المرمخص لها من قبل الهيئة للتعرف على احتياجاتهم والصعوبات والتحديات التي واجهتهم كمستثمرين خلال جائحة فايروس الكورونا (كوفيد - 19) وتوجهاتهم المستقبلية ومن ثم اعد تقرير شامل عرض

استثمارات الشركات الأوروبية في دولة الكويت. وتعاونت مع وزارة الاعلام الكويتية لتوفير المعلومات اللازمة فيما يخصها للمطبوعات والفيديو الترويجي الخاص بمشاركة دولة الكويت في معرض اكسبو دبي 2020.

تفعيل قنوات التواصل الاجتماعي والعلاقات العامة اذ تم ترتيب وضع فيديوهات واعلانات ترويجية للتعريف بالمزايا التي تتمتع بها دولة الكويت والفرص الاستثمارية المتاحة ودور الهيئة في تقديم التسهيلات والرعاية المتواصلة تركزت على المواقع الشبكية وتطبيقات الهاتف المحمول الذكي وقنوات التواصل الاجتماعي. كما أطلقت الهيئة مجموعة من الحملات الرقمية بثت رسائل توعية متتالية على وسائل التواصل الاجتماعي غطت التوعية العامة حول الجائحة ومستجدات الوضع الاقتصادي في دولة الكويت وأنشطة الهيئة وشركاء الهيئة والتقرير السنوي الخامس وحملة تهيديبة للتعريف بالشعار الجديد للهيئة تحت عنوان (كن جزءاً من رؤية الكويت) والاتفاقيات الثنائية.

تحسن بيئة الاعمال في دولة الكويت مع غياب تقرير الأعمال 2021 اذ تابعت الهيئة، بحكم رئاستها للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت، للجهود التنسيقية مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية ببيئة الأعمال لاستكمال تنفيذ الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت (برنامج تحسين). تم معظم التواصل الالكتروني بسبب ظروف الجائحة لإرسال الإصلاحات التي تمت خلال فترة جمع المعلومات لتقرير الأعمال 2021 وتم تنظيم الاجتماع السنوي الرابع مع خبراء تقرير الأعمال لدى مجموعة البنك الدولي عبر الاتصال المرئي .

استكمال مشروع «دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار» بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية والذي نتج عنه خارطة طريق وأجندة وطنية لتعزيز تنافسية دولة الكويت ومنصة موحدة للبيانات والمؤشرات، وتقوم الهيئة بالترتيبات اللازمة لنقل المخرجات للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بعد موافقة اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت.

والعالمية للتعريف بدور الهيئة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعريف بمزايا الاستثمار في دولة الكويت منها The Business Year, The Times, Global Finance fDI Intelligence Magazine, Oxford Business Group.

مشاركة الهيئة في المسابقة الأولى لجائزة تعزيز الدور التوعوي لهيئات تشجيع الاستثمار 2021، بتنظيم مشترك بين مجموعة البنك الدولي والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) التي تدخل الهيئة في عضويتها. تنامي المشاركة في الاستبيانات الدولية، اذ قامت الهيئة بالرد على والمساهمة في 5 استبيانات دولية شملت استبيان البنك الدولي بشأن تقييم سريع لاستجابة الجهات المعنية بالترويج للاستثمار في مواجهة تفشي الجائحة، واستبيان الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) لرصد تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت واستبيان منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لرصد مستجدات اتفاقيات وترتيبات الاستثمار الدولية واستبيان إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة حول «مسح الحكومة الإلكترونية 2020».

توسيع شبكات العلاقات الخارجية، اذ التقت الهيئة ممثلة بإدارتها العليا بالعديد من الشخصيات من الوزراء والسفراء ومسؤولين من منظمات دولية واقليمية وشركات خاصة محلية وعالمية، وشاركت عبر تقنية الاتصال المرئي بحضور 14 اجتماعاً تنسيقياً ودورياً للجان الثنائية والمجالس واللجان الوزارية العليا وضمنها اجتماعات الجولة الرابعة للحوار الاستراتيجي الكويتي - الأمريكي والاجتماع السادس عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية، والاعداد للاجتماع الأول لمجلس التنسيق الكويتي - السعودي، وشاركت الهيئة في توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع حكومة دولة قطر، كما وقعت آلية تعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووضعت مقترح لآليات تعاون مع الهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت، وعززت التنسيق مع وزارة الخارجية لمتابعة وتنفيذ مذكرات التفاهم التي دخلت حيز النفاذ، وتفعيل الموقعة، كما زودت الهيئة وزارة الخارجية وفق طلبها بمجموعة بيانات ومعلومات منها حجم ونوع

وفق نظام الدوفست الموضوع ودليل الخطوط العريضة لإجراءات الدوفست رقم (9) - 2007 والقرارات ذات الصلة. وقد تم الأفراج عن 5 كفالات مصرفية لشركات أخرى استوفت التزامها باستكمال مشاريع الدوفست التنموية التي اختارت الدخول بها. واعتمد مجلس الوزراء القائمة الثالثة لمشاريع الدوفست التنموية المقدمة من الجهات الحكومية لعرضها على الشركات الملتزمة بالدوفست لاختيار ما يناسبها منها.

تقدم مشاريع المناطق الاقتصادية والحرّة والقسمات التجارية اذ استوفت منطقة العبدلي الاقتصادية مراحل تنفيذ التصميم النهائي للبنية التحتية، وطرحت مناقصة مشروع تصميم منطقة الوفرة الاقتصادية من خلال الموقع الشبكي للجهاز المركزي للمناقصات، ونسقت الهيئة مع الهيئة العامة للصناعة لإعداد دراسة جدوى حول طرح مشروع منطقة النعائم الاقتصادية الخاص بها مع المشاريع الخاصة بالهيئة العامة للصناعة في المنطقة نفسها، وباشرت الهيئة تجهيز الآلية التنفيذية لإجراءات تخصيص وتوزيع القسمات التجارية وإعداد مستندات المزايدة كما تم اعداد دليل ارشادي للمناطق الاقتصادية والحرّة والقسمات التجارية، وتوفير دورات متخصصة مكثفة لتعزيز القدرات البشرية في إدارة المشاريع للعاملين في الهيئة.

تنامي الترويج الرقمي في ظل الجائحة: نظمت الهيئة عبر الاتصال المرئي النسخة الثالثة من الجولة الترويجية "مؤتمر الكويت للاستثمار" بعنوان «فرص الاستثمار في التحول الرقمي» بالتعاون مع مجموعة الفايانانشال تايمز، ونظمت 3 فعاليات افتراضية لاستهداف الشركات الأمريكية وتسليط الضوء على متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية وفرص الاستثمار بين البلدين ودور القطاع الخاص لتعزيزها، وشاركت في 13 فعالية افتراضية تتعلق بعملها ضمنها معرض افتراضي، وعملت على الاستهداف الالكتروني لحوالي 40 شركة عالمية ضمن القائمة الداخلية للهيئة كما اطلقت حملة إعلانية ترويجية الكترونية في المواقع الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي، بمشاركة وحضور عدد من الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة. كما تابعت الهيئة بناء شبكة علاقاتها الترويجية مع عدد من المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية

التواصل الإنساني بين الموظفين وتنمية روح المشاركة في الهيئة.

لتطوير نظم وبرمجيات المعلومات وفق أعلى المستويات القياسية العالمية وتزويد كافة قطاعات الهيئة بالخدمات والأنظمة وتوفير الأجهزة وملحقاتها ومستلزمات التشغيل وصيانتها والبرامج التدريبية لتوفير البيئة المناسبة لتحسين عمل الهيئة وتأمين الهيئة من أي عارض طارئ قد يؤدي لفقدان المعلومات أو التوقف عن العمل. كما وضعت الهيئة خطة طوارئ تم بموجبها ضمان مواصلة الهيئة العمل إلكترونياً عن بعد في ظل مواجهه ظروف الجائحة.

مواصلة تنظيم العمل في ظل الجائحة، ادخال تمديد الاجازة الطارئة بشأن تعطيل جهات العمل الحكومية بسبب الجائحة لجميع موظفي الهيئة، والاستمرار في تعديل نوع الدوام للموظفين الذين تمت اضافتهم الى المجموعة العاملة في الهيئة بحيث يكون دوام مناوبة بين الموظفين، بصدور قرار مجلس الوزراء بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتباراً من تاريخ 28 يوليو 2020، ثم قرار مجلس الوزراء بالانتقال إلى المرحلة الرابعة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتباراً من تاريخ 18 أغسطس 2020، والذي استمر حتى نهاية فترة التقرير. واستلمت الهيئة التعاميم المتتالية الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية للعمل في ظل الجائحة لمتابعة الشؤون الإدارية المختلفة، وقد التزمت الهيئة بتنفيذ تعميم الديوان بشأن إلزام الجهات الحكومية بتشكيل لجنة لمتابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات الصحية المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

تنامي الالخذ بالحكمة من خلال تولي قسم المراجعة الداخلية عملية المراجعة الداخلية لقطاع الشؤون المالية والإدارية من خلال التدقيق على ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين والتوصيف الوظيفي والترقية بالاختيار ورفع المستوى الوظيفي والاعمال المالية والقرارات الإدارية والتأكد من مدى اتفاقها والأحكام والقوانين واللوائح وتوافقها مع اجراءات العمل.

مواصلة الأنشطة الاجتماعية والثقافية لموظفي الهيئة بالرغم من ظروف الجائحة وحالات الاغلاق والتباعد الاجتماعي أقيمت بعض الفعاليات بهدف تعزيز الوعي الصحي في ظل الجائحة والحفاظ على

انتهاء الاستراتيجية الأولى للهيئة مع نهاية مارس 2021، وبلغ مستوى إنجاز مشاريع الخطة التنفيذية الإستراتيجية الأولى. اذ بلغ عدد المشاريع المنجزة 13 مشروعاً، والمشاريع المستمرة 15 مشروعاً وفق طبيعتها، ومشروع واحد تم الغاؤه لمنع التضارب. وتم اعداد نموذج استبيان لتوزيعه على جهات الاتصال المعنية بمشاريع الإستراتيجية الأولى لرصد تجربتهم ومرتباتهم بما سيقب في اعداد التقرير النهائي لاحقاً. وقد انتهت الهيئة من إعداد وثيقة الشروط المرجعية للخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (2022/2021 – 2026/2025)، ووضعت خطة استراتيجية مرحلية للفترة الانتقالية (2021-2023) لحين استكمال متطلبات إعداد الخطة الاستراتيجية الثانية.

استكمال مشروع خارطة الطريق للاستثمار اذ استلمت الهيئة التقرير النهائي لمشروع «خارطة طريق الاستثمار في دولة الكويت» من قبل مجموعة البنك الدولي في إطار ترتيبات الدعم الفني مع الهيئة، والذي تضمن 32 توصية للعمل للمدى القريب والمتوسط والطويل استناداً الى مخرجات ثلاثة تقارير فنية تناولت الإطار المؤسسي للهيئة ومنظومة سياسات وترويج الاستثمار في دولة الكويت والبيئة القانونية والإجرائية للاستثمار في دولة الكويت، وتمت إضافة فصل يتناول تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثرها على وضع الاستثمار في دولة الكويت.

تجديد مواصفتي شهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 10002:2018 بمواصلة الهيئة تطبيق المتطلبات الأساسية والإرشادات الضرورية للتدقيق الداخلي والخارجي والدليل المرجعي لهاتين المواصفتين .

مواصلة تنمية الموارد البشرية من خلال 38 برنامجاً تدريبياً استفاد منها 107 موظفاً في الهيئة من مختلف المستويات الوظيفية والإدارات والتخصصات، وقام العديد منهم بالتسجيل ذاتياً لكونها نظمت عبر وسائل الاتصال المرئي (online) بسبب الجائحة، ونظمتها جهات حكومية ومنظمات إقليمية ودولية ومؤسسات المجتمع المدني وعدد من شركات التدريب الخاصة المحلية والعالمية.

استكمال خطة نظم المعلومات والتطبيقات الإلكترونية من خلال تنفيذ مشاريع الهيئة التكنولوجية في شتى المجالات التقنية





الفصل الأول

مجلس الإدارة

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالميا ومحليا، حافظ مجلس الإدارة على دورية اجتماعاته لممارسة المهام المناطة به، سواء افتراضيا عبر الاتصال المرئي او بالتواجد شخصيا، ولكن مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والحفاظ على التباعد الاجتماعي.

قام مجلس الإدارة خلال فترة التقرير بأداء اختصاصاته التي نصت عليها المادة (8) من القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، والتي تتضمن رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تطبيقها وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون، وفق مبادئ الحوكمة وأسس الإدارة الرشيدة.

وقد استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في قصر بيان بتاريخ 3 نوفمبر 2020 وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومدير عام الهيئة ونائب رئيس مجلس إدارة الهيئة حيث قدموا لسموه التقرير السنوي الخامس للهيئة 2020/2019. كما استقبلهم سمو ولي العهد الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الاحمد الصباح، وقاموا كذلك بتقديم لسموهما التقرير السنوي الخامس للهيئة 2020/2019. كما تم تقديم عرض مرئي بشأن التقرير السنوي الخامس للهيئة للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لدى مجلس الوزراء.

وقد صدر المرسوم الاميري رقم (30) بتاريخ 10 مارس 2021، بشأن الهيئة اذ نص على أنه: «تلحق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بوزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 المشار إليه»، وبناء عليه أصبح وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الوزير المختص الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة. وسبق ذلك خلال الفترة من 14 ديسمبر 2020 حتى 2 مارس 2021 تغيير معالي وزير التجارة والصناعة والتعديل بإضافة مهام وزير الدولة للشؤون الاقتصادية الى مسؤولياته.



1. شؤون المجلس

1.1 مجلس الإدارة

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عقد (5) اجتماعات لمجلس الإدارة بتاريخ 16 إبريل 2020 لمناقشة الإجراءات التي تقوم بها الهيئة وتوصياتها في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ثم بتاريخ 30 يونيو 2020 (افتراضيا) و30 أغسطس 2020 (افتراضيا) و14 أكتوبر 2020 (افتراضيا) و21 يناير 2021 (افتراضيا) لمناقشة بنود الاجندة فيما يتعلق بأعمال الهيئة على التوالي.

وقد تم تجديد عمل لجنة التظلمات برئاسة عضو مجلس إدارة الهيئة لسنة جديدة بتاريخ 28 إبريل 2020، وتم بعدها تعديل تشكيل اللجنة بتغيير أحد أعضائها، وصدر قرارين وزاريين بهذا الشأن كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (1) القرارات المتعلقة بشؤون مجلس الإدارة:

القرار	التاريخ
القرار الوزاري رقم (102) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة التظلمات لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لمدة سنة قابلة للتجديد.	2020/4/28
القرار الوزاري رقم (145) لسنة 2020 بشأن تعديل تشكيل لجنة التظلمات لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.	2020/9/10

2.1 لجنة التظلمات

لم يستلم أية تظلمات خلال فترة التقرير من المستثمرين المحتملين أو القائمين وبالتالي لم يستدع أن تعقد لجنة التظلمات أي اجتماع لها. وقد تم تجديد اعتماد مجلس الادارة لآلية وإجراءات تقديم التظلمات إلكترونياً إلى أمانة سر لجنة التظلمات، وتم التنسيق مع مركز نظم المعلومات بالهيئة لإدراج نموذج التظلم على الموقع الشبكي للهيئة.

3.1 مكتب التدقيق والتفتيش

قام مكتب التدقيق والتفتيش الذي يتبع مجلس الإدارة بإتمام مهامه استناداً لخطة التدقيق المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على جميع القطاعات والإدارات والأقسام بالهيئة للتأكد من التزامها وتنفيذها للقوانين واللوائح والتعاميم وتوافقها مع إجراءات العمل، وتم الاجتماع مع الوحدات الإدارية المعنية بالهيئة وتدوين أهم الملاحظات ومن ثم تقديم ما انتهى إليه المكتب من توصيات طبقاً لاختصاصاته

2. شؤون الهيئة

اعتمد مجلس الإدارة خلال فترة التقرير البيانات المالية للحساب الختامي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2020/2019، ومشروع الميزانية التقديرية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2022/2021. كما اطلع وأحيط علماً بالمستجدات التي تتعلق بشؤون الهيئة، وأصدر خلال فترة التقرير مجموعة قرارات تتعلق بمهام الهيئة وتكليفاتها كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (2) قرارات مجلس الإدارة:

#	القرار	التكليف
1	الإجراءات في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)	تحويل مدير عام الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإتخاذ التدابير المقترحة من قبل الهيئة للتعامل مع مستجدات جائحة فيروس كورونا وشملت تخفيض 50% من قائمة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة في ظل جائحة فيروس كورونا، وتعديل قرار آلية منح الإعفاء الضريبي المقدم من الهيئة. ومنح الكيانات الاستثمارية القائمة والجديدة إعفاءات ضريبية وجمركية استثنائية. وتمديد تواريخ بدء التشغيل الفعلي لكافة الكيانات الاستثمارية الواقعة في عام 2020 إلى 1 يناير 2021.
2	تمديد التراخيص الاستثمارية	تكليف مدير عام الهيئة بإصدار القرار التنفيذي لتمديد التراخيص الاستثمارية وفق أي تمديدات أخرى قد تصدرها وزارة التجارة والصناعة بشأن تمديد سريان التراخيص التجارية للشركات التجارية.
3	التقرير السنوي الخامس للهيئة	اعتماد التقرير السنوي الخامس للهيئة عن الفترة 1 إبريل 2019 إلى 31 مارس 2020 وتقديم نسخه منه الى مجلس الامه خلال 30 يوما من عرضه على مجلس الوزراء بموجب المادة (31) من قانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
4	مقترح لتأسيس أو المساهمة في رأس مال شركات متخصصة لإنشاء أو إدارة حاضنات أعمال	تكليف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لدراسة مدى إمكانية نقل اختصاص إنشاء وإدارة حاضنات أعمال المشروعات المنصوص عليها بالبند (4) من المادة (4) من القانون رقم 116 لسنة 2013 من كافة جوانبه القانونية والفنية ورفع ما ينتهي



#	القرار	التكليف
		إليه الأمر إلى مجلس الإدارة لتقرير ما يراه مناسباً في هذا الشأن.
5	منطقة النعائم الإقتصادية	تكليف الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة نحو مخاطبة وزارة المالية بمدى إمكانية دمج طرح مناقصة مرحلة تصميم البنية التحتية للمنطقة المشتركة الصناعية والاقتصادية بالنعائم من خلال ميزانية الهيئة العامة للصناعة. تكليف الهيئة بالتنسيق مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبحث متطلبات تنفيذ مشروع منطقة النعائم الاقتصادية وفقاً لآليات القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
6	المتابعة الدورية للكيانات الاستثمارية المرخصة	تكليف مدير عام الهيئة باستصدار القرارات التنفيذية للجزاءات الموافق عليها من قبل مجلس الادارة، وإخطار الكيانات الاستثمارية وجهات الاختصاص ذات الصلة بها، وفقاً للإجراءات والضوابط المقررة في هذا الشأن.
7	مستجدات برنامج الاوفست	تكليف الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة لعرض قائمة المشاريع (الثالثة) المعتمدة من قبل مجلس الوزراء على الشركات التي لديها التزامات اوفست.
		وعلى صعيد القرارات الخاصة بشؤون الهيئة، صدر خلال فترة التقرير قرار وزاري وكذلك 3 قرارات للمدير العام للهيئة بناء على احالة من قبل مجلس إدارة الهيئة

جدول رقم (3) القرارات المتعلقة بشؤون الهيئة

القرار	التاريخ
قرار المدير العام رقم (173) لسنة 2020 بشأن منح الكيانات الاستثمارية إعفاءات للمستثمرين الجدد والقائمين وتمديد مدة التشغيل الى 31 ديسمبر 2020.	4 مايو 2020
قرار وزاري رقم (105) لسنة 2020 بشأن تخفيض كافة الرسوم بنسبة 50% عن كل الخدمات التي تقدمها الهيئة حتى 31 ديسمبر 2020.	6 مايو 2020
قرار المدير العام رقم (180) لسنة 2020 بشأن تعديل قرار آلية منح الاعفاء الضريبي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر رقم (16) لسنة 2016 والمعدل بالقرار رقم (76) لسنة 2018.	6 مايو 2020
قرار المدير العام رقم (288) لسنة 2020 بشأن تمديد صلاحية العمل بالتراخيص الاستثمارية للشركات والافرع المرخصة بموجب أحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 والمنتبهة مدة سريانها من بعد تاريخ 1 ابريل 2020 حتى 23 ديسمبر 2020.	6 سبتمبر 2020



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدم التقرير السنوي الخامس الى سمو أمير البلاد
وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدم التقرير السنوي الخامس الى سمو أمير البلاد
وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدم التقرير السنوي الخامس الى سمو أمير البلاد
وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء



عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر إجتماع عبر الإتصال المرئي



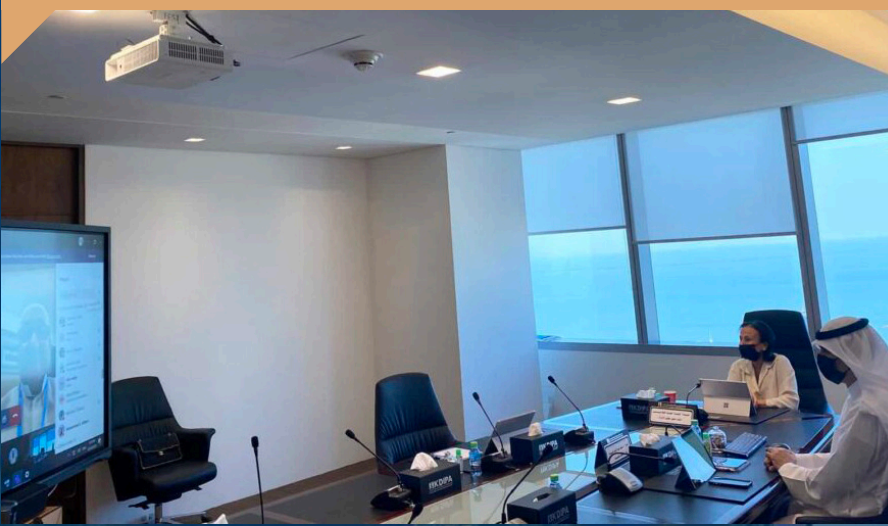
عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر اجتماع



عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر إجتماع عبر الإتصال المرئي



عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر إجتماع عبر الإتصال المرئي



عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر إجتماع عبر الإتصال المرئي



الفصل الثاني

التقرير الإحصائي

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالمياً ومحلياً، ركزت الهيئة جهودها لاستهداف المستثمرين المحتملين وتعزيز التواصل مع المستثمرين القائمين لمساندتهم خلال ظروف العمل في إطار الحظر الكلي والحظر الجزئي وغيرها من التدابير الوقائية.

استقطبت الهيئة استثمارات مباشرة جديدة موافق عليها بلغ حجمها 163,298,898 دينار كويتي، بنسبة أعلى من العام الماضي.

سجلت حجم الاستثمارات الموافقة عليها تراكمياً ما مجمله 1,203,680,745 دينار كويتي منذ 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2021 .

تصدر قطاع الخدمات بنسبة 99.6% من حجم الاستثمارات المباشرة التراكمية.

ارتفاع الأثر التراكمي للاستثمار المباشر في الكويت بنسبة 15% وبلغ ما مجمله 530,326,323 دينار كويتي

يستعرض التقرير الإحصائي بيانات وتفاصيل العمليات الاستثمارية التي أجرتها الهيئة خلال السنة المالية 2021/2020 والممتدة من 1 أبريل 2020 إلى 31 مارس 2021 وفق ما نصت عليه المادة (9) من قانون رقم 116 لسنة 2013: «يعد (المدير العام) إحصائية سنوية عن نشاط الهيئة من حيث عدد المشروعات المقدمة إليها، والمشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم رفضها مع مبررات الرفض ورفعها إلى مجلس الوزراء.» ويبين المستندات بشأن ما نصت عليه المادة (30) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بإعداد سجل استثماري لدى الهيئة لتسجيل الكيانات الاستثمارية المرخص لها وكافة الطلبات والترخيص والمزايا والإعفاءات والجزاءات المرتبطة بها والمستندات والبيانات ذات الصلة ويتم تحديثه باستمرار.

1. الاستثمارات الجديدة الموافق عليها في السنة المالية 2021/2020

1.1 حجم الاستثمار

استقطبت الهيئة خلال السنة المالية 2021/2020 استثمارات مباشرة واردة جديدة موافق عليها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 بلغ حجمها 163,298,898 دينار كويتي تقدمت بها 9 كيانات استثمارية.

استثمارات مباشرة واردة جديدة موافق عليها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013

يبين الجدول التفاصيل المتعلقة باسم ونشاط الكيانات الاستثمارية الموافق عليها وحجم الاستثمار وحصة ملكية الأجنبي ونوع الكيان القانوني وجنسية الدولة.

1.2 التوزيع القطاعي

تركزت الاستثمارات المباشرة الموافق عليها خلال فترة التقرير في قطاع الخدمات بنسبة 99.76% وتوزعت حسب حجم الاستثمار على 7 أنشطة شملت على التوالي: خدمات النفط والغاز (38.00%)، والطيران (28.1%)، والانشاءات (15.76%)، والصحة (14.40%)، ونظم المعلومات (2.2%)، والتدريب (1.25%)، أما النسبة المتبقية (0.24%) فهي في القطاع الصناعي.

1.3 التوزيع الجغرافي

جاءت الاستثمارات المباشرة الموافق عليها خلال فترة التقرير من 9 جنسيات مختلفة من الدول التالية حسب حجم الاستثمار: جزر العذراء البريطانية، إيطاليا، الصين، سويسرا، النمسا، السويد، لوكسمبورغ، الجمهورية اللبنانية، هولندا.

1.4 الكيان القانوني

تنوعت الأشكال القانونية للكيانات الاستثمارية الموافق عليها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 خلال فترة التقرير، إذ طلبت 6 كيانات استثمارية تأسيس شركة كويتية تمثلت بشركة الشخص الواحد (ش.ش.و)، وطلب 3 كيانات استثمارية فتح فرع لهم.

1.5 حصة الملكية الأجنبية

منحت كافة الكيانات الاستثمارية التسعة الموافق عليها خلال فترة التقرير حق الاستفادة من ميزة تملك أجنبي لحصة ملكية بنسبة 100%.

1.6 قرارات المدير العام ذات الصلة

صدر خلال فترة التقرير 14 قرارا للمدير العام توزعت على 9 قرارات بالموافقة على طلب تأسيس كيانات استثمارية بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013، إضافة إلى 5 قرارات أحدها بالموافقة على طلب إضافة نشاط لكيان استثماري موافق عليه، وآخر بالموافقة على زيادة رأس المال لكيان استثماري مرخص له، وكذلك بالموافقة على منح إعفاء ضريبي عن السنة المالية 2020 لكيان استثماري مرخص له، وقرارين بإلغاء الترخيص الاستثماري لكيانين استثماريين مرخص لهما بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013.

1.7 السجل الاستثماري

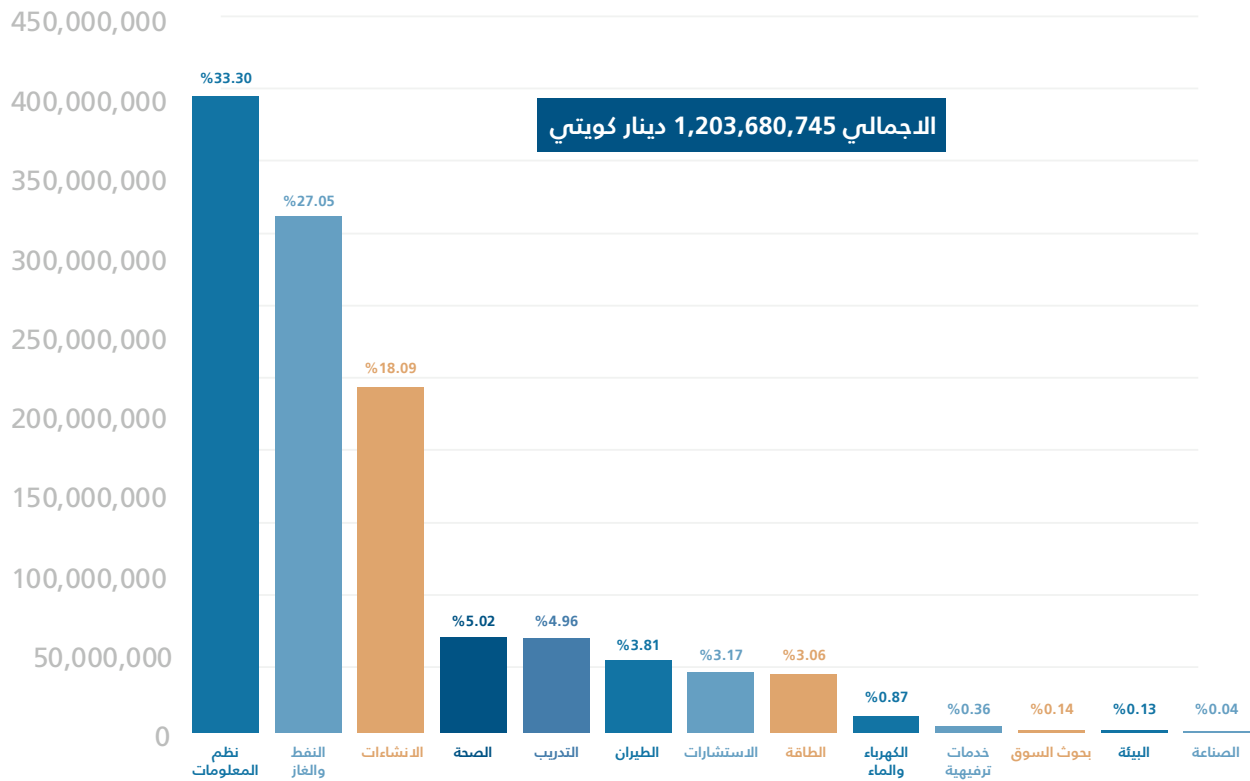
تم تحديث السجل الاستثماري للهيئة خلال فترة التقرير بإصدار 17 شهادة بالسجل الاستثماري، شملت على التوالي:

- تسجيل 6 شهادات قيد بالسجل الاستثماري، منها 3 شهادات لكيانات استثمارية تمت الموافقة عليها خلال فترة التقرير، و3 شهادات لكيانات استثمارية تمت الموافقة عليها في السنة المالية السابقة 2020/2019.

- إصدار 4 شهادات قيد بتعديل كيان استثماري أحدها تم تقديم طلب التعديل له في السنة المالية 2019/2018.

- إصدار 7 شهادات قيد بالسجل الاستثماري للتراخيص الاستثمارية المجددة.





3. الأثر الاقتصادي

3.1 تقييم الأثر الاقتصادي للسنة المالية 2021/2020

على الرغم من المعوقات التي نتجت بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا والتدابير الوقائية التي اتخذت لمواجهة، رصدت الهيئة خلال فترة التقرير الاثر الاقتصادي المتحقق للكيانات الاستثمارية المرخص لها التي باشرت تشغيل أعمالها، من خلال قيامها بالمتابعة الدورية مع هذه الكيانات الاستثمارية والتعرف على احتياجاتها وتقديم الخدمات والتسهيلات المطلوبة لدعمها في اداء اعمالها وتفعيل أنشطتها التي تحقق القيمة المضافة المنشودة للاقتصاد المحلي وتساهم في دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ضمن الرؤية الوطنية 2035 ومقابلة التزامات دولة الكويت الطوعية بأهداف التنمية المستدامة (2015-2035)، كما أعدت الهيئة تقرير عن دور هذه الكيانات الاستثمارية المرخص لها في توفير العمالة الوطنية، والتركيز على القطاعات التي حققت أعلى معيار في التوظيف ليتم رسم السياسة الجديدة لاستقطاب المستثمرين لفترة ما بعد انقضاء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال بيانات نظام قياس الاثر الاقتصادي الكويتي لدى الهيئة. وتتلخص مجالات الأثر الاقتصادي خلال فترة التقرير فيما يلي:

والجزر العذراء البريطانية، تلاها كل من كندا، إسبانيا، تركيا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، وجمهورية كوريا، اليابان، سنغافورة، ألمانيا، بلجيكا، الجمهورية اللبنانية، لوكسمبورغ، السويد، نيوزيلندا، النمسا، المملكة المتحدة، الامارات العربية المتحدة وبولندا (مكتب تمثيل) ومستثمرين محليين (ضمن الملكية الاستثمارية)، كما هو مبين بالشكل. أما على صعيد التوزيع الجغرافي حسب القارات، فقد تصدرت القارة الأوروبية كمصدر للاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا بنسبة (67.17%)، تليها قارة آسيا بنسبة (22.25%)، ثم قارة أمريكا الشمالية بنسبة (10.41%)، وقارة أوقيانوسيا بنسبة (0.17%).

2.4 الكيان القانوني التراكمي

تنوعت الأشكال القانونية للاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013، إذ بلغت طلبات تأسيس الشركات الكويتية ما نسبته 76.27% توزعت ما بين شركة الشخص الواحد (ش.ش.و) والشركة ذات المسؤولية المحدودة (ش.م.م)، وبلغت أفرع الشركات الأجنبية ما نسبته 22.03% ومكاتب التمثيل للشركات الأجنبية (التي لا تمارس عملا تجاريا) ما نسبته 1.7%.

2. الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا

2.1 حجم الاستثمار التراكمي

بلغ حجم الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا منذ باشرت الهيئة استقبال طلبات الترخيص ومنح المزايا بتاريخ 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2021 ما مجمله 1,203,680,745 دينار كويتي شملت 59 كيانا استثماريا.

2.2 التوزيع القطاعي التراكمي

تركزت أنشطة الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا في قطاع الخدمات بحيث تصدرها قطاع نظم المعلومات وخدمات النفط والغاز وخدمات الانشاءات على التوالي، وتوزعت النسبة المئوية على خدمات الصحة، والتدريب، والطيران، والاستشارات، والطاقة، والكهرباء والماء، وخدمات ترفيهية، وبحوث السوق، والبيئة، إضافة الى قطاع الصناعة، كما هو مبين بالشكل.

2.3 التوزيع الجغرافي التراكمي

توزعت مصادر الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا جغرافيا على 23 دولة مختلفة تصدرتها هولندا ثم الصين

توفير الوظائف للشباب الكويتي

وضعت 5 كيانات استثمارية مرخص لها خلال فترة التقرير إعلانات توظيف للعمالة الوطنية تنوع نشرها ما بين مواقعها الشبكية وفي الصحف المحلية ومواقع توظيف متخصصة. وقد شملت توفير 20 فرصة عمل نوعية مباشرة في مختلف المجالات والمستويات الإدارية، في القطاعات المرتبطة بهذه المشاريع كما هو مبين في الجدول. وقد ساهمت الهيئة بدورها في تعميم الإعلانات الوظيفية ونشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها.

ومن جهة أخرى، قامت الهيئة بإرسال بريد الكتروني بتاريخ 13 أغسطس 2020 الى 7 كيانات استثمارية مرخص لها بتوافر العمالة الوطنية في عدة تخصصات هندسية لوظائف شاغرة لديها. شملت:

- شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة - محطة الزور الشمالية - المرحلة الأولى.
- بورنيس سيرفيس كويت لتصليح وصيانة المعدات الخفيفة والثقيلة والمعدات الخفيفة والثقيلة لغير المركبات وصيانة الصهاريج النفطية.
- دي سي أي اس كويت لتقديم الخدمات اللوجستية.
- أولسكريبس للخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية.
- اي زد ان او اند ام للأعمال وتوليد واستحداث الطاقة الكهربائية.
- كولين الخليج لمقاولات الطرق والمجاري والجسور.
- أكنس للاختبار واعتماد النوعية والجودة والمنتج.

تنمية رأس المال البشري الوطني

شهد نشاط التدريب بهدف تنمية رأس المال البشري للعمالة الوطنية الشابة خلال فترة التقرير عدة مبادرات قام بها كيانين استثماريين مرخص لهما من قبل الهيئة استفاد منها ما يزيد على 853 من الكوادر الوطنية كالاتي:

- مركز جي اي للتكنولوجيا كويت: قدم تدريباً عبر الإنترنت بهدف زيادة وعي الموظفين حول جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومستجدياتها، وتقديم برامج تدريبية للعمالة في مجال الامن والسلامة وفي مجال الامن الالكتروني (Phishing Cyber Security).

• **هواوي تكنولوجيا كويت:** وفرت الشركة في مايو 2020 بالتعاون مع الهيئة العامة للشباب فرصاً تدريبية عبر الإنترنت بالمجان موجهة للشباب في الأكاديمية هواوي في 5 مجالات (تكنولوجيا شبكات الجيل الخامس 5G-HCIA والذكاء الاصطناعي HCIA-AI والبيانات الضخمة HCIA Big Data والحوسبة السحابية HCIA Cloud Computing وتصميم الشبكات HCIA Routing & Switching). وقد تم تسجيل 851 شاب وشابة من الفئة العمرية المستهدفة (14-34 سنة) مع منح الأولوية للطلاب والطالبات في المجالات التكنولوجية. وقد حصل منهم من اجتاز الاختبار للدورة المسجل بها على الموقع الشبكي للأكاديمية

<https://e.huawei.com/en/talent>

على شهادة «الالكترونية» من الشركة وشهادة أخرى من الهيئة العامة للشباب.

نقل وتوطين التكنولوجيا

• **شركة ام ام اي مونتريال ميد يكال إنترناشيونال لتدريب الكوادر الطبية:** واصلت الشركة دعمها لمبادرة تطوير البحوث الطبية Project 9.0 Zebrafish Training من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير خبراء للتعاون مع معهد دسمان للسكري لتوطين أحدث تقنية للبحوث والتجارب على سمك الزيبرا (Zebrafish) بالتعاون مع جامعة مونتريال، وبمشاركة بروفييسور متخصص ومدير المختبرات لتقديم ورشات تدريبية ومحاضرات عامة لتطوير وتعزيز مرفق أبحاث سمكة الزيبرا (Zebrafish) وقد بلغت الأبحاث درجة متقدمة كما توسعت المنصة البحثية في نطاقها وتم نقل العديد من البروتوكولات والتقنيات في علم الأيض لفائدة القدرة البحثية لمعهد دسمان للسكري.

دعم المكون المحلي

• **شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة - محطة الزور الشمالية - المرحلة الأولى:** تم خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية السادسة للشركة، وهي أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص تم إدراجه في بورصة الكويت، بتاريخ 17 سبتمبر 2020، تمت موافقة مساهمي الشركة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية تعتبر كأول عملية توزيع أرباح تقوم بها الشركة. وكانت الشركة قد أدرجت في بورصة الكويت -

السوق الأول - لتكون أول شركة خاصة لتوليد للطاقة وتحلية المياه بعد نجاح عملية توزيع الأسهم على المواطنين الكويتيين بنسبة 50% من أسهم رأس مال الشركة في نوفمبر 2019.

المسؤولية الاجتماعية

• **مركز جي اي للتكنولوجيا كويت:** بسبب ظروف الجائحة والعمل عن بعد، قامت الشركة من باب المسؤولية الاجتماعية بتقديم 4 ورش عمل افتراضية مجانية للجهات الحكومية خلال شهر أغسطس 2020 للموظفين المهتمين في مجال اكتساب مهارات القيادة وبناء القدرات القيادية الأساسية.

• **هواوي تكنولوجيا الكويت:** قامت الشركة في دعم وزارة الصحة من خلال إنشاء رابط داخلي رقمي بين الطاقم الطبي والمرضى عن بعد في جميع المستشفيات والمرافق ومراكز الحجر الصحي المخصصة لمكافحة الوباء العالمي. بالإضافة إلى ربط الأطباء الكويتيين عن بعد بالأطباء الصينيين، وتوفير البنية التحتية والتبرع بالمعدات المتطورة اللازمة. كما تبرعت الشركة بأكثر من 6,000 كمام ومئات من بدلات السلامة المقدمة لوزارة الصحة وفرق (كوفيد-19) الوقائية بوقت كانت الموارد محدودة عالمياً. كما نشرت الشركة بالتعاون مع شركة ديلويت اند توش الوزان وشركاه ورقة بيضاء بعنوان «مكافحة كوفيد-19 باستخدام شبكة الجيل الخامس: فرص تحسين أنظمة الصحة العامة».



Deloitte



Combating COVID-19 with 5G
Opportunities to improve public health systems
March 2020
© 2020. For more information, please contact Deloitte Consulting (Shanghai) Co., Ltd.

• **شركة التبريد والأكسجين المحدودة:** خاطبت الشركة مجلس الوزراء ووزير الصحة لإبلاغهم بأن جميع أنشطة الشركة

والدراسات، ونقل نظم الإدارة الحديثة، نقل المعرفة، نقل الخبرة التقنية والتسويقية المتقدمة.

• **دعم المكون المحلي:** أنفقت الكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت بتشغيل عملياتها على شراء المنتجات والخدمات المحلية من خلال التعامل المباشر مع مزودي الخدمات والسلع ضمن شبكات الموزعين والمنتجين والموردين المحليين ما قيمته 371.9 مليون دينار كويتي لدعم المكون المحلي بنسبة 70% من مجمل الإنفاق في الاقتصاد المحلي، شملت التعامل مع البنوك المحلية وشركات خدمات التأمين والمحاسبة والتدقيق والمحاماة والتنظيف والنقل والشحن وتأجير السيارات، ومكاتب العقار لاستئجار المكاتب والمباني والأراضي، والتعاقد مع مقاولين محليين، وإضافة إلى شراء المنتجات والمواد واللوازم السلعية لمقابلة احتياجات أنشطة أعمالهم بما يدعم بمجمله المنتجات الوطنية من خدمات وسلع.

• **أنشطة المسؤولية الاجتماعية:** أنفقت الكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت بتشغيل عملياتها من حيث أنشطة المسؤولية الاجتماعية على البرامج التدريبية الميدانية خارج نطاق العمل الرئيسي بنسبة 64.47%، وعلى دعم المشاركات في المنتديات والمؤتمرات بنسبة 21.47%، وعلى البرامج والفعاليات في مجال الجودة والأمن والسلامة والاستدامة البيئية بنسبة 6.13%، وعلى الأنشطة التعليمية بنسبة 5.94%، وعلى إطلاق مسابقات لتشجيع الابتكار بنسبة 1.14%.

أما على صعيد تنمية الصادرات الوطنية، فقد واصلت 3 كيانات استثمارية مرخص لها المساهمة في تنمية الصادرات الوطنية من منتجاتها المحلية (سلع وخدمات)، وهي:

• **مركز جنرال الكتريك للتكنولوجيا كويت:** أمداد خدمات الصيانة لشبكات شركات جنرال الكتريك المتمركزة في دول الجوار الاقليمي (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان، والعراق) وإلى الأسواق العالمية (المملكة المتحدة، استراليا، باكستان، الجزائر، ليبيا، مصر، تونس، نيجيريا، السنغال، وغانا).

وقد شمل الأثر الاقتصادي والاجتماعي التراكمي خلال فترة المتابعة الثانية (2015-2019)، الإنجازات المتحققة التالية:

• **وظائف للعمالة الوطنية:** وفرت الكيانات الاستثمارية المرخص لها مجموعة من الوظائف المباشرة للعمالة الوطنية شملت مختلف المجالات والمستويات الادارية شكلت منها الإدارة العليا (مدير عام، رئيس تنفيذي) نسبة 13.61%، والإدارة الوسطى (نائب مدير الموارد البشرية، رؤساء الأقسام، مستشار قانوني) نسبة 28.62%، والاشرافيين (المتخصصين، رئيس فريق، محاسب اول) نسبة 10.79%، وموظفين آخرين (مهندس معماري، محاسب، فني، ومدرب) نسبة 46.98%. مما يعزز فرص اكتساب الكوادر الوطنية خبرات عالمية في القطاعات المرتبطة بالمشاريع التنموية التي تعمل بها هذه الكيانات الاستثمارية.

• **التدريب للعمالة الوطنية:** وفرت الكيانات الاستثمارية المرخص لها حزم متنوعة من البرامج التدريبية لتعزيز قدرات العمالة الوطنية وتأهيلهم تقنيا في مجالات التعليم الالكتروني، المحاسبة والتمويل، مكافحة غسل الاموال وغيرها بنسبة 66.6%، إضافة إلى برامج تدريبية ميدانية (21.51%)، وبرامج تدريبية خارجية (7.36%)، وبرامج تدريبية للاعتمادات والشهادات الدولية (4.53%).

• **نقل وتوطين التكنولوجيا:** وفرت الكيانات الاستثمارية المرخص لها اجهزة ومعدات متطورة اعتبرت كمقياس لنقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتنمية القدرات في استخدامها وتشغيلها وصيانتها بنسبة 96.40% والنسبة المتبقية (3.60%) تمثلت فيما تم إنجازه في مجال اجراء البحوث

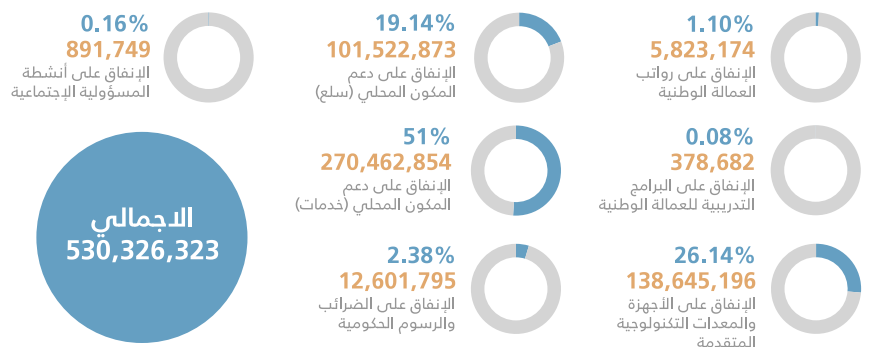
تخضع لطلب الدولة لتلبية احتياجات الدولة من خلال توفير المتطلبات اللازمة لوزارة الصحة ومنشأتها وجميع المستشفيات التابعة للدولة أثناء الأزمة وفي أي وقت من خلال تزويد الوزارة بالغاز الخاصة بها حسب كميات وأنواع الغاز المطلوبة لمرضى المستشفيات. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة هذه هي إحدى الكيانات الاستثمارية التي منحت ميزة الإعفاء الضريبي بموجب القانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت الذي حل مكانه قانون رقم 116 لسنة 2013.

3.2 التقرير الثاني لتقييم الأثر التراكمي على الاقتصاد الكويتي

أعدت الهيئة التقرير الثاني لتقييم الأثر التراكمي على الاقتصاد الكويتي لرصد الاثار المباشرة وغير المباشرة والممتدة للمنافع المتأنية التي تحققها الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت عملها في مختلف مناحي الاقتصاد الكويتي والذي استند على منظور الإنفاق في الاقتصاد المحلي وتنمية الصادرات الوطنية من خلال 8 معايير معتمدة لقياس الأثر الاقتصادي الاقتصادي كما هو مبين في الشكل.

ووفق بيانات التقرير التراكمي لقياس الأثر الاقتصادي الثاني، ارتفع الإنفاق المتحقق خلال الفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019 إلى ما قيمته 530,326,323 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 15.3% مقارنة مع 458,180,513 دينار كويتي تم إنفاقها تراكميا خلال الفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2018، توزعت كما هو مبين في الجدول.

التقرير الثاني لقياس الأثر الاقتصادي التراكمي (دينار كويتي)



• شركة هواوي تكنولوجيز كويت: تصدير معدات الاتصالات والمحطات الطرفية لدول الجوار، وإعادة تصدير معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والهواتف الذكية وقطع الغيار إلى هونغ كونج.

• شركة التبريد والأكسجين المحدودة: تصدير المواد الكيميائية ومنها الغاز المسال، اسطوانات الغاز، قطع الغيار وخدمات الصيانة لدول الجوار الإقليمي.





الكيانات الاستثمارية الموافق عليها للسنة المالية 2021/2020 (دينار كويتي)

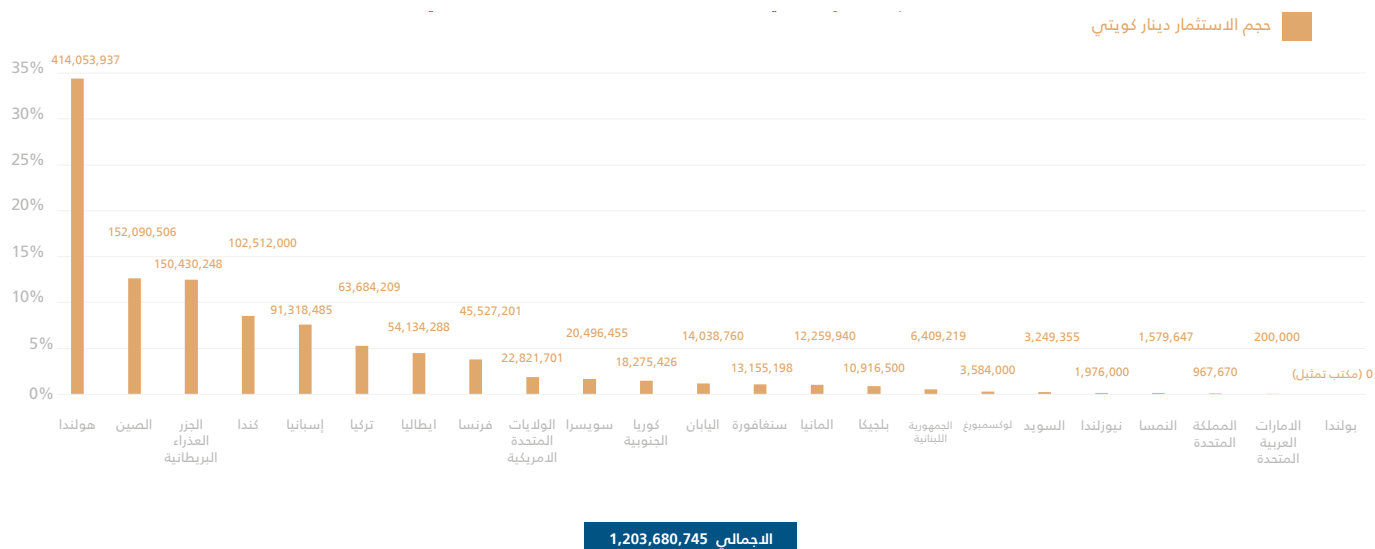
الدولة	نوع الكيان القانوني	حصة ملكية الأجنبي	حجم الاستثمار (دينار كويتي)	
جزر العذراء البريطانية	فرع	100%	62,176,431	 وذرفورد أويل تول ميدل إيست ليمتد النفط والغاز
إيطاليا	(ش.ش.و)	100%	45,901,000	 ليوناردو لخدمات الطيران الطيران
الصين	فرع	100%	25,731,377	 أفيك انترناشيونال هوليدنيج كوربوريشن الانشاءات
سويسرا	(ش.ش.و)	100%	18,626,455	 أفيك انترناشيونال هوليدنيج كوربوريشن الصحة
النمسا	(ش.ش.و)	100%	1,579,647	 روش للاتجار في الادوية والمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية الصحة
السويد	(ش.ش.و)	100%	3,249,355	 جي إتش بي انترناشيونال آيه بي الصحة
لوكسمبورغ	فرع	100%	3,584,000	 شركة أمازون ويب سيرفيسز إيميا اس آيه آر ال للخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية نظم المعلومات
الجمهورية اللبنانية	(ش.ش.و)	100%	2,054,348	 السيد عبدالقادر فوزي مكداش التدريب
هولندا	(ش.ش.و)	100%	396,285	 السيد روبرت جيلتي الصناعة

الإجمالي 163,298,898

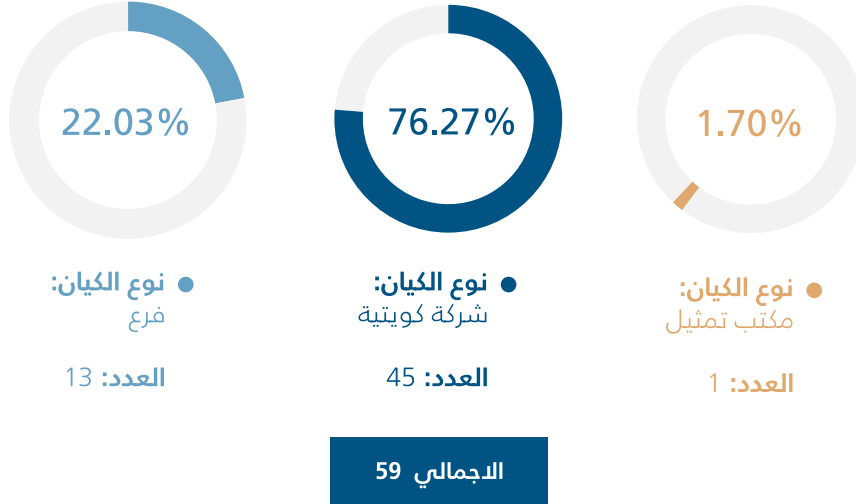
التوزيع القطاعي التراكمي (دينار كويتي)



التوزيع الجغرافي للكيانات الاستثمارية الموافق عليها تراكمياً (دينار كويتي)



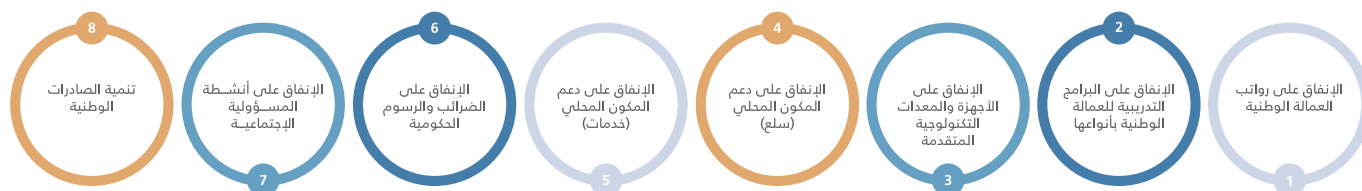
أنواع الكيانات القانونية تراكمياً (دينار كويتي)



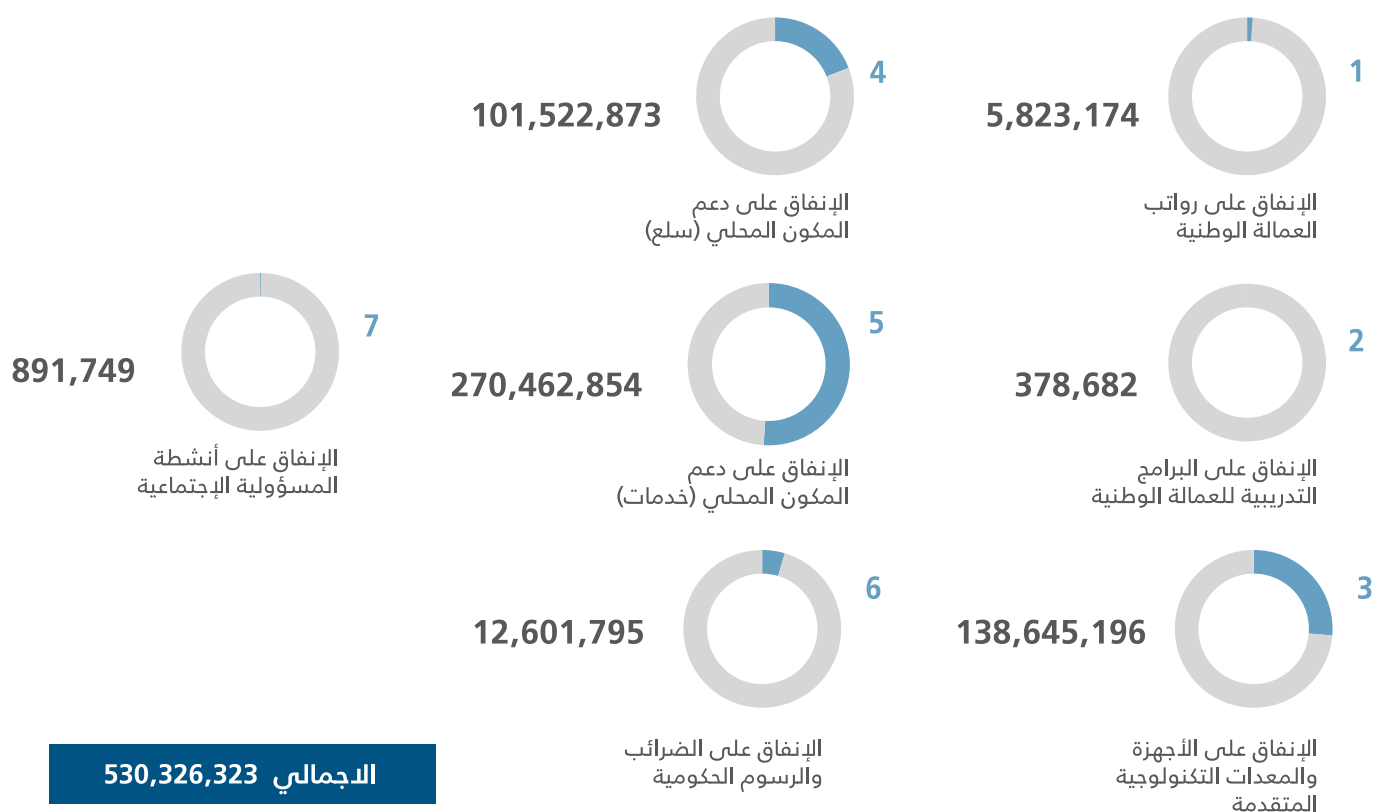
إعلانات التوظيف للكيانات الاستثمارية المرخص لها



المعايير المعتمدة لقياس الأثر الإقتصادي من منظور الإنفاق



التقرير الثاني لقياس الأثر الاقتصادي التراكمي (دينار كويتي)





الفصل الثالث

العمليات الاستثمارية

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالميا ومحليا، حرصت الهيئة من جهة على سلامة وامان موظفيها وعملائها ومن جهة أخرى مواصلة التعاون مع الجهات الحكومية المعنية لمواصلة تقديم التسهيلات والخدمات الالكترونية لتيسير إجراءات العمل رغم تعطيل للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية خلال فترات الاغلاق والعمل بطاقة جزئية او من المنازل.

تم تلقي 29 طلبا مبدئيا من مستثمرين محتملين وفق النموذج المعتمد، وقد توزعت الطلبات المبدئية المستلمة على أنشطة النفط والغاز، الاستشارات، الخدمات المالية، الإنشاءات، إدارة المشاريع، والقطاع الصناعي والزراعي بالإضافة إلى أنشطة أخرى، ومن جنسيات مختلفة.

أعدت 9 توصيات بعد أن تمت دراسة وتقييم مشاريع «الدراسة المبدئية» لهذه الكيانات الاستثمارية ورفعت لمدير عام الهيئة وفق الإجراءات المتبعة.

تم اجراء 117 اجتماع ولقاء عمل ومراسلات مع 22 جهة من جهات الاختصاص الحكومية.

على قطاع الخدمات للنشطة النفط والغاز، والاستشارات، والخدمات المالية، والإنشاءات، وإدارة المشاريع، وكذلك على القطاعين الصناعي والزراعي.

وتلقى مركز خدمة المستثمرين في الهيئة 29 طلبا مبدئيا وفق النموذج المعتمد من مستثمرين محتملين من جنسيات مختلفة. وقد توزعت الطلبات المبدئية المستلمة



واصلت الهيئة نشاطها خلال فترة التقرير في مجال العمليات الاستثمارية، في إطار إدارة النافذة الموحدة بالهيئة، المنشأة بموجب المادة (17) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بهدف تسهيل الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار المباشر والحرص على تقديم كافة التسهيلات والرعاية اللاحقة للمستثمرين القائمين والمحتملين في جميع مراحل العملية الاستثمارية. إضافة الى تولي متابعة الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتعامل مع الشكاوى والاقتراحات المقدمة منها، وتنفيذ الضبطية القضائية بموجب المادة (33) من قانون رقم 116 لسنة 2013، والعمل على تنفيذ التزامات برنامج الاوفست، الذي كلفت الهيئة بإدارته من قبل مجلس الوزراء الموقر.

2. آلية تقييم الطلبات

واصلت الهيئة تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا المستلمة بشفافية ومهنية وفق منهجية التقييم المعتمدة، المستندة إلى المعايير المنصوص عليها في المادة (29) من قانون رقم 116 لسنة 2013، وقرار المدير العام رقم (329) لسنة 2019، والتي تتكون من 5 مكونات رئيسية و15 مكونا فرعيا بأوزان متساوية كما هو مبين في الشكل. وفي هذا السياق، تم عقد 44 اجتماعا مع 29 مستثمرا تم استلام طلباتهم المبدئية، وتمت دراسة وتقييم مشاريع «الدراسة المبدئية» لهذه الكيانات الاستثمارية، وبناء عليه أعدت 9 توصيات رفعت لمدير عام الهيئة وفق الإجراءات المتبعة.

أعدت 9 توصيات رفعت لمدير عام الهيئة وفق الإجراءات المتبعة



كما أنجز مركز خدمة المستثمرين 17 شهادات قيد في السجل الاستثماري، وقام خلال فترة التقرير بإصدار ما مجمله 96 إيصال تحصيل لرسوم خدمات قدمتها الهيئة بقيمة إجمالية بلغت 29,050 دينار كويتي، غطت رسوم طلبات تأسيس شركة كويتية، وتأسيس شركة كويتية مع مزايا، وفتح مكتب تمثيل، وفتح فرع شركة مع مزايا، وإصدار ترخيص استثماري، وإصدار شهادة قيد في السجل الاستثماري، وتجديد الترخيص الاستثماري، وتجديد قيد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة، وطلبات قيد الشركات والمكاتب المعتمدة الجديدة. وتم اعداد تصميم جدول «استيفاء مرفقات طلب التعديل على الكيان الاستثماري».

ووفق ضرورات التنسيق الداخلي، تم عقد لقاءين افتراضيين بتاريخ 26 يونيو 2020 وتاريخ 28 سبتمبر 2020 بين قطاعات الهيئة المعنية لمناقشة الأمور المستجدة في ضوء استمرار العمل من المنزل والالتزام بالتدابير والاشتراطات في التعامل مع الجائحة بما يفيد في تعزيز أداء الهيئة لتنفيذ مهامها وتقديم الخدمة الأفضل لعملائها من المستثمرين القائمين والمحتملين.

1. خدمة المستثمرين

استقبل مركز خدمة المستثمرين في إدارة النافذة الموحدة بالهيئة خلال فترة التقرير ما مجمله 169 زائرا، تمت الإجابة على ماورد منهم من استفسارات عامة بشأن القانون رقم 116 لسنة 2013 وإجراءات الهيئة والمزايا الممنوحة وطبيعة التسهيلات المقدمة، بينما تعامل مركز خدمة المستثمرين مع 93 زائرا، 88% منهم مستثمرا قائما و12% مستثمرا محتملا، قاموا بحجز موعد الكتروني عبر البوابة الإلكترونية للحجز على الإنترنت Book an Appointment للقاء (مدراء الحسابات) بالهيئة لاستيضاح أمور تفصيلية تتعلق بإجراءات الترخيص الاستثماري وكيفية تقديم الطلب المبدئي وآلية احتساب النقاط لتقييم المشاريع ومنح المزايا ومنهجية الإعفاء الضريبي مقابل الأداء وأمر أخرى ملحة تتعلق بسير أعمالهم في ظل الجائحة.

كما تم استلام 353 بريدا الكترونيا من خلال البريد الإلكتروني المخصص لذلك info@kdipa.gov.kw تم تحويلها للجهات المعنية أو الإجابة على ما جاء بها من تساؤلات وتقديم التوضيحات المطلوبة.



3. اجراءات الترخيص والتعاون مع جهات الاختصاص

المهلة المتاحة من قبل مجلس ادارة الهيئة ضمن الإجراءات المتخذة للتسهيل على المستثمرين القائمين خلال الجائحة.

3.2 جهات الاختصاص الحكومية الاخرى

تم خلال فترة التقرير إجراء 117 اجتماعات ولقاءات عمل ومراسلات مع عدد من جهات الاختصاص الحكومية وفق آليات وقنوات التنسيق الموضوعية لإنجاز المعاملات واستكمال الإجراءات المطلوبة وضمان حسن انسياب العملية الاستثمارية. وقد غطت قنوات التعاون مع جهات الاختصاص الحكومية المجالات المبينة في الجدول، (صفحة 60). مع ملاحظة أن عدداً منها قد جرى التعاون معه في أكثر من مجال.

3.1 مركز الكويت للأعمال (وزارة التجارة والصناعة)

قام فريق الهيئة المتواجد في مركز الكويت للأعمال التابع لوزارة التجارة والصناعة خلال فترة التقرير بتسهيل استصدار الترخيص التجاري لما مجمله 17 كيان استثماري موافق عليه تمهيدا لاستصدار التراخيص الاستثمارية من قبل الهيئة بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013. ومن جهة أخرى ومن خلال التنسيق الوثيق القائم بين الهيئة ووزارة التجارة والصناعة تمت متابعة موضوع فروع الشركات الأجنبية التي ترخص من قبل الهيئة بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 لاعتمادها وإدخالها في نظام الوزارة.

واصلت الهيئة خلال فترة التقرير تثبيت الإجراءات المتبعة لجعل عملية تقديم طلبات الترخيص ومنح المزايا وآليات تقييمها بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة أكثر كفاءة لضمان حسن استكمال إجراءات الترخيص التجاري والحصول على الموافقات اللازمة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بينما واصلت الهيئة تعزيز قنوات التعاون وآليات التنسيق القائمة مع جهات الاختصاص الحكومية الاخرى لاستكمال استيفاء الكيانات الاستثمارية المرخص لها للإجراءات المطلوبة للترخيص الاستثماري ومنح المزايا ومتابعة احتياجاتها وتسهيل المعوقات المحتملة في اطار مذكرات التفاهم الموقعة بين الهيئة والجهات المعنية، ومنها مذكرة التفاهم مع وزارة المالية والتي تنظم اخطارات الهيئة للقطاع الضريبي لدى وزارة المالية حول جميع الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل قانون الهيئة بموجب القانون رقم (116) لسنة 2013 والتي لديها تشغيل فعلي أو حائزة على شهادة الإعفاء الضريبي، والتي بلغ عددها 30 كياناً استثمارياً حتى يوليو 2020. وتم حصر الكيانات الاستثمارية التي لم تبدأ بالتشغيل الفعلي من قبل تمديد



تم اجراء 117 اجتماع ولقاء عمل ومراسلات مع 22 جهة من جهات الاختصاص الحكومية.

4. متابعة الكيانات الاستثمارية

4.1 المتابعة الدورية

على صعيد المتابعة الدورية للكيانات الاستثمارية المرخص لها التي باشرت التشغيل وفق الإجراءات المعتمدة في هذا الشأن، أرسلت الهيئة خلال فترة التقرير ما مجمله 90 نموذجاً للمتابعة الفصلية (الالكترونية)، تم استلام 75 منها بنسبة استجابة بلغت نحو 83%، كما تم ارسال 26 كتاب للمتابعة السنوية، تم استلام 25 منها بنسبة استجابة بلغت نحو 96.2%.

وبالرغم من ظروف الجائحة، حرصت الهيئة على الحفاظ على التواصل بشكل مستمر (عن بعد) مع الكيانات الاستثمارية المرخص لها من خلال أكثر من 269 اجراء تنوعت بين اجتماعات عبر الاتصال المرئي والبريد الالكتروني والمكالمات الهاتفية. كما تم إرسال النماذج الفصلية مع كتب المتابعة السنوية بتاريخ 5 أكتوبر 2020 لتخفيف العبء الإداري عن هذه الكيانات الاستثمارية خاصة تلك التي باشرت التشغيل خلال الجائحة.

ومن جهة أخرى، عقد 31 اجتماعاً مع الكيانات الاستثمارية المرخص لها، بعضاً منها كانت اجتماعات تعريفية للكيانات الاستثمارية الجديدة، والأخر لغرض المتابعة الدورية والرد على استفسارات المستثمرين القائمين والتباحث في مواضيع ذات صلة بالتشغيل الفعلي لأعمالها فتح ملف توظيف العمالة الوطنية وتقديم احتياجاتها، وإصدار التأشيرات، وإقامات الموظفين، وتغيير مدير الشركة، وتجديد التراخيص، والاعفاء الضريبي، وأية تحديثات برزت بسبب الجائحة. ومن جهة أخرى، تم إعداد تقرير تفصيلي بتاريخ 15 أكتوبر 2020 بشأن تحليل وضع التوظيف للعمالة الوطنية وفق الأعداد المطلوبة من قبل الكيانات

الاستثمارية المرخص لها، مع تحديد المعوقات التي تسببت في عدم تحقيق الوظائف المتفق عليها للاستفادة من نتائج التقرير في التخطيط المستقبلي للمتابعة وتقديم التسهيلات اللازمة.

4.2 تسجيل بيانات الاستثمار المباشر

واصلت الهيئة جهودها في التنسيق مع بنك الكويت المركزي ضمن آلية التعاون القائمة بين الطرفين لغرض تبيان الصورة الحقيقية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت في بيانات ميزان المدفوعات للدولة والذي تستند إليه التقارير الدولية المتخصصة.

وقد تم خلال فترة التقرير التواصل مع 32 كيان استثماري مرخص له وبأشهر التشغيل الفعلي وتمت تعبئة الاستبيانات واستلامها من قبل 26 كيان استثماري منها بنسبة استجابة بلغت نحو 81% بالمعدل، حيث قامت الهيئة بتاريخ 5 أكتوبر 2020 بإرسال نماذج استبيان «المسح المنسق للاستثمار المباشر لصندوق النقد الدولي» المستخدم في اعداد بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت مع النماذج الفصلية للربعين الثاني والثالث من عام 2020 وكتب المتابعة السنوية لهذه الكيانات الاستثمارية لتعبئتها ومن ثم إرسالها الى البنك المركزي. وقد تم السماح بتأجيل تقديم التقارير أو البيانات المطلوبة لتخفيف العبء الإداري عن هذه الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت التشغيل خلال ظروف الجائحة كدعم من قبل الهيئة لحين عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

4.3 التعامل مع الشكاوى والمقترحات

شهدت فترة التقرير استلام 18 شكوى والتعامل معها وكذلك 5 مقترحات تمت دراستها ووضع توصيات بشأنها وذلك من خلال 294 إجراء شملت اجتماعات عبر الاتصال

المرئي واتصالات هاتفية وبريد الكتروني ومخاطبات ومذكرات للجهات الحكومية المعنية لمتابعة شكاوى المستثمرين وحلها توزعت كما هو مبين في الشكل.

5. متابعة المزايا الممنوحة من قبل الهيئة

5.1 الاعفاء الجمركي

تم خلال فترة التقرير التعامل مع ما مجمله 3 إرساليات جمركية.

5.2 الاعفاء الضريبي

تم خلال فترة التقرير صدور قرار المدير العام رقم (180) لسنة 2020 بتاريخ 6 مايو 2020 بشأن تعديل قرار آلية منح الاعفاء الضريبي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر رقم (16) لسنة 2016 والمعدل بالقرار رقم (76) لسنة 2018. ولأول مرة تمت اضافة معيار التنمية المستدامة الى برامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية في آلية منح الإعفاء الضريبي ليتواءم مع قرار المدير العام رقم (329) لسنة 2019 بشأن آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا لتشجيع المستثمر على تحقيق معايير الهيئة، والذي ألغى قرار المدير العام رقم (313) لسنة 2016 بشأن آلية احتساب النقاط لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا. وقد منحت 6 شهادات إعفاء ضريبي مقابل أداء الكيانات الاستثمارية المرخص لها وفق التزامها بمعايير آلية الإعفاء الضريبي الخاص بالهيئة بالتعاون مع وزارة المالية لربط منح ميزة الإعفاء الضريبي بأداء الكيان الاستثماري الذي يتم الترخيص له وفقاً للقانون رقم 116 لسنة 2013 بهدف تحفيز المستثمرين لتعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي الايجابي المنشود.

كما تم عقد 9 اجتماعات عبر الاتصال المرئي منها اجتماعين مع كيانات استثمارية مرخص لها و 7 اجتماعات مع الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة من قبل الهيئة وشركات التدقيق المعتمدة من قبل وزارة المالية تم خلالها الاجابة على الاستفسارات فيما يخص اعداد تقرير الاعفاء الضريبي مقابل الأداء.

البيد	ابريل - يونيو 2020	يوليو - سبتمبر 2020	أكتوبر - ديسمبر 2020	يناير - مارس 2021
عدد الكيانات الاستثمارية التي تم إرسال الاستبيان لها	25	25	25	32
عدد الكيانات الاستثمارية التي قامت بتعبئة الاستبيان	9	12	19	12
الكيانات الاستثمارية التي وفرت بيانات وفق المطلوب	6	8	11	10
الكيانات الاستثمارية التي لم يتوفر لديها بيانات وفق المطلوب	3	4	8	2
نسبة الإستجابة (%)	36%	48%	76%	37%

6. الضبطية القضائية

في إطار تنفيذ الدور الرقابي للهيئة، وبموافقة مجلس الإدارة، تم خلال فترة التقرير اتخاذ إجراءات جزائية لمخالفة اشتراطات الترخيص شملت ارسال إنذارات الى 3 كيانات استثمارية مرخص لها، وإيقاف اداري مؤقت لكيان استثماري مرخص له، بينما تم رفع الحرمان من ميزة الإعفاء الضريبي لكيان استثماري مرخص له، ومدت مهلة بدء التشغيل لكيان استثماري مرخص له آخر.

كما تم خلال فترة التقرير التعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لتنظيم دورة تخصصية استفاد منها 8 من الموظفين الجدد. وبذلك أصبح إجمالي عدد موظفي الهيئة حاملي صفة الضبطية القضائية 16 موظفاً.

وقد قام موظفو الضبطية القضائية بإجراء 35 زيارة ميدانية وعقد اجتماع واحد مع أحد الكيانات الاستثمارية المرخص لها لمناقشة المستجدات مع الحرص على متابعة مدى التزام هذه الكيانات الاستثمارية باللوائح والقوانين والمعايير الموضوعية من قبل الهيئة. وقد تم اعداد تقارير تلخص نتائج هذه الزيارات والاجتماع رفعت لمجلس الإدارة الذي اعتمدها في اجتماعاته.

7. الشركات والمكاتب المعتمدة

تم خلال فترة التقرير تحديث قائمة الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة من قبل الهيئة لتمثيل الكيانات الاستثمارية ليصبح عدد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة لدى الهيئة ما مجمله 52 شركة ومكتب استشاري. وقد نشر اعلان لاستقبال الدفعة الخامسة من طلبات الشركات والمكاتب الاستشارية التي ترغب أن تتولى التعامل مع الهيئة بالإجابة عن المستثمرين خلال الفترة من 31 يناير 2021 الى 1 مارس 2021، وقد تم تشكيل فريق عمل استقبال طلبات قيد واعتماد الشركات والمكاتب الاستشارية في الهيئة لتقديم الطلبات بالإجابة عن المستثمرين بموجب قرار المدير العام رقم (47) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2 فبراير 2021. وتم التعامل مع إجراءات

8. برنامج العمليات المقابلة «الافست»

واصلت الهيئة خلال فترة التقرير متابعة اجراءات استيفاء التزامات الدوفست القائمة لديها وفق نظام الدوفست الموضوع ودليل الخطوط العريضة لإجراءات الدوفست رقم (9) - 2007 والقرارات ذات الصلة.

وقد تم اعداد تقديم عرض مرئي للجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء في مايو 2020 بشأن ما تم إنجازه في برنامج الدوفست ورفعت اللجنة توصيتها الى مجلس الوزراء بهذا الشأن الذي اصدر قراره رقم (725) لسنة 2020 في اجتماعه المنعقد بتاريخ 4 يونيو 2020 مثنيا على جهود الهيئة في إدارة برنامج الدوفست، وموافقا على تمديد فترة تنفيذ التزامات برنامج الدوفست الى 31 مارس 2021، ومكلفا الهيئة التنسيق مع الجهات الحكومية لإعداد (قائمة ثالثة) مقترحة من المشاريع التنموية المناسب تنفيذها من خلال برنامج الدوفست وعرضها على مجلس الوزراء في موعد أقصاه 1 سبتمبر 2020، إضافة الى تكليف الهيئة باتخاذ ما تراه مناسباً بشأن آليات التنفيذ المباشر والمستندات المطلوبة من قبل الشركات الملتزمة وفقاً لما فيه الصالح العام.

وقد أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (1702) لسنة 2020 في اجتماعه بتاريخ 5 أكتوبر 2020 معتمدا القائمة الثالثة لمشاريع الدوفست التنموية المقدمة من الجهات الحكومية لتحديد الأولويات من بينها لعرضها على الشركات الملتزمة للنظر في اختيار ما يناسبها منها مع احتفاظها بحق تنفيذ مشروعها الخاص (بصورة مباشرة او من خلال اختيار طرف ثالث) او من خلال خيار إيداع قيمة الالتزام في حساب خاص في وزارة المالية لتنفيذ قائمة المشاريع التنموية المعتمدة وفق قرار مجلس الوزراء رقم (400) لسنة 2017.

وقد شهدت فترة التقرير استكمال 7 مشاريع اوفست لشركات استوفت التزامها.

يبين الجدول تفاصيل الجهود التي قامت بها الهيئة خلال فترة التقرير لمتابعة إجراءات الدوفست والحفاظ على حيوية قنوات التواصل خلال ظروف الجائحة وتداعياتها لمتابعة المستجديات وتقديم التسهيلات للشركات الملتزمة بالدوفست بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لتمكينها من انجاز مشاريعها التنموية.

تجديد قيد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة سابقا في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى الهيئة وصدر 5 قرارات للمدير العام للهيئة بهذا الشأن كما هو مبين في الجدول (صفحة 69).

وفي إطار الخدمات التي تقدمها الهيئة للشركات والمكاتب المعتمدة، تم دعوتها، وبحضور الكيانات الاستثمارية المرخص لها، للمشاركة في 3 ندوات تعريفية من خلال الاتصال المرئي كالاتي:

• **الندوة الأولى:** عقدت بتاريخ 14 مايو 2020 وتم خلالها عرض التدابير المعتمدة من قبل مجلس الادارة لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الكيانات الاستثمارية المرخص لها خلال هذه الأزمة،

• **الندوة الثانية:** عقدت بتاريخ 26 يوليو 2020 وتم خلالها شرح قرار المدير العام رقم (329) لسنة 2019 بشأن آليه تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا، وقرار المدير العام رقم (180) لسنة 2020 بشأن تعديل قرار آلية منح الإعفاء الضريبي، وكذلك قرار المدير العام رقم (105) لسنة 2020 وقرار المدير العام رقم (173) لسنة 2020 المتعلقة بالتوصيات والتدابير للحد من الآثار والتداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)،

• **الندوة الثالثة:** عقدت بتاريخ 30 مارس 2021 وتم خلالها تقديم شرحاً بشأن آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا وانعكاسه على آلية منح الإعفاء الضريبي والإجراءات المتبعة لتقديم الطلبات بالإجابة عن المستثمرين والأسس التقييمية والخدمات التي تقدمها الهيئة وتوضيح إجراءات المتابعة والتدقيق ما بين تقديم الرعاية اللاحقة والدور الرقابي الذي تقوم به وفحوى القرارات ذات الصلة.

وللمرة الثانية، تم ارسال استبيان لتقييم رضا الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة لدى الهيئة بهدف متابعة تطوير الخدمات التي يتلقونها من الهيئة بما يحقق المنفعة المتبادلة للهيئة ولهم ولعملائهم من الكيانات الاستثمارية المرخص لها والمستثمرين المحتملين.

البند	الاجراء
إجراءات الأوفست	
مقترح فكرة مبدئية لمشاريع الدوفست	استلام 6 مقترحات ورقة فكرة مبدئية وتم تحليلها ومخاطبة جهات الاختصاص بذلك والموافقة على اثنين منها.
تخفيض التزامات مشاريع الدوفست	تخفيض 7 التزامات لمشاريع الدوفست. دراسة 14 مطالبات بالتخفيض حسب مراحل التنفيذ في خطة العمل الموافق عليها بين الطرفين.
عقود الباطن لملتزمي الدوفست	دراسة 3 عقود لمقاولي الباطن لشركات ملتزمة بالدوفست.
العقود الحكومية الخاضعة	دراسة 7 عقود حكومية
الكفالة المصرفية	تجديد الكفالة: اعداد 77 كتاب لتجديد الكفالة المصرفية. تخفيض الكفالة: تخفيض 7 كفالات مصرفية لشركات ملتزمة بالدوفست وفق تنفيذ مراحل إنجازها لخطة العمل المعتمدة. الافراج عن الكفالة: تم الافراج عن 7 كفالات مصرفية لشركات ملتزمة بالدوفست استوفت التزامها باستكمال مشاريع الدوفست الخاصة بها.
التواصل مع الشركات الملتزمة بالدوفست والجهات الحكومية المعنية	
مراسلات	إرسال 30 كتاب.
مكالمات هاتفية	تلقي نحو 150 مكالمة هاتفية تم التعامل معها.
بريد الكتروني	إرسال 204 بريد الكتروني.
مذكرات داخلية	إرسال 31 مذكرة داخلية.
اجتماعات	عقد 50 اجتماعا.



9. المناطق الاقتصادية والحرّة والقسماء التجارية

9.1 المناطق

الاقتصادية الخاصة بالهيئة

قامت الهيئة خلال فترة التقرير بعدة زيارات ميدانية وعقدت مجموعة من الاجتماعات، حسبما سمحت الأوضاع في ظل استمرار الجائحة، مع الجهات ذات الصلة للحصول على الموافقات اللازمة لاستكمال إنجاز الدورة المستندية لمشاريع المناطق الاقتصادية الخاصة بها. كما تم وضع تصور بشأن تطوير العمل لمتابعة تطوير المناطق الاقتصادية، واعداد دليل ارشادي للمناطق الاقتصادية والحرّة والقسماء التجارية، وقد عززت الهيئة القدرات البشرية لموظفيها كونهم يمثلون النقطة المركزية للمشاريع في الهيئة، من خلال المشاركة في عدة فعاليات شملت ورشة عمل حول اعداد مستندات تأهيل المقاولين ودورة متخصصة في العقود وإجراءات ومستندات طرح المناقصات والمزايدات وورشة عمل تعريفية للجهات العامة بشأن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وورشة عمل حول أساليب جذب الاستثمار المباشر تعزيز تفهم الجانب الترويجي بصورة مكملّة للجوانب الهندسية والفنية لتحسين إدارة مشاريع المناطق الاقتصادية والحرّة والقسماء التجارية ومتابعتها.

منطقة العبدلي الاقتصادية

قطعت منطقة العبدلي الاقتصادية شوطاً متقدماً في استيفاء مراحل تنفيذ التصميم النهائي للبنية التحتية (الطورين الثالث والرابع) من قبل المكتب الاستشاري الذي تم التعاقد معه لأداء الأعمال المطلوبة، كما تواصلت الاجتماعات الأسبوعية بين فريق الهيئة والمكتب الاستشاري عبر وسائل الاتصال المرئي بسبب تفشي الجائحة لمتابعة المستجديات وتسهيل إنجاز الإجراءات المطلوبة المتعلقة بالبنية التحتية وخاصة فيما يتعلق باعتمادات المخطط الهيكلي واستخدامات الأراضي ومستندات الطرح للتنفيذ وخاذ موافقات جميع الجهات المعنية لأعمال مشروع تصميم منطقة العبدلي الاقتصادية ورفعها للمجلس البلدي بموجب العقد المبرم مع المكتب الاستشاري.

ومن جهتها، تواصلت الهيئة مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن مناقشة امكانية طرح مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية للتنفيذ عن طريق جهتهم والمدى الزمني اللازم لإنجازه، واجتمعت مع شركة نفط الكويت لإزالة المعوقات المتعلقة بها في المنطقة، ومع الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

وأجريت عدة زيارات ميدانية لموقع منطقة العبدلي الاقتصادية، وتم تقديم عرض مرئي لمجلس ادارة الهيئة بشأن خيارات طرح مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية للتنفيذ، بعد أن تمت مخاطبة الجهات المعنية وفقاً لاختصاصها. وقرر مجلس الادارة تكليف الهيئة بمخاطبة مجلس الوزراء فيما انتهت اليه ردود الجهات.

منطقة الوفرة الاقتصادية

تم الانتهاء من أخذ موافقة الفتوى والتشريع على مشروع تصميم منطقة الوفرة الاقتصادية بشأن إعداد وتخطيط وتصميم شبكات الطرق وخدمات البنية التحتية الرئيسية وطرق الربط لجميع الضواحي، والانتهاء من اعداد مستندات طرح مناقصة المشروع، وأخذ الموافقات اللازمة للطرح من قبل الجهاز المركزي للمناقصات، ومن ثم طرح المناقصة على الموقع الشبكي للجهاز. وبناء على طلب الشركات الاستشارية المهتمة، تم تمديد تاريخ الاقفال لموعد تسليم العطاءات بسبب تأثر أعمالها بتداعيات الجائحة. وقد شكلت الهيئة لجنة لتقييم العطاءات الفنية لمناقصة مشروع تصميم البنية التحتية لمنطقة الوفرة الاقتصادية بتاريخ 10 مارس 2021، وقد باشرت اللجنة أعمالها لتقييم العروض الفنية بعد استلام مظاريف العطاءات الفنية للمناقصة وانتهت الى تقييم 11 مكتباً هندسياً من الذين استوفوا شروط المناقصة وستقوم لاحقاً باستكمال تقييم العروض المالية والترسية.

منطقة النعائم الاقتصادية

تم استلام منطقة النعائم من بلدية الكويت بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بناء على طلب الهيئة بثبوت وتسليم المنطقة. وجاري التنسيق بين الهيئة مع المعنيين لدى الهيئة العامة للصناعة بناء على تكليف من قبل مجلس ادارة الهيئة لدراسة جدوى طرح مشروع منطقة النعائم الاقتصادية مع المشاريع الخاصة بالهيئة العامة للصناعة في المنطقة نفسها. وتم الاجتماع مع الهيئة العامة للصناعة لمناقشة بنود مذكرة التفاهم التي سيتم تجهيزها لطرح المنطقتين.



9.2 المناطق الحرة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (430) لسنة 2019 بتاريخ 11 ابريل 2019 والذي يتضمن الموافقة على تمديد التكليف الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1337) لسنة 2018 بتاريخ 26 سبتمبر 2018 على أن تتولى وزارة المالية (إدارة أملاك الدولة) خلال الفترة الانتقالية اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والمالية اللازمة التي تضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام.

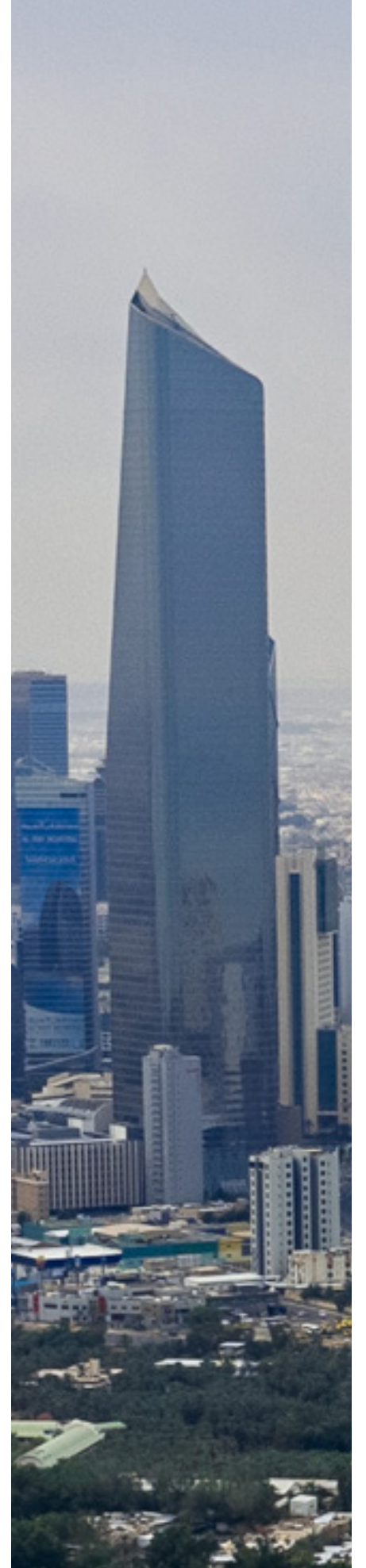
و صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1003) لسنة 2020 بتاريخ 18 أغسطس 2020 والذي يتضمن إحاطة المجلس علماً بإفادة وزارة المالية (إدارة أملاك الدولة) والتي انتهت فيها إلى الأخذ بمقترح الهيئة العامة للصناعة بإعطاء فرصة للمستثمرين بمنطقة المستقبل (الحرة سابقاً) لتوفيق أوضاعهم القانونية، وإلغاء البند رقم (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (1337) لسنة 2018 بشأن التطورات الخاصة بمنطقة المستقبل (الحرة سابقاً) الكائنة بمنطقة الشويخ والتصورات والمقترحات المستقبلية، وتكليف الهيئة الهامة للصناعة بالتنسيق مع كل من وزارة المالية وبلدية الكويت وإدارة الفتوى والتشريع لدراسة أوضاع كافة العقود الخاصة بقسائم منطقة المستقبل الكائنة بمنطقة الشويخ، وتحديد الآليات والإجراءات القانونية الواجب اتخاذها لترتيب وتوفيق كافة الأوضاع القانونية، التنظيمية، التعاقدية المرتبطة بالمنطقة، وتكليفها بتحديد الأنشطة التي يجوز ممارستها في المنطقة والتنسيق مع الجهات المعنية لتطوير خدمات البنية التحتية اللازمة للمنطقة في الشويخ كأملك خاصة (منطقة تجارية متعددة الأغراض) تابعة لوزارة المالية (إدارة أملاك دولة).

9.3 القسائم التجارية

باشرت الهيئة تجهيز الآلية التنفيذية لإجراءات تخصيص وتوزيع القسائم التجارية والعمل على إعداد الشروط المرجعية ومستندات المزايدة وفق حيثيات القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 24 يناير 2019، لعرضها على لجنة مباشرة إجراءات تخصيص القسائم التجارية التي شكلت بموجب القرار الوزاري رقم (62) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 30 يناير 2019 برئاسة مدير عام بلدية الكويت وعضوية ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة وإدارة الفتوى والتشريع والجهاز المركزي للمناقصات العامة وإدارة أملاك الدولة (وزارة المالية) وأنيطت أمانة السر بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر. وقد عقدت اللجنة خلال فترة التقرير اجتماعين بتاريخ 25 نوفمبر 2020 و29 مارس 2021 تم خلالها تحديد الاستفسارات التي بحاجة الى المزيد من الإيضاح بشأن الآلية التنفيذية لإجراءات تخصيص وتوزيع القسائم التجارية، بعد ان تمت مخاطبة إدارة الفتوى والتشريع لإبداء الرأي.

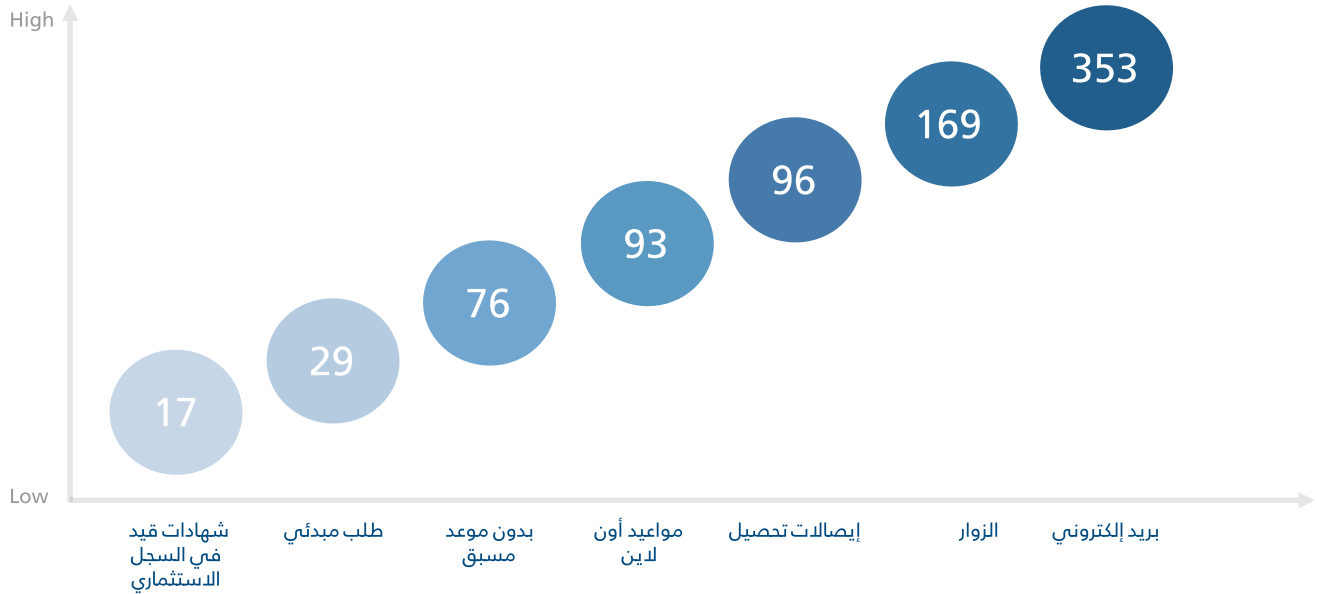
10. مبنى الهيئة

تابعت لجنة تصميم مبنى الهيئة مهامها بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة والجهات المعنية الأخرى، وقد تم الاعلان عن طرح مناقصة عامة للخدمات الاستشارية لدراسة وتصميم «مشروع المقر الرئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر» بتاريخ 26 يوليو 2020 من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وعقدت لجنة تصميم مبنى الهيئة 4 اجتماعات خلال فترة التقرير كما باشرت عملية التقييم الفني للمكاتب المتقدمة لتصميم المشروع، وستقوم لاحقاً باستكمال تقييم العروض المالية والترسية.

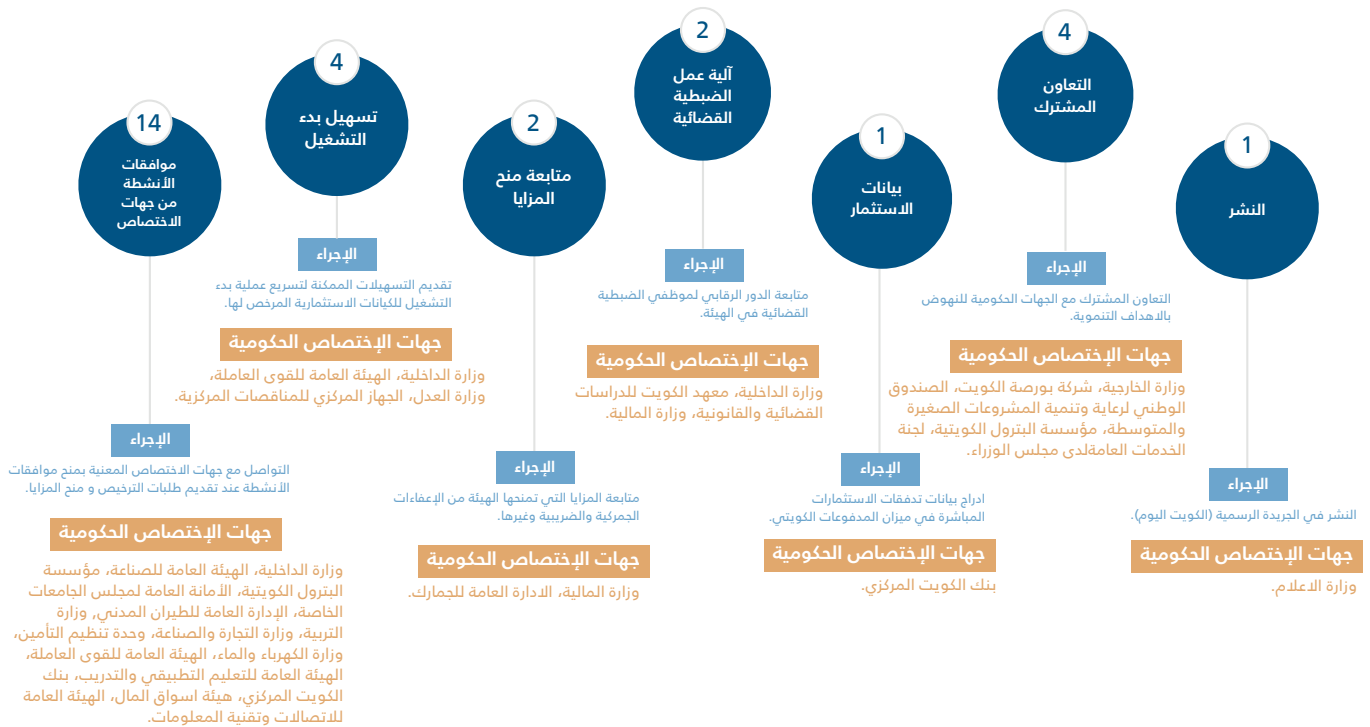




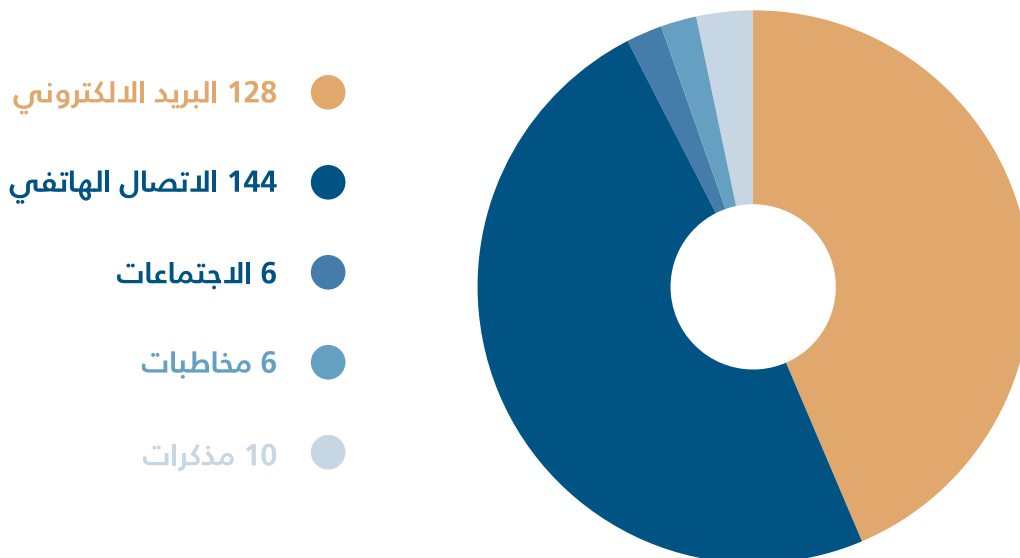
أنشطة مركز خدمة المستثمرين



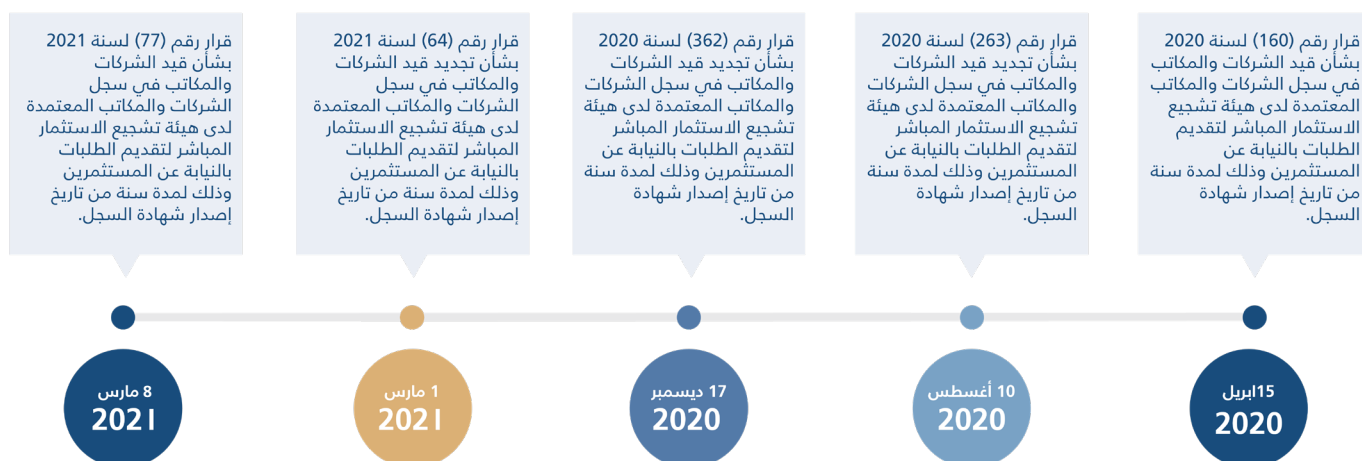
مجالات التعاون مع جهات الاختصاص الحكومية



إجراءات التعامل مع الشكاوى والإقتراحات



قرارات المدير العام للهيئة بشأن الشركات والمكاتب المعتمدة





الفصل الرابع

الأنشطة الترويجية

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالميا ومحليا، واصلت الهيئة أنشطتها الترويجية باستخدام الاتصال المرئي وعززت جهود استهداف المستثمرين من خلال التعريف بالكويت كموقع استثماري وتبيان المزايا التي تتمتع بها وكيفية تضافر الجهود لمواجهة الجائحة والاستجابة لتحدياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاستدامة.

ركزت الهيئة حملتها الإعلانية على المواقع الشبكية و التطبيقات الهاتفية الذكية و وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة أوضاع جائحة كورونا على الاعمال العالمية

شاركت الهيئة بـ 17 مؤتمر وفعالية في فترات التقرير و نظمت 4 منهم رغم ظروف جائحة كورونا.

حضر ملتقى الكويت للإستثمار الخارجي (KIO) 262 مشاهد من حول العالم وهو أول مؤتمر رقمي منظم من قبل الهيئة.

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع حكومة دولة قطر بتاريخ 17 نوفمبر 2020.

ترأست الهيئة المجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار ضمن مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية.

وقعت الهيئة آلية تعاون مشترك مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ 14 يناير 2021.

1. الأنشطة الترويجية

تنوعت الأنشطة الترويجية والفعاليات التسويقية التي قامت بها الهيئة خلال فترة التقرير استناداً إلى الاختصاصات المكلفة بها الهيئة بالترويج للكويت والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة واستهداف قطاعات الأولوية. وقد شملت الأنشطة الترويجية ما ورد في الفقرات التالية.

1. ملتقى الكويت للاستثمار Kuwait Investment Forum KIF

تواصل تأجيل موعد انعقاد فعالية الهيئة الرئيسية «ملتقى الكويت للاستثمار» في نسخته الثالثة والذي كان قد حظى برعاية سامية من حضرة صاحب السمو المرحوم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه، ونظم بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، لموعد لاحق بتأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في الكويت وكافة دول العالم، وواصلت الهيئة متابعة المستجندات للإعداد والتخطيط له بما يعكس أهميته

2. جولات ترويجية خارجية

جولة مؤتمر الكويت للاستثمار

نظمت الهيئة النسخة الثالثة من الجولة الترويجية لـ "مؤتمر الكويت للاستثمار" تحت شعار «فرص الاستثمار في التحول الرقمي» بتاريخ 9 ديسمبر 2020 بالتعاون مع مجموعة الفايانانشال تايمز FT Live عبر الاتصال المرئي وذلك بعد إلغاء مخطط انعقاد المؤتمر في سنغافورة بتاريخ 21 فبراير 2020 بسبب تفشي الجائحة. وقد تضمن برنامج المؤتمر حلقتين نقاشيتين و3 محادثات سلطت الضوء على التطورات الاقتصادية والاستثمارية الرئيسية في الكويت بالإضافة إلى استعراض لمزاياها التنافسية. وقد حظي المؤتمر بدعم من عدد من الشركاء المحليين (شركة زين للاتصالات وشركة المركز المالي الكويتي (المركز) وبيت التمويل الكويتي وبورصة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي). وقد سبق أن عقدت الجولة الترويجية الأولى للمؤتمر في لندن عام 2018 والجولة الترويجية الثانية في السيلكون فالي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية عام 2019.



وتدرس الهيئة إطلاق سلسلة جولات ترويجية خارجية افتراضية لمؤتمر الكويت للاستثمار في الفترة المقبلة.

3. لقاءات واجتماعات

التقت الهيئة ممثلة بإدارتها العليا العديد من كبار الشخصيات والمسؤولين من الوزراء والسفراء (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا والنمسا وبريطانيا وتركيا واليابان وسلطنة عمان) والمستشار التجاري التركي والقائم بالأعمال في سفارة الجمهورية اللبنانية لدى دولة الكويت، ومسؤولين حكوميين (المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، إدارة الفتوى والتشريع) وممثلين عن منظمات دولية (مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومسؤولين من شركات كبرى وشركات محلية، وشخصيات من هيئات نظيرة، ووفود استثمارية (وفد الاتحاد الأوروبي)، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المحلية (الجمعية الاقتصادية، اتحاد العقاريين، جمعية المحامين الكويتية).

4. لجان ثنائية ومجالس أعمال

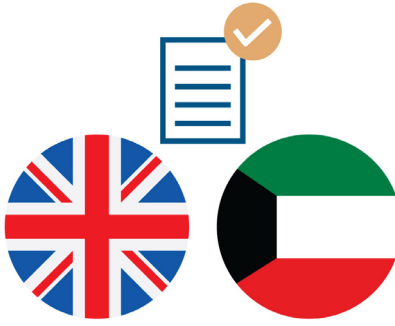
شاركت الهيئة بحضور 14 اجتماعاً تنسيقياً ودورياً للجان الثنائية والمجالس واللجان الوزارية العليا وغيرها التي تدخل فيها دولة الكويت في علاقات دولية اقتصادية واستثمارية وتجارية مع دول شقيقة وصديقة أجنبية وعربية، عبر تقنية الاتصال المرئي، كالتالي:

- الحوار الاستراتيجي الرابع بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية عقدت اجتماعات الجولة الرابعة للحوار الاستراتيجي الكويتي - الأمريكي بتاريخ 19 نوفمبر 2020 عبر تقنية الاتصال المرئي في مقر وزارة الخارجية في دولة الكويت. وتم ضمنها عقد اجتماع لمجموعة عمل التجارة والاستثمار التي ترأسها الهيئة

ممثلة بمديرها العام من الجانب الكويتي. ويعتبر الحوار الاستراتيجي الإطار الرئيسي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية بين البلدين.

• اجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية

عقد الاجتماع السادس عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية بتاريخ 19 أغسطس 2020 عبر تقنية الاتصال المرئي. وتم ضمنها عقد اجتماع للمجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار التي ترأسها الهيئة ممثلة بمديرها العام من الجانب الكويتي. وترأس الاجتماع من الجانب الكويتي معالي نائب وزير الخارجية ومن الجانب البريطاني معالي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأكد الجانبان على التزامهما المستمر لزيادة التعاون الثنائي بين البلدين.



ترأس الهيئة المجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار ضمن مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية.

• اجتماعات اللجان الأخرى

شاركت الهيئة خلال فترة التقرير في اجتماعات تنسيقية ودورية أخرى للجان الوزارية العليا المشتركة بين حكومة دولة الكويت وحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومع جهاز العمل الخارجي الأوروبي وكذلك مع كل من دولة الامارات العربية المتحدة، ومصر وأستراليا، ونيوزلندا، والبرازيل، والاعداد للاجتماع الأول لمجلس التنسيق الكويتي - السعودي، الذي كان قد وقع محضر إنشائه في يوليو 2018، لتعزيز أوجه التعاون بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت خاصة في ظل جائحة كورونا.

يبين الجدول قائمة بكافة الاجتماعات الثنائية والتي عقد معظمها افتراضيا او فعليا مع الحفاظ على التباعد والاشتراطات الصحية المتخذة.

جدول رقم (11) اجتماعات اللجان الثنائية عبر الاتصال المرئي:

الاجتماع	التاريخ	رقم
الاجتماع الثاني ل كبار المسؤولين بين وزارة الخارجية وجهاز العمل الخارجي الأوروبي في اطار في تطبيق مذكرة ترتيبات التعاون الموقعة بين وزارة خارجية الكويت وجهاز العمل الخارجي الأوروبي في 2016.	2020/7/16	1
اجتماع الدورة السادسة عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية.	2020/8/19	2
اجتماع تنسيقي للدورة الأولى لأعمال مجلس التنسيق الكويتي – السعودي.	2020/9/23	3
اجتماع تنسيقي للجان العليا المشتركة بين حكومة دولة الكويت وحكومات دول مجلس التعاون الخليجي.	2020/10/27	4
اجتماع تنسيقي للدورة الرابعة عشر للجنة الوزارية العليا الكويتية الاماراتية المشتركة.	2020/11/2	5
اجتماع تنسيقي للدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي الكويتي الأمريكي.	2020/11/4	6
اجتماع تنسيقي للاجتماع الأول لمحادثات كبار المسؤولين بين حكومة دولة الكويت وحكومة أستراليا.	2020/11/11	7
الاجتماع الأول لمحادثات كبار المسؤولين بين حكومة دولة الكويت وحكومة أستراليا.	2020/11/17	8
اجتماع الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي الكويتي الأمريكي.	2020/11/19	9
اجتماع تنسيقي لتفعيل مذكرات التفاهم الموقعة مع نيوزلندا والبرازيل وعدد من دول أمريكا الجنوبية.	2020/12/28	10
اجتماع تنسيقي للدورة الثالثة عشر للجنة الوزارية العليا الكويتية المصرية المشتركة.	2021/1/14	11
اجتماع تنسيقي للدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية النيوزلندية المشتركة.	2021/2/7	12
اجتماع الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية النيوزلندية المشتركة.	2021/2/10	13
اجتماع الجولة الثانية للمشاورات السياسية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية.	2021/2/22	14

5. مذكرات التفاهم

شاركت الهيئة خلال فترة التقرير في توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع حكومة دولة قطر بتاريخ 17 نوفمبر 2020 في إطار أعمال.

اللجنة الكويتية - القطرية المشتركة، وقد تمت مراسم التوقيع في كل من مدينة الكويت ومدينة الدوحة عبر تقنية الاتصال المرئي بسبب الجائحة. ونظر في مشروع مذكرة تفاهم في مجال المناطق الحرة مع الجمهورية التركية. واجتماع لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التعاون الموقعة مع جمهورية الصين الشعبية.



وقعت الهيئة مذكرة تفاهم في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع حكومة دولة قطر بتاريخ 17 نوفمبر 2020

ومن جهة أخرى، من خلال لجنة متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وآليات التعاون الداخلية مع الجهات الحكومية في الهيئة، تم تعزيز آليات التعاون الداخلية مع عدد من جهات الاختصاص الحكومية، اذ وقعت الهيئة بتاريخ 14 يناير 2021 آلية تعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية حول تطبيق «هويتي».



وقعت الهيئة آلية تعاون مشترك مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ 14 يناير 2021.

كما تم عقد اجتماع تنسيقي بين الهيئة العامة للبيئة والهيئة بتاريخ 16 فبراير 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي لبحث سبل التعاون المشترك في مجال التعاون البيئي.



تم وضع مقترح لآلية تعاون مشترك مع الهيئة العامة للبيئة.

وعقد الاجتماع الدوري لمجلس الشراكة الاستشاري للتعريف باتفاقية التعاون بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومؤسسة

البترول الكويتية بتاريخ 14 أكتوبر 2020. وعقد اجتماع بين وزارة المالية والهيئة بتاريخ 16 ديسمبر 2020 بشأن التعاون بين الطرفين في مجال تبادل المعلومات والبيانات. كما نظمت اللجنة ورشة عمل لتعريف العاملين في الهيئة بأعمالها واختصاصاتها بتاريخ 18 مارس 2021. وتمت إفادة وزارة المالية بالإجابات الخاصة باستبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بالقانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

وفي سياق متصل، فعلت الهيئة التنسيق مع وزارة الخارجية بهدف متابعة وتنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة بين دولة الكويت والأطراف الدولية وتك التي دخلت حيز النفاذ. وبناء على طلب وزارة الخارجية، زودت الهيئة الوزارة ببيانات حول حجم ونوع استثمارات بعض الشركات الأوروبية في دولة الكويت، وكذلك بيانات استثمارية بين دولة الكويت والمملكة المتحدة وفق القانون رقم 116 لسنة 2013 في إطار المراجعة المشتركة للعلاقات التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة، ونبذة عن تجارب دول مجلس التعاون في مجال الاستثمار، والمزايا الاستثمارية في مجال تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، والمناطق التجارية الحرة في دولة الكويت، وتمت مراجعة وتحديث المعلومات الاقتصادية في كتيب «اكتشف الفرص» لعناية وزارة الخارجية. وتمت تعبئة ما يخص الهيئة في استبيان اتفاقيات الاستثمار الدولية وقوانين الاستثمار الوطنية المعد من قبل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

6. المشاركة في فعاليات

بالنظر الى الظروف الاستثنائية التي اوجدتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وللتكيف معها، شاركت الهيئة في 13 فعالية متنوعة محلية وخارجية غالبيتها عقدت عبر وسائل الاتصال المرئي وترتبط بمجال اختصاصاتها ونشاطها الترويجي بالتعريف بدولة الكويت كموقع استثماري والمزايا التي تتمتع بها، كما هو مبين:

• ندوة "ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت" بتاريخ 6 أغسطس 2020 بتنظيم من قبل شركة بي دي او النصف وشركاه (BDO Al Nisf and Partners) وقد قدمت الهيئة لمحة عامة عن المزايا والحوافز المتاحة للمستثمرين الأجانب بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013.

• الندوة الاقتصادية العربية - البريطانية حول الفرص في الكويت بتاريخ 14 سبتمبر 2020 وتنظيم من قبل غرفة التجارة العربية البريطانية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومديرية التجارة الخارجية البريطانية DIT وسفارة دولة الكويت لدى المملكة المتحدة. وبحضور كبار المسؤولين ومنهم المبعوث التجاري لرئيس وزراء المملكة المتحدة لدى دولة الكويت وسعادة السفير الكويتي في المملكة المتحدة وسعادة السفير البريطاني لدولة الكويت، وغرفة التجارة العربية البريطانية..

• المؤتمر الافتراضي New World Model: The Future of Industry عقد خلال الفترة 15-17 سبتمبر 2020 بتنظيم من المنظمة الدولية للمناطق الحرة WFZO للبحث في تأثير الجائحة على المناطق الحرة وسلاسل التوريد العالمية والخدمات اللوجستية والتفكير بمستقبل الأعمال لمرحلة ما بعد الجائحة.

• اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن «حوكمة الشركات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا» بالتعاون مع وزارة المالية في دولة الكويت بتاريخ 21 ديسمبر 2020.

• الدورة الرقمية الأولى من ملتقى الاستثمار السنوي AIM الافتراضي لعام 2020 خلال الفترة من 20 - 22 أكتوبر 2020، تحت شعار «إعادة تشكيل الاقتصادات: التحول نحو مستقبل رقمي من ومستدام» بتنظيم من قبل وزارة الاقتصاد الإماراتية. وقد شاركت الهيئة ضمنه في معرض افتراضي تم من خلاله التواصل مع العديد من الشركات التي حضرت الملتقى لعرض اخر التطورات الاستثمارية في دولة الكويت.

• مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأوروبي والعالم العربي تحت شعار "شراكة استراتيجية" خلال الفترة من 9 - 10 نوفمبر 2020 بهدف تبادل المنافع والخبرات وتعزيز التعاون بين المنطقتين العربية والأوروبية.

• ندوة UN 75 Talks تحت عنوان «الاقتصاد بقيادة القطاع الخاص الشراكات القائمة على المعرفة والابتكار»، بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ضمن سلسلة أحداث أطلقت بمناسبة 75 عاما على تأسيس منظمة الأمم المتحدة وذلك بتنظيم مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت

• ورشة عمل افتراضية داخلية بعنوان «مستقبل الترويج للاستثمار - الآثار المترتبة على العالم في عالم ما بعد جائحة كورونا - دروس واعتبارات للهيئة» بتاريخ 9 يوليو 2020.

• ندوة «الابتكار والقطاع الخاص في دولة الكويت» بتاريخ 22 سبتمبر 2020 بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبمشاركة كبار المسؤولين في معهد الكويت للأبحاث العلمية وعدد من الشركات منها الشركة الكويتية للعلوم الحياتية وشركة ايكوي ومركز جنرال إلكتريك الكويت للتكنولوجيا وشركة آي بي إم الكويت وبنك بوبيان.

«المنتدى الاقتصادي الأمريكي - الكويتي الرابع» بتاريخ 17 نوفمبر 2020 بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية بهدف تسليط الضوء على متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الخاص فيهما لتعزيز هذه الروابط، إضافة إلى استعراض آخر التطورات الاستثمارية في دولة الكويت. وقد خصصت جلسة في المنتدى الاقتصادي لعرض الأولويات الاقتصادية للكويت بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

8. استهداف المستثمرين

عززت الهيئة خلال فترة التقرير نشاطها الترويجي في مجال استهداف المستثمرين بإطلاق حملة جديدة للتواصل بدأتها بإرسال خطابات استهداف وبريد الكتروني مباشر إلى 40 شركة عالمية ضمن القائمة الداخلية للشركات المستهدفة. كما بدأت أعداد دراسة حول مراجعة القطاعات المستهدفة في ظل استمرار الجائحة وتداعياتها. وتباحثت الهيئة مع نظيرتها التركية لتدارس تنظيم مؤتمر افتراضي يتناول تبادل فرص الاستثمار المتاحة والتعريف بها في أوساط المستثمرين في البلدين.

• مؤتمر صحفي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (CITRA) بتاريخ 22 مارس 2021 بمناسبة إصدار أول ترخيص لشبكة اتصالات متنقلة افتراضية (MVNO) في الكويت لشركة فيرجن موبايل الكويت المرخص لها من قبل الهيئة بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 وبشراكة استراتيجية مع شركة الاتصالات الكويتية (STC) كرابع مزود لخدمات الاتصال في الكويت مما سيمكنها من توسيع نطاق الخدمات الرقمية المبتكرة في دولة الكويت.

• اجتماع حول مسودة الإطار التنظيمي للحوسبة السحابية في دولة الكويت بتاريخ 29 مارس 2021 وتنظيم من قبل غرفة التجارة الأمريكية وبمشاركة سفيرة الولايات المتحدة لدى دولة الكويت. وقد قدمت الهيئة لمحة عامة عن دور الاستثمار المباشر في دعم الاقتصاد الكويتي.



شاركت الهيئة بـ 17 مؤتمر وفعالية

7. تنظيم فعاليات

نظمت الهيئة خلال فترة التقرير 4 فعاليات عبر تقنية الاتصال المرئي تصب في تحقيق أهداف الهيئة ونطاق عملها خارجياً وداخلياً، وهي:

• لقاء مع مجموعة من الشركات الأمريكية بتاريخ 6 مايو 2020. بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية، لتسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد قدمت الهيئة، ممثلة بمديرها العام، لمحة موجزة حول التدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة، وبينت محاور الحزمة الأولى من إجراءات التمويل الميسر لدعم مؤسسات الأعمال. بالإضافة إلى إبراز دور الهيئة في الاستجابة لمواجهة الجائحة من خلال تعزيز قنوات التواصل مع عملائها من الكيانات الاستثمارية المرخص لها وغيرهم من الشركاء.

وبالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت. وقد كان للهيئة مداخلات بينت دورها في المساهمة بجهود التنويع الاقتصادي في الكويت من خلال تعزيز الاستفادة نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

• الندوة الاقتصادية الفرنسية - الكويتية بتاريخ 25 نوفمبر 2020 وتنظيم مشترك من قبل جمعية المشروعات الفرنسية وغرفة تجارة وصناعة الكويت بهدف عرض الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الكويت وفرنسا والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الدولتين ومجالات التعاون المشترك.

• الملتقى الوزاري إنجازات رغم التحديات برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء في مركز جابر الأحمد الثقافي بتاريخ 2 ديسمبر 2020. ومشاركة الوزراء من مختلف الجهات الحكومية للتركيز على الإنجازات خلال الجائحة والتي استحوذت على الأولويات والاهتمام في عمل الحكومة لمواجهتها. ويعتبر هذا الملتقى الوزاري الرابع استكمالاً للملتقيات الثلاثة التي سبقت منذ عام 2017.

• اللقاء التعريفي الخاص بقواعد تنفيذ قانون حق الاطلاع على المعلومات (قانون رقم 12 لسنة 2020)، برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء في مركز جابر الأحمد الثقافي بتاريخ 24 فبراير 2021. ومشاركة الوزراء ومن مختلف الجهات الحكومية للتركيز على الإنجازات خلال الجائحة والتي استحوذت على الأولويات والاهتمام في عمل الحكومة لمواجهتها. ويعتبر هذا الملتقى الوزاري الرابع استكمالاً للملتقيات الثلاثة التي سبقت منذ عام 2017.

• ورشة عمل افتراضية حول ثورة الهيدروجين - واستكشاف دور دولة الكويت بتاريخ 22 مارس 2021 لدعم الجهود المبذولة لإطلاق استراتيجية وطنية في مجال تطوير استخدام طاقة الهيدروجين في إطار التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة الذي تعاضمت أهميته بعد اعتماد اتفاقية باريس للمناخ وذلك بتنظيم من قبل سفارة دولة الكويت في ألمانيا بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وعدد من مراكز الأبحاث الألمانية. وكان للهيئة مشاركة في الجلسة النقاشية بعنوان: توقعات وأهداف تحول الطاقة في الكويت.

9. العلاقات الإعلامية

تابعت الهيئة بناء شبكة علاقاتها الترويجية مع عدد من المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية لنشر بياناتها الصحفية وإصدار مقالات وملاحق ومقابلات خاصة بالهيئة للتعريف بدورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعريف بمزايا الاستثمار في دولة الكويت. كما جددت الهيئة عضويتها السنوية في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، للاستفادة من الخدمات التي تقدمها لأعضائها في مجلات تنمية قدرات العاملين بالترويج للاستثمار وبناء شبكات العلاقات العامة وتوفير مصادر المعلومات.

فعلى صعيد اللقاءات الصحفية، استجابت

الهيئة، ممثلة في مديرها العام، لطلبات إجراء عدد من اللقاءات الصحفية لمطبوعات ومجلات متخصصة، رقمية وتقليدية، في إصدارات خاصة بالكويت أو جزء من تقرير عن المنطقة، وبعضها نشر خلال فترة التقرير والأخر للنشر في فترات لاحقة. وقد تم من خلال هذه اللقاءات الصحفية توضيح أهم الإنجازات في أنشطة الهيئة، ومستجدات البيئة الاستثمارية في دولة الكويت والفرص الاستثمارية المتاحة، وكيفية التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها. وتتضمن المطبوعات التالية:

- تقرير في مجلة Global Finance الخاص بالشرق الأوسط في العدد الصادر بتاريخ 3 فبراير 2021.
- مجموعة اقتباسات موافق عليها من قبل الهيئة نشرت في مجلة (fDI Intelligence Magazine) بتاريخ 16 أبريل 2020 في مقالة خاصة عن دولة الكويت، وكذلك على الموقع الشبكي fDI Intelligence.
- تقرير في مطبوعة The Times Kuwait Report 2020 الصادر في شهر مايو عام 2020.

- تقرير The Kuwait : 2020 Resilience & Management in Times of Crisis الصادر عن المجموعة الإعلامية (The Business Year)، التي تدخل الهيئة معها في علاقة تعاون، ونشر في الربع الثالث من عام 2020.

- تقرير عن الكويت ضمن سلسلة Covid-19 مجموعة Oxford Business Group التي

تدخل الهيئة معها في علاقة تعاون ممتدة، وسيتم نشره في النصف الثاني من عام 2021.

ومن جهة أخرى، تم توفير المعلومات اللازمة للرد على استبيان مجموعة البنك الدولي بشأن إجراء تقييم سريع لمدى استجابة الجهات المعنية بالترويج للاستثمار في مواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي شمل 162 هيئة تشجيع استثمار في العالم وضمنها الهيئة، وتم إنجازه خلال الفترة من 1-10 أبريل 2020، وجمعت نتائجه في تقرير نشر في نهاية أبريل 2020 على الموقع الشبكي للبنك الدولي.

وفي سياق متصل، قامت الهيئة بالرد على استبيان الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) المرسل الى هيئات تشجيع الاستثمار الأعضاء فيها، وضمنهم الهيئة، في أبريل 2020 لرصد تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولها والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً وأهم التحديات التي تواجهها وطبيعة الدعم الذي قدمته لمستثمريها. وقد تم نشر نتائج المسح في تقرير على الموقع الشبكي للرابطة.

كما تم تنسيق الجهود الداخلية في الهيئة لتجهيز واستيفاء المعلومات والبيانات اللازمة لتقديم طلب الهيئة للمسابقة الأولى لجائزة تعزيز الدور التوعوي لهيئات تشجيع الاستثمار 2021، بتنظيم مشترك بين مجموعة البنك الدولي والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، حسب الموعد المحدد بتاريخ 31 مارس 2021. وستعلن نتائج الهيئات الفائزة في مؤتمر الاستثمار السنوي 25 للرابطة الذي سيعقد في أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 19-20 أكتوبر 2021.

وقامت الهيئة بالتعاون مع وزارة الإعلام الكويتية لتوفير المعلومات اللازمة للمطبوعات والفيديو الترويجي الخاص بمشاركة دولة الكويت في معرض اكسبو دبي 2020، الذي سينطلق من 1 أكتوبر 2021 الى 31 مارس 2022، لاستخدامه في جناح دولة الكويت الذي ستشارك الهيئة فيه ضمن مجموعة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في منطقة الاستدامة وتحت شعار «بوابة

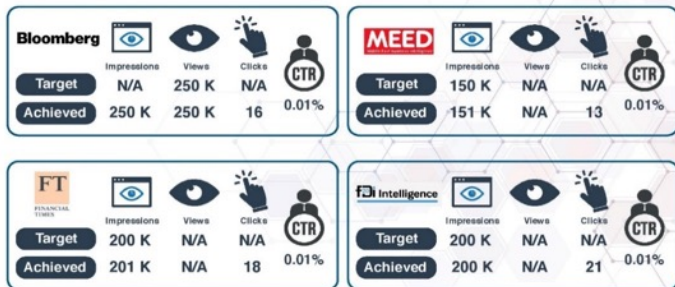
طموحة إلى المستقبل» وسيتم التركيز فيها على الكويت الجديدة - فرص جديدة للاستدامة - لتأمين مستقبل آمن ومزدهر لاقتصادها، وبيئتها، ومدنها، وشعبها.

وعلى صعيد الهوية المؤسسية الجديدة والحملات الاعلانية، تم الانتهاء من تصميم شعار ترويجي جديد لإطلاقه في كافة مطبوعات الهيئة وعروضها التعريفية وموقعها الشبكي وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها بعنوان (كن جزءاً من رؤية الكويت) ليحل بدلا عن الشعار السابق (الكويت - اكتشاف الفرص) الذي استخدم خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي هذا السياق، استكمل إنتاج الفيديو الترويجي الرئيسي الخاص بالشعار الترويجي الجديد للهيئة الى جانب 5 فيديوهات فرعية تغطي قطاعات الطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والصحة والقطاع المالي. وتعاقدت الهيئة مع شركة Spirit Media المعروفة إعلامياً وفنياً، لإطلاق الحملات الاعلانية الترويجية الرقمية المصاحبة للهوية المؤسسية الجديدة للهيئة (كن جزءاً من رؤية الكويت) والتي ركزت على المواقع الشبكية للمجموعات الإعلامية المعروفة وتطبيقات الهاتف المحمول الذكي ووسائل التواصل الاجتماعي، وكانت النتيجة اما مطابقة للأهداف الموضوعة او متجاوزة لها، كما هو مبين في الجدول.



Digital Media Summary



31/03/2021

Social Media Summary



31/03/2021

وفديو لتعريف بالتطبيق الخاص بالهيئة على أجهزة الهواتف الذكية، وفديو ضمن مشروع التعريف بإنجازات ومساهمات الموظفين، وفديو خاص بمرئيات لمؤتمر الكويت للاستثمار الافتراضي KIO. 2021 digital series 2021

10. الموقع الشبكي

وقد تم في يناير 2021 إطلاق بوابة جديدة لخدمة المستثمرين على الموقع الشبكي للهيئة بحيث تم ربطها مع النظام الإلكتروني الداخلي لإدارة المحتوى الخاص بالهيئة ECM لتسهيل عملية التعامل مع طلبات الترخيص الاستثماري من قبل موظفي إدارة النافذة الموحدة.

استمر العمل على موقع الهيئة الرئيسي واستمر التحديث الدوري لنظام الموقع وصفحاته وأقسامه حسب الحاجة، وخاصة صفحة مستجدات الجائحة - كورونا والتي احتوت على موقف الهيئة من الجائحة وموقف حكومة الكويت، وأخبار الهيئة، وإعلانات الممارسات، والقرارات والقوانين الجديدة، والبيانات والإحصائيات، والشركات، والمكاتب المعتمدة، وغيرها.

أما على صعيد المواد والمطبوعات والفيديوهات الترويجية، فقد تم تصميم وطباعة التقرير السنوي الخامس 2020/2019، إضافة الى وضع تصاميم حزمة جديدة من الإعلانات للحملة الترويجية للهيئة في اطار الشعار الجديد، وتصميم وطباعة تقويم الهيئة لعام 2021 وتوزيعه وتصميم تقويم شهر رمضان المبارك ونشره في وسائل التواصل الاجتماعي لتحمله عن طريق نظام الكيو ار كود QR code، وكذلك العمل على تحديث الكتيب التعريفي (استثمر في الكويت) باللغتين الإنجليزية والعربية مع إضافة الشعار الجديد (كن جزءا من رؤية الكويت)، وإنتاج عدة فيديوهات منها فيديو تجميعي لجهود دولة الكويت في مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19)،

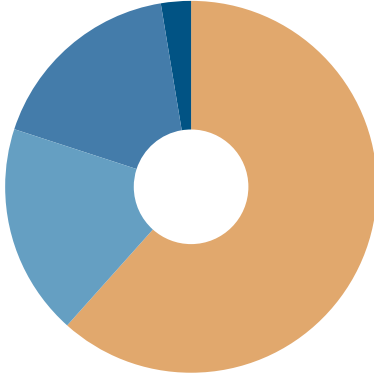
11. وسائل التواصل الاجتماعي

واصلت الهيئة تطوير وسال التواصل الاجتماعي الخاصة بها لنشر التعريف بدولة الكويت كموقع استثماري متميز والمستجدات الاقتصادية والاجرائية والتشريعية التي تؤثر على مناخ الاستثمار لدولة الكويت والفرص الاستثمارية الواعدة ودور الهيئة

وطبيعة عملها والمزايا والضمانات التي تمنحها والمستجدات، وتم رفع عدد المتابعين لقنوات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي، وتوسيع الانتشار خليجيا ودوليا، والتركيز على فئة المستثمرين المحتملين الجدد. وأطلقت الهيئة خلال فترة التقرير مجموعة من الحملات التعريفية والترويجية الرقمية التي بثت رسائل توعوية متتالية في صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي غطت المحاور والوسم (الهاشتاج) المبين في الجدول.

رقم	المحاور	التفصيل
1	التوعية العامة حول الجائحة	نشر المعلومات والاخبار المستجدة وإجراءات الدعم لمساندة جهود الدولة في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمساهمة في نشر وتعميم الموقع الرسمي لمعلومات الجائحة corona.e.gov.kw، وتقديم الشكر الى أبطال الصفوف الامامية.
2	مستجدات الوضع الاقتصادي في دولة الكويت	حصر الأخبار الخاصة بمستجدات الوضع الاقتصادي في دولة الكويت والتصنيف السيادي والرؤية الوطنية 2035. وكذلك نشر إحصائيات ومعلومات وردت في تقارير اقتصادية صادرة عن منظمات دولية وإقليمية وتطور وضع دولة الكويت في مؤشرات دولية (شملت مؤشر مدركات الفساد 2020 ومؤشر الحرية الاقتصادية 2021 ومؤشر الأداء البيئي 2020)، وحصول جهات حكومية أو خاصة أو أفراد على جوائز عالمية أو إقليمية لتفوقهم في إنجازات علمية.
3	أنشطة الهيئة	نشر أخبار اجتماعات مجلس إدارة الهيئة ولقاءات المدير العام مع كبار المسؤولين والوفود الاستثمارية ومشاركة الهيئة في فعاليات تصب في تعزيز التعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت والتعريف بدور الهيئة في تقديم الخدمات والتسهيلات للمستثمرين لتأسيس أعمالهم في سوق الكويت الحيوي والتواصل معها عبر البريد الالكتروني.
4	شعار جديد	إطلاق حملة ترويجية رقمية في وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالشعار الجديد للهيئة تحت عنوان (كن جزءا من رؤية الكويت) بصورة تمهيدية متفرقة منذ تاريخ 6 أغسطس 2020 ثم بصورة متكاملة خلال الفترة من 7-24 فبراير 2021.
5	الاتفاقيات الثنائية	نشر الاتفاقيات الثنائية واللجان الثنائية والمجالس التي تدخل الهيئة بها كطرف ضمن مذكرات التفاهم الموقعة بين الطرفين.
6	شركاء الهيئة (المستثمرين)	نشر اخبار أنشطة الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة والمساهمة في نشر الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية بمختلف مستوياتها التي تعلن عنها هذه الكيانات الاستثمارية.

رقم	المحاور	التفصيل
7	شركاء الهيئة (الجهات الحكومية)	نفذ مشروع إعداد سلسلة من الفيديوهات شملت تصوير شركاء الهيئة من الجهات الحكومية المعنية، لعرض الخدمات وآخر المشاريع التي تقدمها الجهة وطبيعة عملها، ومجالات تعاونها مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
8	شركاء الهيئة (المستثمرون)	نفذ مشروع إعداد سلسلة من الفيديوهات شملت تصوير شركاء الهيئة من المستثمرين الذين تم الترخيص هم من قبل الهيئة، لعرض الخدمات وآخر المشاريع التي قامت بها الشركة وطبيعة عملها، والفرص الاستثمارية التي تهتم بها، ومجالات التدريب والوظائف التي توفرها للكوادر الوطنية، ومجالات تعاونها مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
9	شركاء الهيئة (الشركات والمكاتب المعتمدة)	وضع الاعلانات عن فتح باب تلقي طلبات قيد الشركات والمكاتب الاستشارية لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين تمهيدا لاعتمادها من قبل الهيئة ووضع أسمائها في القائمة المعتمدة على الموقع الشبكي للهيئة.
10	التقرير السنوي الخامس	نشر تقديم التقرير السنوي الخامس الى حضرة سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 4 نوفمبر 2020 ثم نشر مقتطفات من فصول التقرير السنوي الخامس للهيئة بتاريخ 5 نوفمبر 2020.
11	حملة (تعرف على فريق الهيئة) Meet Team KDIPA	تواصل تنفيذ سلسلة من الفيديوهات لوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة خاصة بتصوير مقابلات مع بقية مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في الهيئة للإعلام وتنقيف الجمهور الخارجي بطبيعة عمل مختلف الوحدات الإدارية في الهيئة بما يصب في دعم وتشجيع الاستثمار في البلاد.
12	حملة مساهمات فريق الهيئة Employee Recognition	إعداد سلسلة من الفيديوات خاصة بتصوير موظفي الهيئة، بحيث يتم اختيار موظف واحد من كل قطاع فصليا، ويتم استعراض أهم اختصاصاته وإنجازاته خلال فترة عمله في الهيئة، بهدف نشر الوعي والتعريف بكافة أفراد فريق الهيئة بما يصب في تعزيز ثقة المستثمرين ودعم وتشجيع الاستثمار في البلاد.
13	اعلانات	نشر إعلانات خاصة بالمناسبات الدينية والوطنية والاحتفالية واعلانات التوظيف في الهيئة وقرارات التعطيل في الدولة منها فترة الحداد الرسمي بوفاة أمير دولة الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه وإجراءات وتدابير الجائحة، وكذلك تصميم ونشر إمساكية رقمية لشهر رمضان المبارك 2020 لموظفي الهيئة ومتابعيها على قنواتها في وسائل التواصل الاجتماعي.



● 142 النشرة الإخبارية اليومية

● 42 خبر في الموقع الإلكتروني

● 40 تعاميم إدارية إلكترونية

● 6 تعاميم للتعريف والفعاليات

وعلى صعيد تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية لموظفي الهيئة، فقد أقيمت بعض الفعاليات بهدف تعزيز الوعي الصحي في ظل الجائحة والحفاظ على التواصل الإنساني بين الموظفين وتنمية روح المشاركة في الهيئة بالرغم من ظروف الجائحة وحالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي وتوزيع عمل العاملين في الهيئة ما بين العمل من المنزل وفي موقع الهيئة.

وفيما يتعلق بتحديث موقع الهيئة الإلكتروني الداخلي (iKDIPA)، فقد تم تطوير الموقع وتصميم الصور المناسبة للصفحات المختلفة وقوائم العناوين والتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية لتزويد محتوى الصفحات التابعة لها بموجب اختصاصها، ومن ثم تحميل المحتوى المطلوب بالتعاون مع مركز نظم المعلومات بالهيئة، وتحميل خرائط جولات افتراضية **Virtual Map Tours** على موقع الهيئة الداخلي.

• عرض جهود الهيئة:

التغطية المباشرة لإبراز دور الهيئة، بصفتها أحد الأذرع التنفيذية الاقتصادية الداعمة للحكومة خلال مواجهة هذه الأزمة، وعرض مبادرات الهيئة الجارية في ظل الجائحة، وإبراز الفرص المتاحة.

• التواصل مع المستثمرين:

إبراز كيفية التواصل مع مركز خدمة المستثمرين في الهيئة المعني بتوفير التسهيلات وخدمات الرعاية اللاحقة للمستثمرين القائمين والمحتملين خلال فترة الجائحة وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، وتبسيط الضوء على الدعم المقدم من الهيئة للكيانات الاستثمارية المرخص لها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013.

• مشاركة الموظفين:

تحفيز الدور المبادر لموظفي الهيئة من خلال توسيع مشاركتهم في توفير المحتوى ومواد الاتصال وكذلك لتشجيعهم على الاستفادة من مبادرات التدريب والتطوير المتاحة افتراضيا عبر وسائل التواصل المرئي خلال هذه الفترة الطارئة.

• دليل عمل:

تم اعداد ونشر (دليل للعودة الآمنة للعمل والمبادئ التوجيهية لفريق الهيئة) بتاريخ 16 أغسطس 2020 استناد الى الارشادات والتدابير التي تلقاها الهيئة من الجهات الصحية والمعنية في البلاد فيما يخص سلامة الموظفين ومجريات العمل الوظيفي. وتم تحديثه لاحقا حسب المستجدات.

أما على صعيد اعداد الاخبار ونشر التعاميم،

فقد تم اعداد 142 نشرة اخبار يومية تتضمن مقتطفات نشرت في الصحف والمواقع الالكترونية تتعلق بالاقتصاد الكويتي وفيما يخص موضوع الاستثمار محليا وإقليميا ودوليا، وتم تعميمها بإرسالها إلكترونيا للعاملين في الهيئة، كما نشر 42 خبرا عن أنشطة الهيئة في الموقع الشبكي للهيئة، واعداد 40 تعميما داخليا لموظفي الهيئة يتعلق بشؤون إدارية والتدابير والاشتراطات الصحية لمراحل العودة للحياة الطبيعية التدريجية و6 تعاميم تتعلق بأنشطة اجتماعية وثقافية وعروض لموظفي الهيئة، كما هو مبين في الجدول.

وقد شهدت فترة التقرير التجديد للسنة الثالثة على التوالي مع موقع لينكد ان (LinkedIn)، المملوكة من شركة مايكروسوفت، لتعزيز الاستفادة من دوائر التواصل والخبرات التي يوفرها الموقع في الأوساط المهنية وكنافاة الى مجتمع الاعمال والتوصل في الإطار الوظيفي. وقد ارتفع عدد المتابعين في قنوات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة. وقد انتهى تصميم تطبيق وبوابة الهيئة لخدمة المستثمر Investor Portal والحصول على الترخيص اللازم لإصدار تطبيق الهيئة في مواقع التطبيقات المختلف وتم اعداد فيديو تهيدي للإعلان عنه على وسائل التواصل الاجتماعي.



12. العلاقات العامة

عززت الهيئة خلال فترة التقرير نشاط العلاقات العامة لتحسين قنوات التواصل داخليا وتنظيم التعامل الخارجي مع زوار الهيئة من الشخصيات والوفود الرسمية وكذلك تنسيق لقاءات المدير العام مع الجهات الإعلامية.

فعلى صعيد مواجهة الجائحة، وضعت الهيئة (خطة اتصالات طارئة) استندت الى المحاور التالية:

• دعم التوعية العامة:

نشر الرسائل الرئيسية في وسائل التواصل الاجتماعي للهيئة حول المستجدات الوطنية من حيث تبسيط الضوء على الخطوات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة بما يتماشى مع الجانب الإنساني لهذه الجائحة، وإبراز التدابير الإجرائية المتخذ بما يتماشى مع الدعم الاقتصادي الأولي المقدم خلال هذه الفترة، تبسيط الضوء على حزمة التحفيز الاقتصادي في الكويت، ونشر التعريف بالموقع الرسمي المخصص للمعلومات عن الجائحة، والإعلان عن مراحل خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.





الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية



الهيئة تستقبل وفد من الإتحاد الأوروبي



الهيئة تستقبل ممثل من الإتحاد الأوروبي

الهيئة تستقبل سعادة سفيرة
الجمهورية الفرنسية



الهيئة تشارك في الاجتماع الأول للجنة
الكويتية النيوزلندية المشتركة



الهيئة تستقبل سعادة سفير اليابان





الهيئة تستقبل سعادة
سفير سلطنة عمان



الهيئة تنظم بالتعاون مع غرفة التجارة
الأمريكية إجتماع عبر تقنية الإتصال المرئي
لمجموعة من الشركات الأمريكية



الهيئة تستقبل سعادة
سفير النمسا



الهيئة تشارك في إجتماع الجولة الثانية
للمشاورات الثنائية بين وزارتي خارجية
دولة الكويت وجمهورية البرازيل الاتحادية



الهيئة تستقبل سعادة سفيرة
الولايات المتحدة الأمريكية



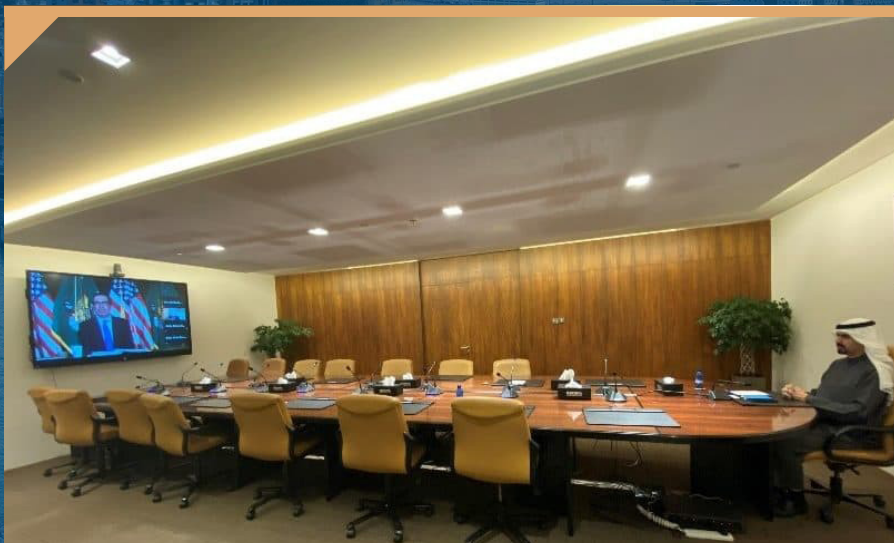
شاركت الهيئة في الندوة الاقتصادية
العربية - البريطانية عبر الاتصال المرئي



الهيئة تشارك في الحوار الرابع
الاستراتيجي بين الكويت والولايات
المتحدة الأميركية



الهيئة تستقبل سعادة سفيرة
الجمهورية التركية



الهيئة تنظم المنتدى الإقتصادي
الأمريكي - الكويتي الرابع مع غرفة
التجارة الأميركية



اجتمعت مجموعة التجارة والاستثمار
ضمن لجنة التوجيه الكويتية البريطانية
المشتركة 16 عبر الإتصال المرئي



الهيئة تشارك في ندوة
UN75Talks



الهيئة تستقبل القائم بالاعمال لسفارة
الجمهورية اللبنانية لدولة الكويت



الفصل الخامس

تحسين بيئة الاعمال والتنافسية

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالميا ومحليا، واصلت الهيئة دورها التوعوي في تحسين بيئة الاعمال وتعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة وخاصة في مواجهة الجائحة وتداعياتها في الاقتصاد الكويتي.

1. تحسين بيئة الأعمال

1.2 أنشطة الدعم الفني

واصلت الهيئة، دورها التوعوي في تنسيق الجهود الوطنية لإصلاح بيئة الأعمال في دولة الكويت بالتعاون مع فرق العمل وفق الأنشطة التي نفذت وفي سياقها الزمني كالآتي:

• دعم قدرات فرق المكونات:

سعت الهيئة لدعم قدرات الفرق المنبثقة عن اللجنة الدائمة من خلال قيام عدد من فرق عمل المكونات بدور مبادر في التعريف بما تقوم به من إصلاحات من خلال نشر وتعميم التطورات عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والتقليدي وكذلك بإجراء لقاءات تعريفية حول الإصلاحات المتخذة ومنها الاتي:

- عقد فريق مكون الحصول على الكهرباء من وزارة الكهرباء والماء ورشة تعريفية للمكاتب الهندسية تضمنت عرض الخدمات الإلكترونية المتاحة والإجراءات الجديدة للحصول على التيار الكهربائي في أكتوبر 2020.

- عقد فريق مكون انفاذ العقود اجتماعاً تعريفياً مع السيد رئيس المحكمة الكلية وتم تقديم شرحاً تفصيلياً عن تشكيل اللجنة الدائمة واختصاصاتها، وأهم التحسينات التي قام بها فريق مكون انفاذ العقود تحت مظلة (برنامج تحسين).

- عقد فريق مكون بدء النشاط التجاري لقاء مع معالي وزير التجارة والصناعة بتاريخ 29 نوفمبر 2020 لتوضيح ودور الفريق في الإصلاح الجاري.

كما قام عدد من فرق عمل المكونات بمجموعة من الاجتماعات لغرض تعزيز جهود التنسيق بينها لتسريع اتخاذ الإجراءات الخاصة بمواصلة إصلاح بيئة الأعمال ومنها الاتي:

- عقد فريق مكون التجارة عبر الحدود من الإدارة العامة للجمارك اجتماع تنسيقي مع الهيئة العامة للصناعة عبر الاتصال المرئي بتاريخ 21 أبريل 2020 لمناقشة آلية الربط الإلكتروني بين الجهتين، واعتماد التوقيع

واصلت الهيئة من خلال رئاستها للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت (اللجنة الدائمة)، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1551 لسنة 2013 والقرارات اللاحقة ذات الصلة، متابعة الجهود التنسيقية مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية ببيئة الأعمال لاستكمال تنفيذ الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت (برنامج تحسين). وبسبب ظروف الجائحة تم معظم التواصل من خلال الوسيط الإلكتروني مع أعضاء اللجنة الدائمة وفرق عمل الجهات الحكومية المنبثقة عن اللجنة الدائمة.

1.1 شؤون اللجنة الدائمة

عقدت اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت اجتماعها خلال فترة التقرير عبر وسائل الاتصال المرئي بتاريخ 9 فبراير 2021، بسبب الجائحة، تم خلاله استعراض مستجدات جهود الإصلاح في دولة الكويت ومشروع تعزيز تنافسية الكويت في المؤشرات الدولية.

ووفق متطلبات تكليف الهيئة برئاسة اللجنة الدائمة، تولت اعداد التقريرين الدوريين الثالث عشر والرابع عشر للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت وتم رفعهما لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 1 يوليو 2020، وبتاريخ 9 فبراير 2021 على التوالي.

وقد حضر مدير عام الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة اجتماعين مع لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء، الدول بتاريخ 16 أغسطس 2020، عبر الاتصال المرئي، قدم خلاله عرضاً مرئياً للأنشطة التي نفذتها اللجنة الدائمة وسير الإصلاحات التي نفذتها فرق عمل والخطوات المقبلة نحو استكمال الإصلاحات في إطار (برنامج تحسين)، والثاني بتاريخ 21 مارس 2021، تم فيه استعراض آخر المستجدات المتعلقة بتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

قامت الهيئة خلال فترة التقرير بمتابعة موضوع تحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت وتعزيز تنافسياتها ورصد تطورات وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية المعنية بذلك كما هو مبين في الفقرات التالية. وبناء على قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 24 أغسطس 2020، ترأس المدير العام للهيئة الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح فريق الإصلاح الاقتصادي بعضوية وزارة المالية، وبنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية بحيث يتولى الفريق تشخيص المستجدات التي طرأت جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثير انخفاض أسعار البترول على الموارد المالية للدولة، ومراجعة الخطط والإجراءات المقترحة لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني ووضع مقترح للإصلاح المالي والاقتصادي يركز على محاربة الفساد ومعالجة الهدر في الانفاق الحكومي والاختلالات الاقتصادية وتعزيز العمل على تنويع الاقتصاد الوطني. وقد عقد فريق الإصلاح الاقتصادي 12 اجتماعاً فنياً لإنجاز الوثيقة المطلوبة. واجتمع سمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 28 أكتوبر 2020 مع فريق الإصلاح الاقتصادي الى جانب الفرق الأخرى المشكلة واستمع الى عرض تناول جهودهم لإنجاز ما كلفوا به بالتنسيق مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. وخرج فريق الإصلاح الاقتصادي بوثيقة رفعت لسمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 24 ديسمبر 2020 الذي شكرهم على جهودهم مؤكداً أن الحكومة تولي اهتماماً بالغاً لتحسين بيئة الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنشودة في ظل الظروف الصحية والاقتصادية التي فرضتها الجائحة محلياً وعالمياً. ومن جهة أخرى، شاركت الهيئة ممثلة بمديرها العام في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء لمناقشة العرض المرئي المقدم من وزارة المالية بشأن البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية بتاريخ 21 مارس 2021.

2. تعزيز التنافسية

ونظرا لما لهذه المخرجات من أهمية على مستوى التخطيط التنموي لدولة الكويت، والقيمة المضافة للمشروع، تم تأكيد الموافقة على نقل مخرجات هذه الدراسة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، من قبل اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية دولة الكويت في اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 فبراير 2021، وجاري العمل في الهيئة على نقل مخرجات المشروع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، لتضمن هذه المخرجات والأجندة الوطنية لتعزيز تنافسية دولة الكويت (برنامج تعزيز) ضمن أهداف وبرامج الخطة الانمائية المقبلة.

وتجدر الإشارة الى ان الهيئة كانت قد تقدمت من الأمانة العامة بطلب ادراج هذا المشروع الوطني في الخطة الانمائية متوسطة الدجل الثانية (2020/2019-2016/2015) المنتهية تحت ركيزة مكانة دولية متميزة، في إطار برنامج تعزيز صورة الكويت على المستوى الدولي، بهدف تحقيق السياسات التي تتعلق بتنويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحفيز الشراكة مع القطاع الخاص وصولا الى الاثر التنموي المنشود.

تم خلال فترة التقرير استكمال الهيئة تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع «دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار» الذي نفذته الهيئة بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية كمستشار المشروع. وعقدت ورشة عمل تفاعلية عبر وسائل الاتصال المرئي بين الهيئة والمعهد بتاريخ 27 سبتمبر 2020 تزامنت مع تحديث قاعدة البيانات والمعلومات كمنصة مركزية للتنافسية، ونقل وتثبيت النظام الآلي الخاص بها في الهيئة بتاريخ 25 أكتوبر 2020. وبسبب تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على سير العمل، وبموافقة الجهات الرقابية، طلب المعهد تمديد مدة تسليم المشروع شهرين (من سبتمبر الى نوفمبر 2020) وبدون تكلفة إضافية على الهيئة وازدادة فقرة تشير الى الاثار المحتملة للجائحة على مخرجات المشروع وتوصياته. وكان قد تعامل المعهد قبل ذلك أيضا مع التعديل الجوهري الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي على منهجية اعداد مؤشر التنافسية العالمي.

وتم تسليم التقرير الختامي بشأن التصور المعدل لتنفيذ مخرجات توصيات خارطة الطريق للابتكار ومتابعتها (برنامج تعزيز) في مشروع «تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية» في مطلع ديسمبر 2020 وتلى ذلك قيام المعهد بتنظيم الورشة الأخيرة للهيئة بتاريخ 22 ديسمبر 2020 عبر وسائل الاتصال المرئي، لاستعراض القيمة المضافة للمشروع ومخرجاته الحصرية والتي شملت (برنامج تعزيز) الذي يعتبر بمثابة خارطة طريق وأجندة وطنية لتعزيز تنافسية دولة الكويت بعد تعديله وفقا للمستجدات الطارئة بطلب من الهيئة، اضافة الى تصميم (منصة بيانات موحدة) تشمل سلسلة زمنية للمؤشرات والقطاعات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونظام لوحة ادارة للمتابعة، ومقارنات لأفضل الممارسات، تصميم واجراء أول مسح ميداني للابتكار في المؤسسات في دولة الكويت في جانبي الطلب والعرض بالتعاون مع الادارة المركزية للإحصاء، واجراء التحليل الرباعي لمنظومة الابتكار في دولة الكويت بالتعاون مع خبير دولي في الابتكار.

الالكتروني، واعداد التعليمات الجمركية اللازمة لتفعيل تطبيق الافراج الجمركية الكترونياً من قبل الهيئة العامة للصناعة، بالإضافة إلى إلغاء الأختام اليدوية للإفراج الجمركي الخاص بالهيئة العامة للصناعة.

- عقد فريق مكون بدء النشاط التجاري اجتماعا مع ممثلي الهيئة العامة للقوى العاملة بتاريخ 30 نوفمبر 2020 لمناقشة الاصلاحات التي سيتم تنفيذها والمرتبطة بإجراء الحصول على موافقة الهيئة العامة للقوى العاملة ضمن الخطوات اللازمة في بدء النشاط التجاري.

- عقد فريق مكون انفاذ العقود عدة اجتماعات عبر الاتصال المرئي خلال الفترة من 1-2 ديسمبر 2020 لمناقشة آخر المستجدات والتطورات المرتبطة باللائحة التنفيذية للقانون رقم 9 لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية (الإعلان الالكتروني) مع ممثلي فريق عمل إعداد اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

- عقد فريق مكون التعاقد الحكومي اجتماعا بتاريخ 10 ديسمبر 2020 لمناقشة وتحديد الخطوات الاصلاحية المقبلة.

1.5 برنامج «تحسين»

قامت الهيئة بالتنسيق والتعاون مع رؤساء فرق العمل على تحديث الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت (برنامج تحسين) لتعكس الإنجازات المتحققة والجهود المبذولة في هذا الصدد، وتواصلت الهيئة معهم لتعرض عليهم مستجدات لوحة الإدارة لبرنامج تحسين Dashboard. كما تولت الهيئة تدريب الأعضاء الجدد في فرق المكونات حول آلية إدخال الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال في لوحة الإدارة وكيفية متابعتها ورصدها وتوثيقها. كما قام فريق الهيئة بتحديث الموقع الشبكي لبرنامج تحسين المنبثق عن الموقع الشبكي للهيئة. وتعديل شعار (تحسين) وتطوير عرض مرئي نموذجي للإصلاحات لاستخدامه بصورة موحدة من قبل فرق المكونات.





اجتماع اللجنة الدائمة لتحسين
بيئة الاعمال و تعزيز التنافسية



نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الرابع
للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
التنافسية لمناقشة أحدث الإصلاحات



نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الرابع
للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
التنافسية لمناقشة أحدث الإصلاحات





نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الرابع
للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
التنافسية لمناقشة أحدث الإصلاحات



نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الرابع
للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
التنافسية لمناقشة أحدث الإصلاحات



نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الرابع
للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز
التنافسية لمناقشة أحدث الإصلاحات



الفصل السادس

الانشطة المساندة

المرونة في مواجهة الجائحة

خلال فترة التقرير التي شهدت تعمق تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) عالمياً ومحلياً، واصلت الهيئة العمل على اتخاذ الإجراءات المالية والإدارية بما يتوافق مع التعليمات والارشادات الحكومية في مواجهة الجائحة ومواصلة تنفيذ أنشطتها المساندة بإنجاز مشاريع الاستراتيجية الأولى والاعداد للمرحلة الانتقالية واثاحة الفرص التدريبية عبر الاتصال المرئي والحفاظ على جودة الأداء وتسارع الاخذ بأسس التحول الرقمي وتنفيذ تعاميم ديوان الخدمة المدنية لتنظيم العمل في ظل استمرار الجائحة.

تجديد مواصفات شهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 10002:2018

استفادة عدد 106 موظفاً من البرامج التدريبية.

1. استراتيجية الهيئة

1.1 انجاز الاستراتيجية الأولى للهيئة

انتهت مرحلة تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الأولى للهيئة بتاريخ 31 مارس 2021، بعد مرور 5 سنوات من البدء بالعمل بها بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطويرها داخليا من خلال موارد الهيئة الذاتية وبأسلوب تفاعلي شاركت به كافة المستويات الإدارية بالهيئة استنادا الى مهام الهيئة المنصوص عليها في قانون إنشائها رقم 116 لسنة 2013 وتكليفات الهيئة بموجب قرارات مجلس الوزراء الموقر والتزاما بأهداف الرؤية الوطنية 2035 وركائزها والأهداف الإنمائية المستدامة (2030) والاسترشاد بمبادئ «إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة» والإعلان الدولي لنموذج التسهيلات للمستثمرين» الصادرين عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

يبين الشكل مصفوفة العوامل التي ميزت مرحلة الاستراتيجية الأولى للهيئة.

شكل رقم (9) مصفوفة العوامل المساندة التي ميزت الاستراتيجية الأولى للهيئة

وهناك مشروع واحد تم الغاؤه لاختلاف التكاليف ومشروع واحد تمت أرشفته بسبب تواجد بديل محدث.

وقد تم اعداد نموذج استبيان لتوزيعه على جهات الاتصال المعنية بمشاريع الإستراتيجية الأولى في مطلع شهر ابريل 2021 لتقديم مرائيتهم حول تجربتهم في تنفيذ مشاريعهم وتحقيق معايير الأداء الرئيسية لها والابلاغ بأية ملاحظات لديهم مما سيصب في اعداد تقرير نهائي لخطة عمل الاستراتيجية الأولى للهيئة سيتم رفعه للإدارة العليا مع نهاية أبريل 2021. يبين الجدول توزيع مشاريع الخطة الاستراتيجية الأولى على التوجهات الاستراتيجية للهيئة وركائز الرؤية الوطنية.

وقد شهدت فترة التقرير نشاطا مكثفا لمنسق الإستراتيجية بالرغم من تفشي جائحة فيروس كورونا وتداعياتها، اذ تم اعداد وتقديم تقريرين لمتابعة سير تقدم خطة عمل الاستراتيجية هما التقرير التاسع (2 فبراير 2020-17 ديسمبر 2020)، والتقرير العاشر (21 ديسمبر 2020-28 مارس 2021). كما تم التفاعل مع جهات الاتصال للمشاريع لحصر المستجدات الخاصة بمشاريع الاستراتيجية، ومواصلة التنسيق مع مركز نظم المعلومات بالهيئة لتحديث بيانات لوحة الإدارة على الموقع الداخلي للهيئة iKDIPA لتسهيل تتبع سير تنفيذ مشاريع الاستراتيجية. كما تمت المشاركة في 37 فعالية (webinar) عبر وسائل الاتصال المرئي تتعلق بنطاق العمل. ومع نهاية مارس 2021، بلغ اجمالي مستوى إنجاز مشاريع الخطة التنفيذية للإستراتيجية الأولى للهيئة (المنجزة والمستمرة) إلى 77% وقد بلغ عدد المشاريع المنجزة 13 مشروعا، والمشاريع المستمرة 15 مشروعا.

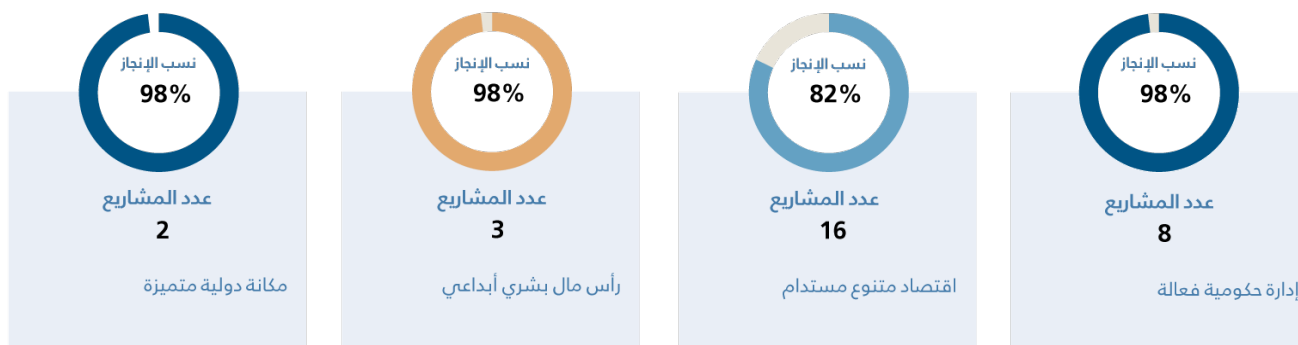
منهجية العمل	تركيبة الفريق	شمولية نطاق المراكز	توجيه ودعم القيادة العليا
ترسيخ ثقافة التعلم	تعزيز المعرفة	التنسيق مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية	
انتظام المتابعة	بناء القدرات		

جدول رقم (15) توزيع مشاريع الخطة الإستراتيجية الأولى على التوجهات الإستراتيجية وركائز الرؤية الوطنية 2035

التوجهات الاستراتيجية



ركائز الرؤية الوطنية 2035



شهدت الخطة التنفيذية للاستراتيجية الأولى للهيئة انجاز مشاريع تمثل محطات مهمة لتعزيز دور الهيئة، منها الاتي

- تعزيز إدارة نظم الجودة وخدمة العملاء من خلال الحصول على شهادتي الأيزو 9001:2015 و 10002:2018 مع متابعة اعتماد الشهادتين واجراء المراجعة الدورية.

- تسريع التحول الرقمي من خلال تفعيل الخدمة السحابية للهيئة وانشاء نظام ادارته المحتوى الالكتروني ECM ونظام التراسل الحكومي الالكتروني والطابع الالكتروني.

- تحسين نموذج خدمة العملاء من خلال تقليص فترة البت في الطلب المبدئي وتعزيز خدمات الرعاية المستمرة لكليات الاستثمارية المرخص لها، وتطوير آليات استقبال الشكاوى والمقترحات والتعامل معها .

- قياس الأثر الاقتصادي للكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت تشغيل أعمالها عبر بناء سلسلة زمنية (2015-2018) يتبين من خلالها تحليل الكلفة والمنفعة وصدر عنها اول تقرير مختص.

- تحسن وضع دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 للبنك الدولي بدخولها قائمة أكثر الدول تحسنا نتيجة تنفيذ أجندة الإصلاح الوطنية (برنامج تحسين).

- استكمال مخرجات مشروع تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، المدرج في الخطة الإنمائية الثانية لدولة الكويت.

- استيفاء مراحل تنفيذ التصميم النهائي للبنية التحتية لمنطقة العبدلي الاقتصادية والعمل على تحديد خيارات التنفيذ.

- ارتفاع عدد المتابعين في منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة وإطلاق حملة متكاملة مع تدريب على صفحة لنكد ان.

- تعزيز علاقات الهيئة مع وسائل الاعلام خاصة الدولية.

- رفع نسبة تنفيذ البرامج التدريبية المعتمدة وقياس فعالية البرامج التدريبية على أداء العاملين بالهيئة.

- إنشاء موقع داخلي جديد لإيصال جميع المعلومات للموظفين iKDIPA.

- بناء شبكة تعاون مع إدارة الفتوى والتشريع لمتابعة الدعاوى القضائية ذات الصلة بالهيئة، وادراج اسم مستخدم في بوابة العدل الالكترونية لمتابعة الدعاوى.

1.2 الاعداد الاستراتيجية الثانية للهيئة

انتهت الهيئة من إعداد وثيقة الشروط المرجعية للخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (2021/2022 – 2025/2026) بالاستناد الى ما تم إنجازه في إطار الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة (2016/2017 – 2020/2021) والتوصيات المقدمة في وثيقة «خارطة الطريق للاستثمار» لدولة الكويت والتي أنجزت وفق ترتيبات الدعم الفني مع مجموعة البنك الدولي وبما يتماشى مع الرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة (2030) والمستجدات التي فرضتها الجائحة عالميا ومحليا. وقد تم إشراك وأخذ آراء قيادي الهيئة على وثيقة الشروط المرجعية، واتخذ اللازم لاستكمال الجوانب القانونية والمالية ورفعته الى إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 18 فبراير 2021.

ولمواجهة ما تسببت به الجائحة من تعطيل وتأخير في سير الإجراءات، قامت الهيئة بوضع خطة استراتيجية مرحلية للفترة الانتقالية (2021-2023) لحين الانتهاء من استكمال كافة متطلبات وإجراءات إعداد الخطة الاستراتيجية الثانية.

وصدر التقرير الأول لمؤشرات الأداء اليزو للوحدات الإدارية للهيئة بتاريخ 10 سبتمبر 2020.

1.3 مشروع خارطة طريق الاستثمار

عقدت الهيئة اجتماعا بحضور فريق عمل مشروع خارطة طريق الاستثمار لديها عبر الاتصال المرئي مع فريق البنك الدولي في إطار ترتيبات الدعم الفني مع الهيئة لمناقشة المسودة الأولى للتقارير الفنية الثلاث للمشروع التي تناولت الإطار

المؤسسي للهيئة ومنظومة سياسات وترويج الاستثمار والبيئة القانونية والإجرائية للاستثمار في دولة الكويت، بتاريخ 5 ابريل 2020، ومن ثم أرسلت الهيئة مبرياتها وملاحظات على مسودة التقارير الفنية الثلاث الى فريق البنك الدولي واستلمت الهيئة المسودة المعدلة بتاريخ 9 مايو 2020 تلى ذلك مراجعة وحصر وتوثيق الملاحظات الجديدة وارسلها لفريق البنك الدولي بتاريخ 22 مايو 2020 مع طلب الهيئة الأخذ بالاعتبار تأثير جائحة (كوفيد-19) في التوصيات النهائية لتقرير المشروع.

وقد استلمت الهيئة مسودة التقرير النهائي « خارطة طريق الاستثمار في دولة الكويت » بتاريخ 13 يوليو 2020 وتم فيه إضافة فصل يتناول تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثرها على وضع الاستثمار في البلاد. ومن ثم عقد اجتماع افتراضي عبر الاتصال المرئي مع فريق البنك الدولي بتاريخ 21 يوليو 2020 تم خلاله تقديم العرض النهائي ومناقشة التوصيات المقترحة وارسل ملاحظات الهيئة بتاريخ 27 يوليو 2020. وقد استلمت الهيئة التقرير النهائي بتاريخ 23 أغسطس 2020.

وشمل تقرير «خارطة طريق الاستثمار في دولة الكويت» الخروج بإجمالي 32 أولوية ضمن توصياته، يتم تنفيذها داخل الهيئة من خلال تحسين الإجراءات وأساليب العمل بالإضافة الى إشراك الجهات المعنية ذات الصلة بالهيئة لبناء شبكات العلاقات ووضع آليات التنسيق والعمل بينها مما من شأنه تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة التي تساهم في الجهود الوطنية للتنويع الاقتصادي. وصنفت هذه التوصيات الى أولويات (عالية ومتوسطة ومنخفضة) ومختلف المدد الزمنية (قصير ومتوسط وطويل المدى) والجهات المعنية التي تتعاون معها الهيئة (مختلف أصحاب المصالح). كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (8) تصنيف الأولويات حسب التوصيات المذكورة في خارطة طريق الاستثمار

البند	تصنيف توصيات خارطة طريق الاستثمار			الإجمالي
الإطار	13			19
المدى	قصير	متوسط	طويل	32
	11	14	7	
الألوية	قصير	متوسط	طويل	
	21	8	3	
المسؤولية	13			19

2. متابعة مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية

واصلت الهيئة التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بخصوص تحديث وضع مشاريع الهيئة المدرجة بالنظام الآلي المستخدم لمتابعة مشاريع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية لدولة الكويت من حيث ادخال البيانات واستكمال المعلومات الإجرائية ونسب الصرف المالي او تعديل الميزانية حسب التحديث الناتج عن سير عمل هذه المشاريع. وقد تم تقديم طلب تمديد عبر النظام الآلي لمدة تنفيذ مشروع المناطق الحرة في النويصيب بتاريخ 2 ابريل 2020 ولمشروع «تعزيز تنافسية الكويت في المؤشرات الدولية» بتاريخ 7 اكتوبر 2020 ولمشروع التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة.

ومن جهة أخرى، شاركت الهيئة عبر الاتصال المرئي في ندوة نظمت بتاريخ 14 مايو 2020 بشأن التعريف بخطة التواصل لنشر الوعي حول الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثالثة (2021/2020-2026/2025) المقبلة والأدوات المستخدمة.

وتم تسمية مرشح عن الهيئة لمتابعة برنامج عمل الحكومة بتاريخ 12 يونيو 2020، وبالتالي شارك في ورشة تدريبية على النظام الآلي الخاص ببرنامج عمل الحكومة بتاريخ 12 أغسطس 2020.

3. تطوير القدرة البحثية (معلومات السوق) للهيئة

وعلى صعيد التقارير والنشرات المتخصصة، أعدت الهيئة عدة تقارير متخصصة وفق حاجة العمل ومنها:

- تقرير بشأن قطاع الرعاية الصحية والدواء في دولة الكويت،
- تقرير حول أوجه التعاون المقترحة بين الهيئة العامة للبيئة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن الاستثمار في قطاع البيئية في دولة الكويت»،
- تقرير موجز حول القطاعات الاقتصادية المستهدفة وأحدث البيانات الاقتصادية المتعلقة بها.

ومن جهة أخرى، تم إنجاز مسودة النشرة الاقتصادية الداخلية الدورية ورفعها الى الإدارة العليا لاعتمادها ومن ثم نشرها على الموقع الداخلي للهيئة (iKDIPA) لتعميم الاستفادة منها لدى مختلف الوحدات الإدارية في أداء أعمالهم. وتتضمن النشرة الاقتصادية معلومات وبيانات تتعلق بمنظومة الاستثمار المباشر حول العالم والإقليم ودولة الكويت وتعريفًا بمواقع الكترونية لمنظمات دولية تعني بالشأن الاقتصادي والاستثماري وأخرى متخصصة بالترويج للاستثمار وبيانات ووضع الكويت في المؤشرات الدولية. كما باشرت إعداد «نشرة أخبار الكويت»، التي تغطي الاخبار الاقتصادية المهمة ذات الصلة بعمل الهيئة، لتعمم من خلال الموقع الداخلي للهيئة (iKDIPA) اعتبارًا من 4 أكتوبر 2020.

واصلت الهيئة خلال فترة التقرير عملها في تطوير القدرة البحثية لإعداد المحتوى المطلوب وفق احتياجات العمل واتجهت للتعامل بمرونة للتكيف مع الظروف التي فرضتها الجائحة من حيث عدم انتظام الدوام والعمل من المنزل، والتعطيل، وحظر التجول وغيرها. وقد تم وضع مسودة نموذج لجمع البيانات والمعلومات من مختلف الوحدات الادارية بالهيئة.

فعلى صعيد قواعد البيانات المتخصصة، تم حصر مصادر المعلومات وإعداد مسودة أولية لمشروع وحده المعلومات الداخلية للهيئة وآلية بناء نظام جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بالاستفادة من موارد الهيئة الفنية والتقنية، والنظر في مدى إمكانية تحقيق الربط الآلي مع الجهات الحكومية المصدرة للبيانات الرسمية وغيرها من الجهات المتخصصة واعداد نبذه عن مواقع الجهات الرسمية التي يتم أخذ أحدث البيانات الاقتصادية منها، وتقييم الاشتراك في منصات الكترونية متخصصة، كما تم بيانات محدثة خاصة بقطاع النفط والغاز في دولة الكويت وتحديث بيانات وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية. كما تم الاجتماع مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن مشروع خارطة منظومة البيانات في دولة الكويت بتاريخ 8 نوفمبر 2020.

4. نظم إدارة الجودة والأداء المؤسسي

من 21 أكتوبر 2020 - 18 نوفمبر 2020. وعقد في نهاية كل منهما اجتماع مراجعة مع الإدارة العليا وفق متطلبات المعايير المطبقة لعرض نتائج التدقيق الداخلي.

وقد تم رصد أربعة إجراءات جديدة اعتمدت وفق النظام، وادخلت التعديلات اللازمة بموجبها على الإجراءات ومن ثم تحديث نماذج (سجل اصدار وثيقة/تعديل وثيقة) للمواصفة والإجراءات الإدارية الخاصة بها بما يتماشى مع هذه التغييرات الداخلية، وتعديل «دليل أنظمة الجودة» بالتغييرات المعتمدة واعداد واعتماد نسخة باللغتين العربية والانجليزية من «دليل أنظمة الجودة» وتحمل النسخة المحدثة منه على الموقع الداخلي للهيئة (iKDIPA).

وبصورة مكملة، أجري بنجاح التدقيق الدوري الخارجي، عبر الاتصال المرئي، مع شركة التدقيق المعتمدة وبمشاركة الإدارة العليا وتم توزيع ملاحظات التدقيق الخارجي على قطاعات الهيئة لمتابعتها. كما تم التنسيق مع مركز نظم المعلومات بالهيئة لحصر كافة النماذج المستخدمة ووضع تصنيف موحد لها (رقم مرجعي وتاريخ اصدار ورقم اصدار) وادخالها في النظام الإلكتروني الجديد الخاص بتصنيف نماذج الهيئة.

4.2 مواصفة نظام معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018

تم تطبيق نظام معالجة شكاوى العملاء بالكامل بما يتوافق مع متطلبات شهادة مواصفة معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018 وفقاً للدليل الخاص بالمواصفة، كما تمت معالجة الشكاوى وفقاً للإطار المحدد لحلها في ظل تفشي الجائحة من خلال متابعة الهيئة تلقي شكاوى العملاء ومقترحاتهم من خلال تعبئة الاستبيانات على الموقع الشبكي للهيئة أو بالبريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي وما يتناسب مع الاحترازاات الصحية الخاصة.

4.3 الوصف الوظيفي

تم الانتهاء من دراسة وتحديد الوظائف المطلوبة واللازمة لتنفيذ المهام والاختصاصات المتعلقة بالوحدات الإدارية في الهيئة وتوزيع هذه الاختصاصات على المسميات الوظيفية كافة. بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد تصميم لأدلة التوصيف الوظيفي المعتمدة والتخصيص لطباعتها.

واصلت الهيئة العمل على الارتقاء بالأداء المؤسسي لضمان حسن انسياب سير العمل في أداء المهام المناطة بها، بما من شأنه أن يرفع كفاءة وفعالية أداء الوحدات الإدارية ويحد من الثغرات أو التداخل في إطار هيكل تنظيمي حيوي يحدد تسلسل القيادة وقنوات التنسيق وتقسيم العمل بين العاملين وفق مصفوفة التنظيم القطاعي والوظيفي بما يتناسب مع طبيعة العمل والمتغيرات.

وقد تمكنت الهيئة خلال فترة التقرير وعلى الرغم من الظروف الطارئة لتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المحافظة على تجديد شهادة مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015 وشهادة مواصفة معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018 بعد انجاز التدقيق الداخلي والخارجي المطلوبين. ومن جهة أخرى، استلمت الهيئة بتاريخ 19 مايو 2020 الإجراءات المعدلة من الشركة الاستشارية وفق متطلبات جائزة «ملتزمون بالتميز» الصادرة عن الجمعية الأوروبية للجودة (EFQM) للتميز المؤسسي والتي حصلت عليها الهيئة في نهاية مارس 2020، وهي صالحة لمدة ثلاث سنوات من تاريخه، وكانت أول جهة حكومية تحصل على الجائزة داخل دولة الكويت.

4.1 مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015

في إطار متابعة تطبيق المتطلبات الأساسية لمعايير الجودة العالمية لشهادة مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015، قامت الهيئة بإجراء التدقيق الداخلي لمختلف الوحدات الإدارية عبر وسائل الاتصال المرئي بسبب الجائحة وذلك خلال فترتين: الأولى من 1-21 يوليو 2020 والثانية خلال الفترة

وعلى صعيد الاستبيانات، تم إعداد استبيان موجه للمستثمرين المرخص لهم من قبل الهيئة باللغة الإنجليزية للتعرف على احتياجاتهم والصعوبات والتحديات التي واجهتهم كمستثمرين خلال جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) وتوجهاتهم المستقبلية في ظل الظروف الطارئة للجائحة ولما بعد التعافي وتوقعاتهم حول تأثير الجائحة على أداء أعمالهم وعلى الاقتصاد المحلي. وبناء على البيانات التي تم جمعها فقد تم إعداد تقرير شامل وتم تحويله إلى الإدارة العليا واعداد عرض مرئي لمخرجات الاستبيان الموجه لمستثمري الهيئة لتقديمه لمجلس إدارة الهيئة لمساندة جهود الهيئة للتوصل لما يمكن تقديمه من خدمات وتسهيلات مستحدثة ومبتكرة للمستثمرين وبالتعاون مع الجهات المعنية. كما تمت المساهمة في ادراج أهم المعلومات الخاصة بدولة الكويت في «مسح الحكومة الإلكترونية 2020 - الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة» باللغتين العربية والإنجليزية والذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة من 18 ابريل 2020 - 15 مايو 2020.

وعلى صعيد المشاركة في فعاليات، تم حضور العديد من ورش عمل عبر تقنية التواصل المرئي (Webinar) من قبل منظمات متخصصة في مجال الترويج للاستثمار، وتم من خلالها مناقشة وضع الدول المضيفة والمستثمرين في التكيف مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وكيفية تحسين عملية جذب الاستثمارات المباشرة واستحداث وسائل وسياسات ترويجية تتناسب والتطورات ومناقشة الاستراتيجيات والخطط لما بعد التعافي من الجائحة، وندوة «تحديات وطموحات منظومة البيانات في دولة الكويت»، وندوة «الانقسام الكبير للتوجه العالمي في الحصول على لقاح كوفيد-19»، وبناء على مخرجات تلك الندوات الافتراضية وورش العمل تم إعداد تقارير موجزة وإرسالها للوحدات الإدارية المعنية في الهيئة ليتم الاستفادة منها في أعمالها.

5. تنمية الموارد البشرية

5.1 الخطة التدريبية

واصلت الهيئة العمل على تنمية الموارد البشرية للسنة المالية 2021/2020 بالاستناد إلى نتائج الاستبيان السنوي للاحتياجات التدريبية الذي يعمم على جميع الوحدات الادارية في الهيئة وفق ثلاثة محاور (عام وإشرافي وتخصصي).

وركزت الخطة التدريبية خلال فترة التقرير على البحث عن برامج لتنفيذ عبر الاتصال المرئي نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ودول العالم أجمع نتيجة لتفشي الجائحة، إذ خاطبت الهيئة عدة جهات متخصصة بالتدريب (خاصة وحكومية ومنظمات دولية وجمعيات مهنية) للسؤال عما تقدمه من برامج تدريبية افتراضية (online) للتسجيل بها خلال فترات حظر التنقل والسفر والاعلاق بسبب الجائحة. ارسلت عدة تعاميم داخلية للعاملين في الهيئة للاستفادة من فرص التدريب المتاحة عبر وسائل الاتصال المرئي، وخاصة بشأن المشاركة في خطة التدريب الشاملة في التخطيط الانمائي والادارة العامة عن بعد بتنظيم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والموجهة لدعم قدرات العاملين في القطاع العام في شؤون التنمية. وقد قام ممن اعتمدت مشاركته بالتسجيل ذاتياً لكونها نظمت افتراضياً (online).

5.2 مخرجات الخطة التدريبية

شملت الخطة التدريبية للهيئة خلال فترة التقرير 101 برنامجاً تدريبياً، نفذ منها 37 برنامجاً تدريبياً توزعت على 18 برنامجاً عاماً و4 برامج اشرافية و15 برنامجاً تخصصياً، استفاد منها 106 موظفاً في الهيئة من مختلف المستويات الوظيفية والإدارات والتخصصات.

5.3 شركاء تنمية الموارد البشرية

تم في إطار الخطة التدريبية للسنة المالية 2021/2020 التعامل مع العديد من الجهات التي تقدم الخدمات التدريبية من جهات حكومية (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات)، ومؤسسات المجتمع المدني (جمعية المهندسين الكويتية، معهد الدراسات المصرفية، مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير)، ومنظمات إقليمية (المعهد العربي للتخطيط)، ومنظمات دولية تدخل الهيئة في عضويتها (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار WAIPA) وعدد من شركات التدريب الخاصة المحلية والدولية (شركة مسارك وشركة مركز جنرال إلكتريك للتكنولوجيا في الكويت GEKTC ومركز اف دي آي FDI Centre و المعهد الدولي للإدارة IMD).

5.4 الموظفون الجدد

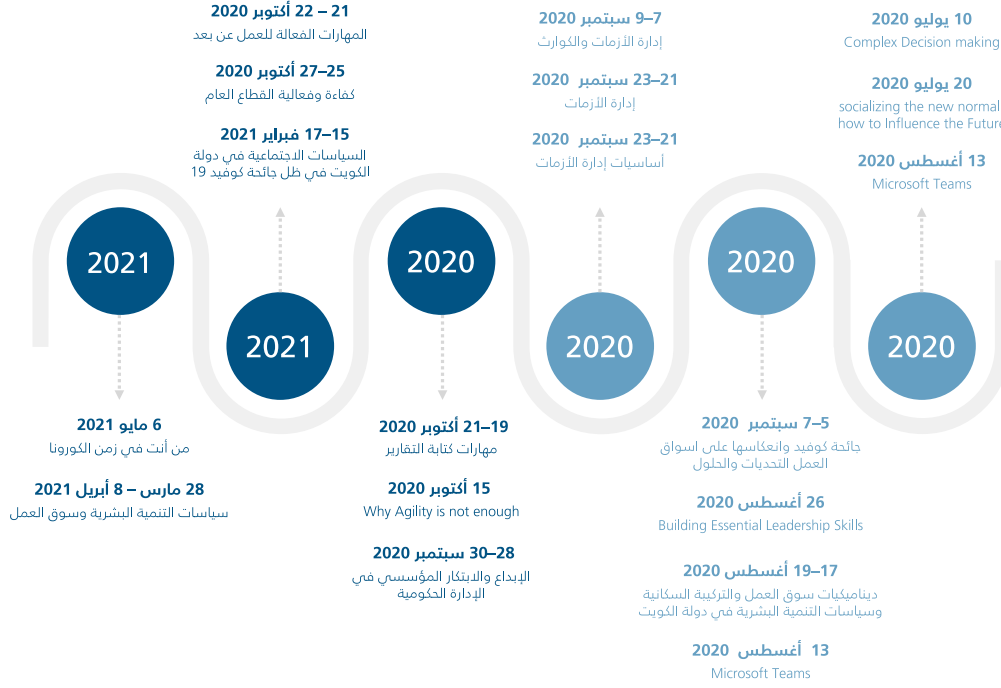
قامت الهيئة بفتح باب التقديم على الوظائف الشاغرة للكويتيين خلال الفترة من 24 يناير 2021 الى 7 فبراير 2021 لسد الشواغر الوظيفية في الهيئة. وتم التعاقد مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ اختبارات اللغة والتخصص للمتقدمين على اعلانات التوظيف للهيئة والاشراف عليها. وقد ألغيت الدورة التعريفية للموظفين الجدد المعينين في الهيئة خلال فترة التقرير نظراً للظروف الاستثنائية لتفشي الجائحة.

5.5 بعثات الماجستير

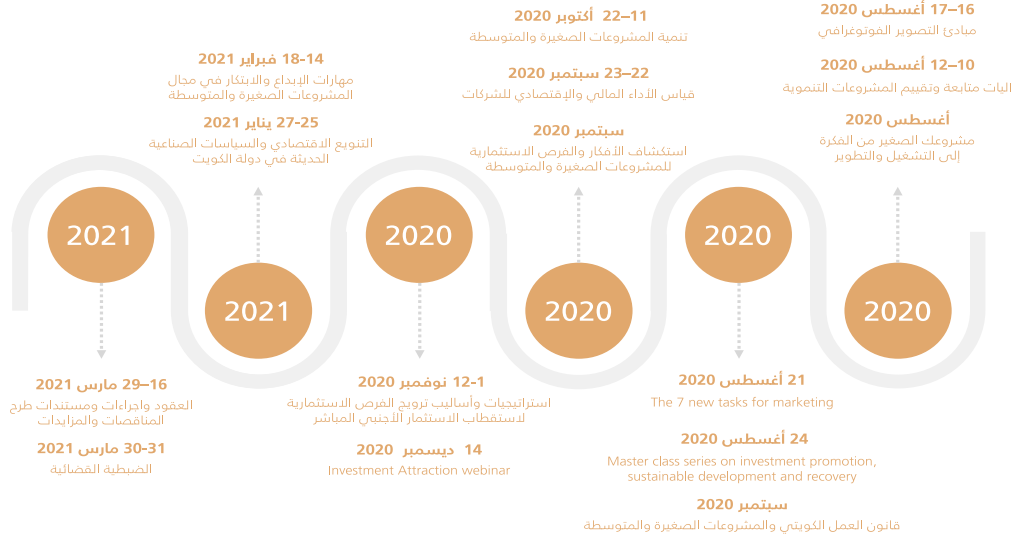
تم فتح باب الترشيح للتقديم على طلب بعثة للحصول على درجة الماجستير خلال الفترة من 15 - 26 نوفمبر 2020 قدم موظفين اثنين للحصول على البعثة، وقد استوفى الشروط موظف واحد.



البرامج المنفذة محلياً



البرامج التخصصية



6. الشؤون القانونية

أبدت الهيئة خلال فترة التقرير رأيها في جميع الأمور ذات الطبيعة القانونية، وقامت باقتراح التعديلات المطلوبة والرد على استفسارات الجهات المختصة بشأنها. وتولت الهيئة تجهيز وإعداد المستندات والوثائق الخاصة بالعقود منها العقد المباشر الخاص باستئجار مباني حكومية للهيئة، والمناقصات كمناقصة استراتيجية للهيئة، وممارسات مشاريع الهيئة مثل ممارسة الحملة الترويجية للهيئة، ومراجعتها مع إدارة الفتوى والتشريع ومتابعة التغييرات عليها والاشتراك في تحديث الشروط العامة

5.6 أنشطة التعاون

قامت الهيئة بمخاطبة عدد من شركات التدريب المحلية بالإضافة الى المنظمات العالمية للاطلاع على ما لديها في سبيل تنفيذ برامج تدريبية مباشرة عن طريق الاتصال المرئي (online) للمحافظة على مستوى الاداء الوظيفي في ظل الجائحة.

البرامج الاشرافية



والخاصة لها. كما تم عقد اجتماعات مع إدارة الفتوى والتشريع لمناقشة الترتيبات القانونية للدعم الفني مع مجموعة البنك الدولي.

كما تم التنسيق مع الجهات المختصة بالشراء في الهيئة بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع العقود الحكومية، واستعراض ومتابعة مدى قانونية مشاريع العقود ومراجعتها وفقاً للنظم المعمول بها، والمشاركة في اجتماعات لجنة الشراء والتي تناقش جميع المسائل المتعلقة بالشراء. بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية لكافة الوحدات الإدارية التابعة للهيئة، والمشاركة في اللجان والاجتماعات التي يدعى إليها القسم لإبداء الرأي القانوني. ومتابعة اليات التعاون المبرمة والمقترحات المتعلقة بالجهات المراد إبرام الية تعاون معها.

ومن جانب آخر تولت الهيئة متابعة تحريك صحف الدعاوى القضائية واعداد مذكرات الدفاع في القضايا المرفوعة من وضد الهيئة والتي تحافظ بموجبها الهيئة على حقوقها تجاه الغير ولدى الغير من جهات حكومية او أفراد متعاقدين أو أية أطراف أخرى وذلك بالتنسيق والتعاون مع إدارة الفتوى والتشريع، كما قامت الهيئة بمتابعة وحضور جلسات الخبرة أمام الإدارة العامة للخبراء.

ومن جهة أخرى، تم النظر بمذكرات التظلم التي تقدم بها عدد من الموظفين وفقاً للنظم والقوانين واللوائح المعمول بها في الهيئة، وإبداء الرأي القانوني بشأن الاستفسارات الواردة بشأن برنامج العمليات المتقابلة (الادوفست) وتطبيق إجراءاته وفقاً للضوابط الواردة في دليل الخطوط العريضة لبرنامج الادوفست الكويتي رقم (2007-9). كما تمت الاستفادة من برنامج تدريبي داخلي يخص «الترجمة القانونية الفورية».

7. نظم المعلومات

قامت الهيئة من خلال مركز نظم المعلومات باستكمال خطتها في تنفيذ مشاريعها التكنولوجية في شتى المجالات التقنية لتطوير نظم وبرمجيات المعلومات على أعلى المستويات القياسية العالمية وتزويد كافة قطاعات الهيئة بالخدمات والأنظمة وتوفير الأجهزة وملحقاتها ومستلزمات التشغيل وصيانتها والبرامج التدريبية

المرتبطة بها للعاملين بالهيئة في سبيل توفير البيئة المناسبة لتجويد عمل الهيئة. وتم إعداد إجراءات جديدة لسياسات مركز نظم المعلومات بالتنسيق مع توصيات التدقيق الداخلي ومعايير نظم الجودة لمواكبة التغيرات.

فعلى صعيد النظم الإلكترونية، تم الانتهاء من تحديث القوالب الخاصة بإدارة النافذة الموحدة لتسهيل عملية استرجاع المستندات بأسرع طريقة ممكنة واختبار الدورة المستندية الخاصة بكل من النافذة الموحدة والشئون الإدارية على تطبيق الهواتف الذكية، بالإضافة إلى إنشاء لوحة القيادة الخاصة بإدارة المحتوى الإلكتروني في إطار مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني Enterprise Content Management ECM System الخاص بالهيئة وعقد الصيانة الخاص به. وفي ظل التدابير المتخذة خلال الجائحة تم الانتهاء من ربط البوابة الإلكترونية الخاصة بالمستثمرين مع بوابة الدفع الإلكتروني KENT لتسهيل الإجراءات للمستثمرين، وتفعيل التوقيع الإلكتروني مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وتدشين خدمة البصمة عبر تطبيق الهاتف الذكي وربط نظام الحضور والانصراف بها لتسهيل معاملات وإجراءات الموظفين لتقديم الإجازات والإستذونات وجميع المعاملات للشئون الإدارية إلكترونياً، ومن جهة أخرى، تم الاطلاق التجريبي لنظام تقييم الموظفين ولنظام ارشفة الصادر والوارد في مكتب المدير العام. كما تم تحديث موقع الهيئة الداخلي iKDIPA وإطلاق صفحة خاصة تم تحميل عليها شروحات مركز نظم المعلومات وفيديوهات تعليمية لتطبيق الهواتف الخاص بالهيئة ولحجز المواعيد للمستثمرين.

وعلى صعيد الأجهزة التكنولوجية، قامت الهيئة بتوفير أجهزة حاسب آلي (محمول) لعدد 50 شخص في سبيل تسهيل إجراءات العمل عن بعد، كما تم الانتهاء من تحديث البنية التحتية والخوادم وجهاز النسخ الاحتياطي للخوادم في سبيل تأمين الهيئة من أي عارض طارئ قد يؤدي لفقدان المعلومات أو التوقف عن العمل، واعداد بيئة عمل لتطبيق البصمة عن بعد في ظل التدابير المتخذة خلال الجائحة. واستكمال تشغيل، وتشغيل الاليف الضوئية للربط المباشر لأدوار الهيئة.

أما على صعيد الامن السيبراني ومواجهة الكوارث، واصلت الهيئة تطبيق خطة الطوارئ الموضوعية لضمان استمرارية العمل في الهيئة إلكترونياً (عن بعد) مع تزايد أهمية الوسيط الإلكتروني في مواجهه ظروف الجائحة وتأمين سلاسة تبادل المعلومات والبيانات بين موظفي الهيئة بشكل واضح وسليم وفي التوقيت المناسب. كما تم تفعيل خاصية الفلتر على الحائط الناري لشبكات الهيئة وإعادة برمجة الجهاز الأمني الخاص بحماية المواقع الإلكترونية وتحديث برنامج الامن الخاص بأجهزة موظفي الهيئة. ولم تشهد الهيئة تهديداً من برمجيات خبيثة (malware or botnet) للشبكات وفق نظام الامن السيبراني المستخدم وبيانات التقارير الشهرية الناتجة عنه. كما ساهم تحديث جهاز النسخ الاحتياطي للخوادم في حفظ جميع البيانات التي قد يؤدي انقطاع مفاجئ لشبكة الإنترنت الى اتلافها، وتشغيل نظام متخصص لجمع السجلات والأحداث الخاصة بالخوادم والأجهزة الأمنية وقواعد البيانات وتحليلها لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

8. الشؤون المالية

واصلت الهيئة إنجاز الأعمال الخاصة بالشئون المالية خلال فترة التقرير وفق قواعد وتعاميم وزارة المالية ومراعاة ضبط الانفاق في ظل الجائحة والتصرف في بنود الأنشطة التي تم تأجيلها وفق الضوابط الموضوعية.

ومن ضمن هذه الأعمال الجرد السنوي للعهد الشخصية وإعداد التقارير المالية والارتباطات اللازمة للعمليات المالية بصفة دورية لدفع المستحقات اللازمة لمختلف الموردين، ومتابعة تنفيذ المشاريع وصرف البنود وفقاً لقواعد تنفيذ الميزانية الصادرة من وزارة المالية، والموافقة على عمليات الشراء الخاصة بأعمال الهيئة وإنجاز عقود أمر مباشر وطرح مناقصات وممارسات وتجديد عدد من عقود الخدمات والدعم الفني، والتدقيق على الاستثمارات المخزنية واعتماد استثمارات التحويل البنكي.

وقد قامت الهيئة بإصدار 147 أمر شراء خلال فترة التقرير، وتنفيذ طلبات الشراء بإجمالي 66 طلباً، كما تم تحصيل رسوم عمليات الهيئة من خلال الطابع الإلكتروني، حيث تم اصدار عدد 172 طابع يخص الشهادات الإدارية، ورسوم فقدان البطاقة الممغنطة والمديونات، ورسوم إصدار تراخيص للشركات الاستثمارية، بإجمالي 32,948.612 دينار كويتي، وادراجها ضمن إيرادات الهيئة.

وشغل الوظائف الإشرافية ووقف كل من النقل والندب والإعارة ومعالجة آثار هذا الوقف. والذي عدل لاحقاً بموجب تعميم رقم (27) لسنة 2020 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 بشأن إنهاء وقف التعيين بالوظائف القيادية وشغل الوظائف الإشرافية، ولكن استمرار وقف النقل والندب والإعارة. ومن جهة أخرى التعامل مع تعميم رقم 2 لسنة 2021 بتاريخ 15 فبراير 2021 بشأن مدونة السلوك لموظفي الجهات الحكومية لتعزيز النزاهة.

وبالنسبة لرفع المستوى الوظيفي، قامت الهيئة بمراجعة وتدقيق بيانات العاملين وتحديد الموظفين المستحقين للعلاوات الدورية والترقيات بالأقدمية والاختيار وإعداد وتنفيذ القرارات الخاصة بذلك. كما قامت الهيئة بتقييم أداء لموظفين والالتزام التام بمواعيد التقييم حسب القرارات المنظمة له. وأخذت بما جاء في تعميم رقم (23) لسنة 2020 بتاريخ 12 نوفمبر 2020 بشأن تقييم الأداء عن عامل حساب مجموع مدد التأخير خلال سنة التقييم الحالية (2020).

وعلى صعيد الإجراءات الإدارية، أصدرت الهيئة كشوف الحضور والانصراف عند الطلب وتحديد ارقام البصمة للموظفين الجدد، وإصدار شهادات تفصيل الراتب والتدرج الوظيفي وغيرها، وإصدار عدد من القرارات الإدارية لصرف المكافآت والندب والجازات الخاصة بمختلف أنواعها.

وعلى صعيد الأنظمة الالكترونية، واصلت الهيئة استخدام وتطبيق برنامج التراسل الالكتروني الحكومي G2G مع كافة الجهات الحكومية التي تتعامل معها. وتابعت الهيئة حركة الموظفين من خلال النظام الآلي الجديد، ومتابعه إدخال كل ما يتعلق بالدوام الرسمي على كل من النظام الآلي للهيئة والنظم المتكاملة لديوان الخدمة المدنية وتفعيل استخدام نظام ECM لإجراء وتوثيق وأرشفة وتخزين جميع أنواع المعاملات اليدوية لتصبح الكترونية، ونقل صلاحيات التوقيع الالكتروني.

أما على صعيد فرق العمل واللجان المشكلة، تم خلال فترة التقرير تشكيل عدة فرق عمل ولجان بناءً على موافقة اللجنة الفنية وتطبيقاً لتعاميم وقرارات ديوان الخدمة المدنية وبعض الجهات الحكومية ذات العلاقة منها وزارة المالية ولتلبية احتياجات داخلية للهيئة، كما هو مبين في الجدول.

2020 وتعميم رقم (12) لسنة 2020 بتاريخ 28 مايو 2020.

كما تمت متابعه تنفيذ تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (13) لسنة 2020 بتاريخ 1 يونيو 2020 بشأن مراعاة الالتزام بدليل سياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية المعد من قبل ديوان الخدمة المدنية والمعتمد من قبل مجلس الوزراء، وتعميم رقم (14) لسنة 2020 بتاريخ 15 يونيو 2020 بشأن اتخاذ الجهات الحكومية الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق «دليل سياسات واجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل» حتى صدور التعميم رقم (15) لسنة 2020 بتاريخ 25 يونيو 2020 بشأن إنهاء تعطيل العمل في الجهات الحكومية اعتباراً من تاريخ 30 يونيو 2020 وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (692) لسنة 2020 الصادر بتاريخ 25 مايو 2020.

وقد التزمت الهيئة بتنفيذ تعميم رقم (16) لسنة 2020 بتاريخ 29 يونيو 2020 بشأن إلزام الجهات الحكومية بتشكيل لجنة لمتابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات الصحية المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد صدر قرار مجلس الوزراء بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتباراً من تاريخ 28 يوليو 2020، ثم تلاه لاحقاً قرار مجلس الوزراء بالانتقال إلى المرحلة الرابعة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتباراً من تاريخ 18 أغسطس 2020. والذي استمر حتى نهاية فترة التقرير.

وقد صدر عن ديوان الخدمة المدنية تعميم رقم (26) لسنة 2020 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 بشأن استخدام النموذج المعتمد لشهادة إنهاء الحجر الصحي الصادرة من وزارة الصحة. ومن ثم تعميم رقم (1) لسنة 2021 بتاريخ 4 فبراير 2021 بشأن توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين المخالفين للاشتراطات الصحية والإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد. وتعميم رقم (4) لسنة 2021 بتاريخ 23 فبراير 2021 بشأن إلزام الجهات الحكومية بتحديد نسبة عدد العاملين في مزارع العمل الحكومية بما لا يتجاوز 30%.

أما على صعيد الحقوق الوظيفية، قامت الهيئة بالأخذ بتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (21) لسنة 2020 بتاريخ 7 أكتوبر 2020 بشأن وقف التعيين بالوظائف القيادية

ومن ناحية أخرى تم التعاون مع ممثلي وزارة المالية وشركة الكي نت KNET لخلق نظام يستقبل المدفوعات من الشركات عن طريق الدفع اونلاين online باستخدام بطاقة الكي نت والبطاقات الائتمانية. كما تم اعداد التقارير المالية الفصلية وتقرير الحساب الختامي والنماذج الايضاحية عن السنة المالية 2020/2019 حيث تم صرف 75.9% من اجمالي مبلغ اعتماد الميزانية وقدره 9,420,000 دينار كويتي، كما أعدت الهيئة تقديرات الميزانية للسنة المالية 2021/2020 بالتعاون مع جميع الوحدات الادارية.

وتم الانتهاء من دفعات «مشروع دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار» الى مستشار المشروع معهد الكويت للأبحاث العلمية، ومشروع «خارطة الطريق للاستثمار في دولة الكويت» الى مجموعة البنك الدولي.

ومن جهة أخرى، قامت اللجان الخاصة بالشؤون المالية بعملها كل وفق تكليفه ومنها لجنة المشتريات المختصة بالنظر في المواضيع المالية المختلفة الخاصة بعمليات الهيئة، ولجنة المقاييس المخزنية، ولجنة الجرد السنوي، ولجنة إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية 2021/2020 بالتعاون مع ممثلي وزارة المالية ولجنة الحساب الختامي الخاص بالسنة المالية 2020/2019.

9. الشؤون الادارية

حرصت الهيئة على تطبيق قرارات ديوان الخدمة المدنية للعمل في ظل الجائحة في متابعة الشؤون الإدارية المختلفة والإشراف على المسيرة العملية للموظفين وتطوير وسائل التواصل مع الموظفين لهذا الغرض.

فعلى صعيد تنظيم العمل في ظل الجائحة، تم استلام وتجهيز ونشر التعاميم المتتالية الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية، اذ تم تمديد الراحة الممنوحة لموظفي الدولة بموجب تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (10) لسنة 2020 بتاريخ 6 ابريل 2020 بشأن تعطيل العمل (كأيام راحة) بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة (احترازياً) بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما تلاه من تعاميم من أجل تمديد تعطيل العمل (كأيام راحة) وهما تعميم رقم (11) لسنة 2020 بتاريخ 20 ابريل

جدول رقم (20) فرق العمل واللجان المشكلة في الهيئة خلال السنة المالية 2020/2021:

اسم الفريق	مبرات التشكيل	رقم القرار	التاريخ
فريق عمل لدراسة رفع المستوى الوظيفي لموظفي الهيئة	ديوان الخدمة المدنية	2020/168	22 أبريل 2020
فريق عمل اعداد التقرير السنوي للهيئة عن السنة المالية 2020/2019	احتياجات داخلية	2020/188	7 يونيو 2020
فريق عمل لدراسة رفع المستوى الوظيفي لموظفي الهيئة	ديوان الخدمة المدنية	2020/304	6 أكتوبر 2020
فريق عمل الاعداد وتحضير ومباشرة اجراءات التوظيف بالهيئة	احتياجات داخلية	2021/38	24 يناير 2021
فريق عمل استقبال طلبات قيد واعتماد الشركات والمكاتب الاستشارية في الهيئة لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين	احتياجات داخلية	2021/47	2 فبراير 2021

اسم اللجنة	مبرات التشكيل	رقم القرار	التاريخ
لجنة الشراء الخاصة بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر	وزارة المالية	2020/167	22 أبريل 2020
لجنة إعداد الحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2020/2019	وزارة المالية	2020/186	3 يونيو 2020
لجنة التظلمات المتعلقة بالشراء	وزارة المالية	2020/191	17 يونيو 2020
لجنة للتنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد الصادرة عن وزير الصحة والسلطات الصحية المختصة	ديوان الخدمة المدنية	2020/202	8 يوليو 2020
اللجنة الاستشارية للتغيرات الالكترونية للأنظمة	احتياجات داخلية	2020/241	12 يوليو 2020
لجنة فحص وإحصاء المواد الموردة والمعاداة للسنة المالية 2021/2020	وزارة المالية	2020/273	18 أغسطس 2020
لجنة متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وآليات التعاون الداخلية مع الجهات الحكومية	احتياجات داخلية	2020/274	18 أغسطس 2020
لجنة لبحث ودراسة ومتابعة ومعالجة الملاحظات التي أسفرت عنها نتائج الفحص والمراجعة لفريق تدقيق ديوان المحاسبة على تنفيذ الميزانية والحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2020/2019	احتياجات داخلية	2020/278	19 أغسطس 2020
لجنة اعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية 2022/2021	وزارة المالية	2020/296	24 سبتمبر 2020
لجنة للتنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد الصادرة عن وزير الصحة والسلطات الصحية المختصة	ديوان الخدمة المدنية	2020/306	6 أكتوبر 2020
لجنة التنسيق والمتابعة لأعمال إنشاء مبنى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (المرحلة الرابعة)	احتياجات داخلية	2020/305	6 أكتوبر 2020

12 نوفمبر 2020	2020/339	وزارة المالية	لجنة الجرد السنوي العام للمخازن للسنة المالية 2021/2020
29 نوفمبر 2020	2020/348	وزارة المالية	لجنة جرد العهد الشخصية وعهد الوحدات التنظيمية للسنة المالية 2020/2021
7 يناير 2021	2021/9	وزارة المالية	اللجنة الفنية للتصرف في المواد الخارجة عن نطاق الاستخدام
7 يناير 2021	2021/10	احتياجات داخلية	لجنة متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وآليات التعاون الداخلية مع الجهات الحكومية
14 يناير 2021	2021/31	ديوان الخدمة المدنية	لجنة للتنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الاجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد الصادرة عن وزير الصحة والسلطات الصحية المختصة
15 مارس 2021	2021/79	احتياجات داخلية	لجنة لتقييم العطاءات الفنية لمناقصة مشروع منطقة الوفرة الاقتصادية

10. المراجعة الداخلية

تولى قسم المراجعة الداخلية خلال فترة التقرير إتمام عملية المراجعة الداخلية لقطاع الشؤون المالية والإدارية من خلال التدقيق على القرارات الإدارية وعلى مذكرات العرض والكتب والمراسلات الداخلية والخارجية والتأكد على مدى اتفاقها والأحكام والقوانين واللوائح وتوافقها مع إجراءات العمل، وقد أنجز مراجعة وتدقيق الأعمال التالية:

• القرارات الإدارية:

مراجعة كافة القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة والتأكد من صحة الإجراءات والتدقيق على مدى انطباق النظم والقوانين واللوائح والتعاميم بشأنها.

• الترقية بالاختيار:

مراجعة القرارات الإدارية الصادرة بشأن الترقية بالاختيار للدرجات والتأكد من مدى مطابقتها للقوانين واللوائح وتطبيق الهيئة لقواعد المفاضلة بين المرشحين ومنح المستحقين منهم للدرجة المحددة في ضوء الدرجات المتوفرة للترقية بالاختيار بميزانية السنة المالية 2021/2020.

• رفع المستوي الوظيفي:

التأكد من شمول البحث والدراسة لكافة الموظفين بالهيئة وتطبيق أحكام وضوابط رفع المستويات الوظيفية المقررة وفقاً

لقرارات وتعاميم مجلس الخدمة المدنية المنظمة لذلك.

• التوصيف الوظيفي:

مراجعة وتدقيق قرارات النقل الداخلي للتأكد من مطابقتها مع بطاقات التوصيف الوظيفي.

• الاعمال المالية:

مراجعة وتدقيق الاعمال المالية والتأكد من صحة الاجراءات ومدى انطباقها مع القوانين واللوائح والتعاميم الخاصة باستثمارات القيد والصرف والتوريد ومذكرات تسوية البنوك والقيود المحاسبية وكشوف الرواتب وعروض الموردين والعطاءات للتأكد من مطابقة المواصفات وتدقيق العقود مع الوحدة التنظيمية المختصة.

• ملاحظات ديوان المحاسبة:

متابعة ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي وأعمال السنة، والمشاركة في اجتماعات لجان دراسة وبحث الملاحظات، ومتابعة رد القطاعات المختلفة كلاً فيما يخصه، وإعداد الرد النهائي وإحاطة ديوان المحاسبة بآخر المستجدات التي تمت بشأن ملاحظات الحساب الختامي وملاحظات أعمال السنة المالية 2020/2019. وقد تمت متابعة وتزويد فريق مدققي ديوان المحاسبة بالبيانات المطلوبة والاجابة عن جميع الاستفسارات منذ انشاء قسم المراجعة الداخلية.

- ملاحظات جهاز المراقبين الماليين: اعداد الردود على تقارير جهاز المراقبين الماليين.
- أعمال اخرى:

متابعة الأسئلة المقدمة من السادة نواب مجلس الأمة وجهاز متابعة الاداء الحكومي والكتب الواردة من مكتب معالي الوزير في الاختصاص بالإضافة الى كتب الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

11. الخدمة

العسكرية الوطنية

لم تنطبق خلال فترة التقرير شروط قانون الخدمة العسكرية رقم 20 لسنة 2015 على أي من موظفي الهيئة. وكانت هيئة الخدمة الوطنية العسكرية قد أجلت الدورة التدريبية للدفعة 48 المسجلة في (ديسمبر 2019) وما تلاها بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في الكويت وعالمياً. وقد أتاحته هيئة الخدمة الوطنية العسكرية امكانية التسجيل الالكتروني في الخدمة الوطنية العسكرية على موقع هيئة الخدمة الوطنية العسكرية www.kns.gov.kw أو عن طريق مراكزها بالمحافظات الست خلال 60 يوماً لكل كويتي من الذكور من مواليد 10 مايو 1999 وما بعد يتم 18 عاماً حتى لا يطولهم الجزء الوارد في القانون ماعدا حالات الاستثناء والإعفاء والتأجيل من أداء الخدمة الوطنية العسكرية.









امسح الرمز لزيارة موقعنا الالكتروني
والحصول على النسخة الالكترونية من التقرير

+965 22504540



www.kdipa.gov.kw



info@kdipa.gov.kw



kdipa.gov.kw

| | | | | | @KDIPA